جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم سياسية

تخصص: دراسات مغاربية

من إعداد الطالبين:

- بن صابره ياسر
- بردي شعيب

تحت إشراف:

- د. عتامنة رشيد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. بن شعبان رمضان	رئيسا
د. عتامنة رشيد	مشرفا ومقررا
أ. خلاف وليد	مناقشا

شكر وتقدير

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسرت علينا

سبله ومن يعيننا على تحصيله وعلمتنا ما لم نكن نعلم،

ثم الصلاة والسلام على خير المعلمين محمد سيد

الخلق وعلى آله وصحبه أجمعين

من باب العرفان بالفضل، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ

امتامنة رشيد لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة ولما بذله

معي من جهد وإرشاد. ولما منحني من علمه ووقته طوال

فترة إعداد هذه المذكرة حتى بدت كما هي عليه.

وأشكر كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة أخص بالذكر

شعيب، أمون ،رضوان، فاروق، أسماء.

مقدمة

إن الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية التي تحظى بها منطقة المغرب العربي إقليميا ودوليا كونها همزة وصل بين القارات، جعلتها محط أنظار العديد من صناع القرار والساسة والمستثمرين، والشركات العابرة للقارات، من شتى دول العالم، سواء بفعل الموقع الجغرافي المتميز والذي يشكل عامل استقطاب مهم للقوى الدولية، وامتلاكها أهم موارد الطاقة والموارد المنجمية والثروات السمكية، فباتت هذه المنطقة محور أساسيا من محاور الصراع والتنافس الدولي، بين استراتيجيات القوى العظمى، ومجالا حيويا لتطبيقاتها.

أما اليوم وفي ظل التحولات السياسية الراهنة في البلدان العربية، تغيرت الرؤيا نتيجة ما عرفته المنطقة خلال السنوات الأخيرة من أحداث، بدءا بالاحتجاجات في تونس التي أطلقت وتيرة الشرارة في الكثير من الأقطار العربية، وذلك بسبب البطالة وغياب العدالة الاجتماعية، وتفاقم الفساد داخل هذه الأنظمة الحاكمة، وقد شكلت الأحداث التي شهدتها تونس وليبيا تحديات كبيرة وحاسمة للسياسات الخارجية للدول العربية عامة، والدول المغاربية خاصة، حيث شهدت سقوط نظام " زين العابدين بن علي " في تونس، ونظام " معمر القذافي " في ليبيا.

وقد اعتبرتها المعارضة ثورات شعبية وربيعا عربيا داعيا للإنعتاق والتغير الإيجابي، بينما وصفتها بعض الأنظمة السياسية القائمة بالعمالة والمؤامرة وتطبيق أجندات أجنبية، وغير ذلك مما اعتادت هذه الأنظمة على ترويجه في كثير من الحالات المشابهة، على غرار سوريا وليبيا وما تشهده من صراع مسلح واقتتال، وما رافق ذلك من فساد وتهديد للوحدة الترابية لهذه الدول.

وعلى الرغم من مضي أكثر من خمس سنوات على بداية هذا الصراع بين الأنظمة السياسية وأطراف المعارضة، والذي لم يحظ بتحول ديمقراطي فعال، في الوقت الذي مست فيه موجة التحول الديمقراطي أغلب دول العالم، أدى ذلك إلى ظهور أطروحة " الاستثناء العربي في مجال التحول الديمقراطي "، كونها بلدان ريعية لا تقبل الديمقراطية، وأنه من المستبعد أن يحدث أي تحول ديمقراطي حقيقي في المنطقة العربية باستثناء القيام

بإصلاحات سياسية وتعديلات دستورية في غاية الأهمية على غرار: المغرب، الجزائر، الأردن.

ويعتبر العامل الاقتصادي من العوامل التي منحتنا تفسيرات معتبرة للأحداث العربية، وقد اختلفت وجهات النظر حول الدور الذي يلعبه في هذه التحولات، بين من يرى بوجود علاقة إيجابية بين العامل الاقتصادي والديمقراطية، ومن يرى العكس في ذلك أي علاقة سلبية، وقد تبين بأن للعامل الاقتصادي أهمية كبرى وذلك بأنه يفسر لنا سبب التدخل الأجنبي أو ما يعرف بحلف " الناتو " في ليبيا والذي أدى إلى انهيار النظام السابق، وكذلك الوضع الاقتصادي المغاربي الذي أدى في نهاية المطاف إلى هته الأحداث أو ما يعرف بالتحولات السياسية.

1- الأهمية العلمية والعملية للموضوع:

أ- الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية لموضوع دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة من أبرز القضايا الحالية التي تؤثر في العلاقات الدولية عامة، والأحداث الداخلية خصوصا وعملية البناء السياسي، كونها بعيدة عن التحول الديمقراطي، وما لعبه الجانب الاقتصادي في هذه التحولات الراهنة، ويظهر ذلك من خلال الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع من عدة جوانب من طرف الباحثين، ودليل ذلك اللقاءات والندوات المكثفة التي يقوم بها الدارسون والمحللون السياسيون والخبراء الاقتصاديين.

ب- الأهمية العملية:

توجد مبررات عملية توحي بأهمية موضوع العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة في المغرب العربي، والمتمثلة في الحراك العربي، التبعية المطلقة، تقلبات أسعار النفط في المنطقة العربية والمغاربية خاصة مع مطلع عام 2016م، في ظل المتغيرات الإقليمية.

2- أسباب اختيار الموضوع:

أ- أسباب موضوعية:

- إبراز دور الاقتصاد كونه مصدر حياة مؤسسات الدول في منطقة المغرب العربي، وإحدى مؤشرات الاستقرار السياسي والتنمية البشرية.
- تفسير سبب قيام التحولات السياسية في المنطقة المغاربية.
- محاولة الوصول إلى التفسيرات التي يمكن للعامل الاقتصادي أن يحققها في ما يحدث من مستجدات في كل من: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب.
- تفسير العنف الفظيع الذي تعيشه ليبيا بعد تدخل قوات الحلف الأطلسي مباشرة بعد انهيار نظام معمر القذافي.
- تحليل انعكاسات الأزمات العالمية على البلدان العربية عامة والبلدان المغاربية خاصة.

ب- أسباب ذاتية:

كوننا أفراد ننتمي إلى المغرب العربي، ويهمنا البحث عن تفسير موجة التحولات السياسية القائمة في المغرب العربي وفق المتغير الاقتصادي.

- تحصيل رصيد من المعلومات المرتبطة بموضوع تخصص: الدراسات المغاربية.
- دراسة الأحداث الجارية في منطقة المغرب العربي ومحاولة تفسيرها في ظل العلاقات الدولية على خطى الأحداث السابقة للمغرب العربي.

3- الإشكالية:

إن العامل الاقتصادي يلعب دورا مزدوجا في مسار التحول الديمقراطي فهو مدخل مفسر للتغيرات الحاصلة من جهة، ومن جهة أخرى يعود إليه الدور الأكبر في الفعل الأساسي لعملية التحول من حيث أن عملية خلق الثروة وتوزيعها يدور حولها تفاعل وصراع سياسي واجتماعي، ومن هذا المنطلق يمكن طرح إشكالية مفادها:

- **ما مدى تأثير العامل الاقتصادي على عملية التحول الديمقراطي والسياسي في المغرب العربي؟**

4-الأسئلة الفرعية:

- ما هو دور العامل الاقتصادي في بناء الدولة والمجتمع؟
- ما أسس سياسات التنمية المغاربية في اقتصادياتها إثر هذه الأحداث والانخفاض المفاجئ في أسعار النفط؟
- ماهو الدور الذي من وراءه تدخل الناتو للتأثير على العملية السياسية والتحول الديمقراطي؟
- ما هو مستقبل الدول المغاربية بعد التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة؟

5- الفرضيات:

بناء على الإشكال المطروح يمكن افتراض ما يلي:

- إن القوة الاقتصادية في البلدان المغاربية أساس استقرار الدول بوجه عام والنظم الحاكمة بوجه خاص.
- كلما زادت الأزمة الاقتصادية العالمية، أثر ذلك على العملية السياسية وعملية التحول الديمقراطي تحديدا.
- إن اعتماد البلدان المغاربية على ريع الموارد النفطية والثروات الطبيعية في اقتصادياتها، في حال نفاذها إلى خلق تحول في المنطقة وأنظمتها السياسية.

6- منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة هذه الدراسة لا يكفي استخدام منهج واجد فقط، بل تستلزم الاعتماد على أكثر من منهج واحد من المناهج العلمية لنستطيع الاقتراب أكثر فأكثر من موضوع الدراسة، ولذلك تم الاعتماد على:

- **المنهج التاريخي:** وذلك للاستفادة منه باعتباره يعتمد على سرد الأحداث التاريخية واستخلاص نتائجها، وهذا من أجل معرفة الأسباب الرئيسية لكل عملية تحول، ومعرفة

الدور الاقتصادي في الأحداث الجارية بدول المغرب العربي، وكيف ساهم في هذه الأحداث العربية وذلك بدراستها وتحليلها وتأويلها وفق إجراءات البحث والفحص الخاص لبعض الوثائق التاريخية.

- **مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي:** والتي تبرز بشكل جلي من خلال تفسير الظواهر السياسية اعتمادا على دور النشاط الاقتصادي الذي هو في حالة ديناميكية مستمرة، إذ اعتمدنا هذا المقترب كونه يتناسب مع موضوع دراستنا حيث ساعدنا على معرفة المؤشرات والمعطيات الاقتصادية في ظل التحولات السياسية الراهنة بالمغرب العربي، فمن خلال هذه المؤشرات والتي قد تؤدي إلى منحنا نتائج أبرزها تحقيق مستوى اقتصادي بالمنطقة يؤدي إلى الاستقرار السياسي.

- **المنهج المقارن:** وذلك لأجل مقارنة الأداء السياسي للحكومات المغاربية إزاء الأزمات الاقتصادية، ومقاربات التنمية المغاربية، كذلك من خلال مقارنتنا للأنظمة السياسية التي شهدت سقوط النظام في تونس وليبيا، وتبني باقي الدول الأخرى في الوقت نفسه منهجية الإصلاح السياسي والتعديل الدستوري في كل من: الجزائر، المغرب، موريتانيا، كذلك من خلال مقارنتنا للانخفاض المفاجئ لأسعار النفط وتقلباتها في السوق العالمية، وانعكاساتها على البلدان العربية وخاصة المغاربية، حيث اختلفت اقتصاديات كل دولة عن أخرى وفقا لارتباطها بالاقتصاد العالمي، كالجزائر التي تأثرت مباشرة منذ عام 2015 عكس المغرب.

7- أدبيات الدراسة:

ومن أهم الدراسات في هذا المجال نذكر منها:

أولا: دراسة **" هناء عبيد "** بعنوان **" تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي "** وهي دراسة ارتبطت بتأثير النظام الاقتصادي العالمي في التحولات الديمقراطية بموجة التحول الديمقراطي التي واكبت انتهاء الحرب الباردة، خاصة وأن العامل الاقتصادي له دورا واضحا، وإن كان على هامش عمليات التحول، فقد شكل النظام الاقتصادي العالمي سياقا حاكما لكثير من عمليات التحول الديمقراطي، إذ مثل حافزا مهما

لها، خاصة في دول المعسكر الاشتراكي السابق، والدول التي تتمتع بحساسية أو انكشافية معينة اتجاه تغيرات وضغوطات هذا النظام خاصة في إفريقيا، وقد تراجع الاهتمام نسبيا بتأثيرات العامل الخارجي عموما بها في ذلك بعده الاقتصادي، في عملية التحول الديمقراطي مع بداية الألفية الجديدة، بينما تجدد الاهتمام بدراسة وبحث محدداته، وأشكال واتجاهات تأثيره في ضوء التحولات السياسية التي يشهدها العالم العربي بعد الأحداث العربية.

ثانيا: دراسة **" صلاح أبو قاسم "** بعنوان **" نظرية العامل الاقتصادي "** وهي دراسة ترى بأن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، وهذا العامل يعالج التغيير الاجتماعي من خلال التناقض داخل بناء المجتمع - التناقض بين الطبقات، وأن البناء الاقتصادي يحدد وضع المجتمع التاريخي وبنائه الاجتماعي، ويكون التغيير في هذه الحالة حتميا، خاصة بعد ظهور ما يعرف بالربيع العربي الذي انطلقت شرارته من تونس,

ثالثا: دراسة **" كمال بن يونس "** تحت عنوان: **" التهميش الشامل عوامل في اندلاع الثورة ضد بن علي في تونس "** وهي دراسة تفسر الأسباب العميقة لنجاح الثورة التونسية في الإطاحة بالرئيس بن علي وانهيار نظامه، كما لخص الباحث الاضطرابات الاجتماعية التي تشكو من ضعف الاستثمارات الاقتصادية الحكومية والخاصة المرصودة لها، مقارنة بالمحافظات المطلة على البحر التي يتمركز فيها أكثر من ثلاثة أرباع سكان البلاد والأنشطة الاقتصادية.

رابعا: دراسة الباحث **" مجدي أمين "** بعنوان: **" transition the arab word after the spring : economic"** وهي دراسة قدم الباحث من خلالها دراسة الخيارات الاقتصادية المتاحة أمام البلدان التي عرفت ما يسمى بالربيع العربي، التي توصل إلى أنها تملك خيارات اقتصادية، وهو في سبيل ذلك تكلم عن الدوافع التي أدت إلى الربيع العربي الذي لخصه في أسباب اقتصادية، حيث تطرق إلى فشل النماذج الاقتصادية العربية والتي انبثقت عنها إصلاحات اقتصادية محدودة، أدت بعدها إلى خلق مجتمعات تسودها البطالة والفقر.

8- تقسيم الدراسة:

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

- **الفصل الأول:** تبيان الإطار النظري لدور العامل الاقتصادي في عملية التحول السياسي، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث للتعريف بعملية التحول السياسي ومكانة العامل الاقتصادي في ذلك، كما تطرقنا إلى التصورات المختلفة للجانب الاقتصادي وعلاقته بالتحول الديمقراطي.
- **الفصل الثاني:** دراسة الوضع الاقتصادي إثر التحولات السياسية المغاربية الحالية، تم من خلال هذا الفصل ذكر ثلاث مباحث أساسية فناقشنا مظاهر التحولات السياسية الحالية في المغرب العربي من خلال ما حصل في تونس، ليبيا وما شهدته الجزائر والمغرب من احتجاجات وكيف تكيفت هذه النظم السياسية معها، كما حددنا العوامل الداخلية والخارجية المحددة لها، وتبيان لدور العامل الاقتصادي في ظل العولمة.
- **الفصل الثالث:** مدى تفاعل العامل الاقتصادي في تقرير مصير التحول السياسي المغاربي، وذاك من خلال التركيز على البيئة الاقتصادية المغاربية، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث لدراسة الاقتصاد السياسي التونسي والتحول الناجح مقارنة بالوضع الليبي وتناقض المصالح الاقتصادية الأجنبية في ليبيا وأخيرا الدولة الريعية في كل من الجزائر والمغرب ومسار التحول القار.

الفصل الأول

الإطار النظري للعامل الاقتصادي والتحول السياسي

يهدف هذا الفصل إلى تحليل ببعض القضايا النظرية والمفاهيمية المتصلة بدراسة دور العامل الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي، خاصة وأن التحولات السياسية التي بدأت تشهدها بلدان المغرب العربي منذ مطلع 2010 م قد فرضت تحديات جديدة، لذا سوف نتطرق بالدراسة والتحليل بالسند النظري الذي ترتكز عليه هذه الدراسة، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تم في المبحث الأول للتعريف بعملية التحول الديمقراطي، في حين نحدد في المبحث الثاني دور العامل الاقتصادي في البناء السياسي وفق نظريات علم السياسية، أما المبحث الثالث فقدمنا من خلاله التصورات المختلفة لدور العامل الاقتصادي في التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: عملية التحول الديمقراطي:

لقد تمت دراسة مفهوم التحول الديمقراطي على يد العديد من المفكرين والمحللين والساسة كونه أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الدولية.

1- تعريف التحول الديمقراطي:

أ- تعريف التحول لغة: يشير لفظ التحول لغة إلى التغيير أو التنقل، فيقال: حول الشيء أو غير ونقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، وعن الشيء يقال تحول عن غيره، وتحول فلان بالنصيحة والوصية والموعظة، بمعنى توخي الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه، وكان رسول الله صلى الله علي وسلم يحولنا بالموعظة[1].

وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية " transition " وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر. كما يشير لفظ التحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية إلى المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي.

ومن الجدير بالذكر بأن عملية التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي كما يرى – أود نيل O'donnell – لا تتضمن تحولا واحد فقط، بل تتضمن تحولين يقود الأول إلى

[1]- أحمد منصور بلقيس، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**. مكتبة مدبولي الناشر، القاهرة، 2004، ص 31.

إيجاد حكومة ديمقراطية، بينما يؤدي الثاني إلى استقرار وتماسك الديمقراطية أو الانتقال من الحكومة الديمقراطية إلى النظام الديمقراطي[1].

ب- تعريف التحول الديمقراطي اصطلاحا: تعتبر عملية التحول الديمقراطي من الملامح الرئيسية للتطور السياسي في بلدان العالم الثالث خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات حيث تزايدت حالات الانتقال من النظم الديمقراطية بأشكال مختلفة إلى نظم أكثر ديمقراطية تقوم على التعددية السياسية والتعددية الحزبية، وتأتي عملية التحول هذه في إطار ما أسماه " صامويل هنتنغتون " بالموجة الثالثة[2] .

وقد ركزت معظم الدراسات على عناصر محورية في رصد وتحليل طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي لعبت أدوارا مهمة في دفع عمليات التحول في الحالات المعينة.

ولعل رصد وتحليل مخرجات عملية التحول سواء على صعيد الأطر القانونية أو الدستورية أو الأبنية والمؤسسات السياسية أو أنماط العلاقات والتفاعلات بين أطراف العملية السياسية أبرزها، وكذلك رصد المشكلات التي تواجه الأنظمة التي اصطلح عليها في الأدبيات الغربية بـ " الديمقراطيات الجديدة " واستشراف مستقبلها[3] .

ومنه تعريف عملية التحول الديمقراطي: بأنها عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوى على مستوى النظام السياسي والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية والمتمثلة في منظمات المجتمع المدني.

أما " روستو " فيعرف التحول الديمقراطي بأنه " عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قلة ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل

---

[1] -O'donnell, Guillermo, " **delegative democracy** ". Helenkellogy institute for internitunal studies workng rapers 192, april, 1993, p 02 .

[2]- صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.** ترجمة: عبد الوهاب عليوي، دار سعد الصباح، القاهرة، 1993، ص 73.

[3]- عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي.** دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص 16.

طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية لحق الطرف المتغير في هذا الصراع"[1].

وبالتالي فالتحول الديمقراطي هنا يأتي نتيجة عوامل داخلية وخارجية تدفع إلى زوال النظم السلطوية ومحاولة الوصول إلى تحقيق نظم ديمقراطية وهذه العملية تعكس إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي.

فعملية التحول الديمقراطي تتسم بعدم التأكد كما تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جانب مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.[2]

وقد شكلت الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في إطار ما يعرف بالحراك العربي، حيث شهدت المنطقة المغاربية سقوط نظام بن علي في تونس، ونظام القدافي في ليبيا، وتشكلت حكومة الإسلاميين في المغرب، بحيث يرى " جيفري بريدهام Geoffrey Pridham " بأن عملية سقوط النظم السلطوية تمر عبر ثلاث مراحل رئيسية وهي:

1- مرحلة البدء: وذلك عندما تسقط النظم السلطوية بعد تحلل هياكلها الرئيسية.

2- مرحلة التأسيس: حيث يبدأ العمل في صياغة دستور جديد وغير ذلك من القرارات التي تحدد شكل وطبيعة النظام الديمقراطي.

3- مرحلة الإكتمال: حيث يبدأ النظام الديمقراطي الجديد في العمل ويتم تحديد الخطوط العريضة للسياسة الداخلية والخارجية للنظام، ويكون من الضروري في هذه المرحلة حدوث توافق حول الإطار الدستوري للدولة[3].

---

[1]- هشام عبد النور الهاوي، **آليات وعوامل التحول الديمقراطي.** متحصل عليه من الموقع: http//:www.Work.Bank. document/ paperdlinks pdf/ تاريخ التصفح: 21 فيفري 2016. 14:15، ص 5.

[2]- عبد المنعم المشاط، **دليل الديمقراطية.** مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2011، ص 57.

[3] - Pridham, Geoffrey, **the international dimension of democratistion : (theory pracitice, and inter-regional comparison.** In :pridham, geoffrey, herring, eria and sabord, george ceds…), pp, 14-15.

2- أنماط التحول الديمقراطي:

وتعني الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي والإجراءات التي اتبعت للاهتمام بالنظام غير الديمقراطي، ويمكن هنا التمييز بين ثلاث مسارات وهي:

أ- المسار الأول: التحول من أعلى: ويتضمن تحول النظام نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام أنفسهم، الذين يلعبون دورا حاسما في إجراء هذا التحول، والذي يعني أن قادة النظام السلطوي أو الشمولي هم الذين يلعبون دورا حاسما في إنهاء النظام غير الديمقراطي وتحويله إلى نظام ديمقراطي[1].

مثلا يمكن التمييز بين القيادة السياسية المدنية والقيادة العسكرية للنظام غير الديمقراطي ومن ثم يمكن التمييز بين مسارين:

- الأول يتضمن مبادرة من قبل قيادة سياسية مدنية.
- الثاني يتضمن مبادرة من جانب قيادة العسكرية الحاكمة.

ب- المسار الثاني: التحول من خلال التفاوض: ويحدث هذا التحول عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار فعال مع القوى السياسية والاجتماعية وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة بديل لذلك النظام بآخر ديمقراطي.

ومن بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة احتمال انهيار النظام السياسي أو انهيار إيديولوجيته والتراجع الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس، أو ضغوط خارجية متزايدة.[2]

أما بالنسبة للعوامل التي قد تدفع بالقوى المعارضة سواء سياسية أو اجتماعية إلى الاندماج في الحوار فيمكن أن تتمثل في فقدانها للقوة اللازمة للإطاحة بالنظام القائم مما قد يدفعها إلى التفاوض قصد الوصول إلى ميثاق يرضي جميع الأطراف ذات الثقل وخير مثال

[1]- سمية نوي، **دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي دراسة حالة الجزائر من 1996-2011.** رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011، ص 25.
[2]- محمد سعد أبو عامود، **الرأي العام والتحول الديمقراطي.** دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2010، ص 61.

على ذلك: حالة جنوب إفريقيا كمثال للتفاوض في الفترة الممتدة من 1989 إلى 1990، بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية.

ت- المسار الثالث: التحول من خلال الشعب: ويقصد بذلك أن التحول الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والاضطرابات العامة غير المنظمة وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف وسعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية.[1] مثل: الأحداث العربية التي اندلعت مع مطلع عام 2011م على غرار تونس ومصر.

وقد تعددت النماذج التي شهدت اضطرابات سبقت عملية التغيير السياسي منها مالي والجزائر، كما قد تنجح الحركات الاجتماعية الغاضبة في إقصاء قيادة لا تحظى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيها الرئيس " جوزيف أستراد " التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي طالبت بملاحقته قضائيا على مخالفات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن سائر عمليات التحول التي تمتاز عادة بالتعقد وتعدد المراحل قد تشهد تداخل أكثر من مسار من المسارات السابقة الذكر لإحداث عملية التحول السياسي أو البدء فيها.

3- المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي:

وتوجد ثلاثة مداخل نظرية لتفسير عملية التحول الديمقراطي وهي:

أ- المدخل التحديثي:

[1]- سمية نوي، مرجع سابق، ص 27.
[2]- محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 63.

والذي يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية الديمقراطية ويبدو أن هناك معقولية ومصداقية للاتجاه الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرا لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية.

لقد كان آدم سميت في كتابه " ثورة الأمم " قد عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق، كما تبرز أطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي " ليبست* Lipset " والذي قدم أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته المسماة بـ: " بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية للتنمية الاقتصادية والشرعية السياسية، وفي سنة 1960 نشر كتابه " الرجل السياسي " والذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة.[1]

ووفقا لأطروحة ليبست Lipset، فإن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولإبراز هذ العلاقة قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالانجليزية في أمريكا الشمالية واستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وأخرى غير مستقرة حيث اعتمد في تقسيم هذه البلدان على أساس مؤشرات التنمية الاقتصادية الاجتماعية: الدخل، الإتصالات، التصنيع، التعليم والتحضر.[2]

ب- <u>المدخل البنيوي:</u>

وتستند تفسيرات المدخل البنيوي إلى عمليات التغير التاريخي الطويلة المدى، إلا أن هذا المدخل وبخلاف المدخل الانتقالي لا يفسر عمليات التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية، بل يفسرها وفقا لفكرة ومفهوم " بنى القوى والسلطة المتغيرة ".

---

*- **(سيمور مارتن ليبست) (Seymour Martin Lipset)** مارس 1922– ديسمبر 2006 عالم اجتماع سياسي أمريكي، كان أستاذًا في السياسة العامة في جامعة جورج ميسن .يتمثَّل عمل ليبست الرئيسي في مجالات علم الاجتماع السياسي والتنظيم النقابي والتقسيم الطبقي الاجتماعي والرأي العام وعلم اجتماع الحياة الفكرية. كما كتَب بإسهابٍ عن شروط الديمقراطية من منظور مقارن.

[1]- سمية عطاء الله، **دور الإنتخابات في تَفعيل التحول الديمقراطي وإرساء الحكم الراشد " نموذج الجزائر "**. رسالة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 26.

[2]- محمد الطيب الزاوي وسلمى الإمام، **الإنتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**. دار الراية، عمان، 2011، ص 32.

كما أن الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي فقد اعتمدت على دراسة " بارنجتونمور " والتي تمحورت حول محاولة تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية " مسار الديمقراطية الليبرالية "، عن المسار الذي اتبعت ألمانيا واليابان " مسار الفاشية " وعن المسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين وهو " مسار الثورة الشيوعية " خلال عملية التحول التاريخي.[1]

ومنه حاول " بارنجتونمور " تفسير هذه المسارات بالاستناد إلى افتراضات المدخل البنيوي ووصل إلى أن كل مسار يختلف عن الآخر تبعا لتضافر العوامل التي دفعت هذه الدول إلى التحول والتي تختلف من دولة لأخرى.[2]

ت- المدخل الانتقالي:

يرى الباحث السياسي **"دانكورت روستو"** رائد هذا المدخل، أن الأمر يتطلب مدخل تطوري تاريخي، يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة باعتبار أن ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل، وبناءا على ذلك تم تحديد مسار عام تتبعه كل البلدان خلال عملية التحول الديمقراطي، ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية:

1- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية و التي تشكل الشرط الأولي.
2- مرحلة الصراع السياسي الطويل و غير الحاسم (تتميز بالصراعات الاجتماعية).
3- مرحلة القرار وتشهد عملية الانتقال والتحول.
4- مرحلة التعود (اعتماد القواعد الديمقراطية كخيار).

ولأهمية هذه المبادرة قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال: "جوان لينز Linz"، "أودونيل O'donnell"، الذين ركزوا على المرحلة الانتقالية التي يبدأ فيها النظام التسلطي بالانفتاح.

[1]- عبد الرحمن أحمد أبوخرس، **من قضايا التحول الديمقراطي في إفريقيا**. مطابع شركة السودان للعملة المحدودة، (د.ب.ن)،2007، ص 156.
[2]- سمية عطاء الله، مرجع سابق، ص 27.

يزعم أنصار المدخل الانتقالي إلى أن المسار التاريخي للتحول الديمقراطي يتحدد جوهريا من خلال مبادرات وخيارات النخبة لا تحدث أبدا في فراغ، حيث أنها تشكل إلى حد ما بالبنى المجتمعية مجموعة من القيود الطبيعية والاجتماعية، مجموعة من الفرص المتغيرة، مجموعة من المعايير والقيم التي يمكن أن تؤثر على محتوى واتجاه خيارات النخب.[1]

كما أشار الباحث السياسي " دانكورت روستو " في إحدى مقالاته عام 1970 إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية هي ضعيفة إلى أن تقود المجتمع السياسي إلى ترسيخ الديمقراطية وهذا إذا استطاعت أن تقوم بتحديد الفاعلين ذوي التوجهات التسلطية المتطرفة، وتشجيع التفضيلات والممارسات المتوافقة مع الأداء الديمقراطي وزيادة عدد الفاعلين الديمقراطيين وإعطاء أولوية للإستراتيجية التي تضمن عدم تسهيل عودة الحكم التسلطي على أية استراتيجيات أخرى بما في ذلك التنافس فيما بينها.[2]

المبحث الثاني: دور العامل الاقتصادي في البناء السياسي:

يعد الإقتصاد من أهم المرتكزات الأساسية التي يتوقف عليها نجاح الدول، ويعمل الأقتصاد على تحسين الثقافة الإجتماعية للشعوب وتطوير دورها الإنساني خصوصاً عندما تكون معتمدة على أسس سليمة ومستقلة.و من أهداف الدول ذات الكيان المستقل تنظيم حركة رأس المال، وحل المشاكل المالية والإقتصادية العالقة، ولقد أختلفت الدول في مذاهبها الإقتصادية في إسلوب إدارة الدولة فمنها من هو رأسمالي ومنها الشيوعي ومنها الإسلامي ولكل منهم فلسفتة الخاصة.

إنّ كلمة اقتصاد تعني كمصطلح متعارف عليه، الوقوف في نقطة الوسط بين الإسراف في الشيء والتقصير فيه (العقلانية)، إلاّ أنّ أحد المهتمّين بهذا العلم وهو (ليونيل روبنز)

1- أحمد منصور بلقيس، مرجع سابق، ص92.
2- عبد الغفار رشيد القصيبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي " التنمية السياسية وبناء الأمة ".** (د.د.ن)، القاهرة، 2006، ص 83.

قد حدّد المعنى الأعمّ لكلمة اقتصاد؛ حيث قال بأنّه ولكونه علماً، فإنّه يهتم في دراسته - بالدرجة الأولى – السلوك الإنساني، وما يختص بعلاقة سلوكه ومتطلّباته بين كلٍّ من (الغايات) والتي هي الرغبات، وبين (الموارد النادرة) والّتي هي أساس المشكلة الاقتصاديّة، إلاّ أنّ اللفظ الشائع في المجتمعات بشكل عام أنّ كلمة اقتصاد تعني الادّخار وما إلى هنالك من خفض في نسبة الإنفاق.

تأتي أهميّة الاقتصاد بأنّه يطبّق حرفياً في كلّ المجالات التي تهمّ الأفراد وتتعلّق بهم، حيث نجده يتدخّل في مجريات الحياة ككل إن كان من ناحية التعليم، أم الأسرة، أم الصحّة، وأيضاً في الجريمة، وحتّى السياسة، والقانون، ويتدخّل أيضاً في الدين والصحّة، وما إلى هنالك من أمور حياتيّة معاشة، حتّى نراه أيضاً يؤثّر في الحروب، ولذلك نجد أهمّيته تنبع من كونه ذو دور فعّال وحاسم في تقدّم الشعوب وتطوّرها بشكل عام، وهو الذي من شأنّه أن يرسم مصير الدول وآفاقها، بحيث يؤثر في التركيبة الاجتماعيّة لبنية البلاد، إضافة إلى التغيّرات التي تطرأ عليها وعلى سياساتها. وأيضاً تأتي أهميّة الاقتصاد من خلال الاستثمارات والمشاريع التي توفّرها الدول، وبالتالي يكون توفير فرص العمل كبيراً وخاصّة لجيل الشباب، الأمر الّذي يؤدّي لتقليص نسبة البطالة والتقليل منها، ناهيك عن التخصّصات التي توفّرها أيضاً وخاصةً للماهرين في المجال الفنّي والإداري، وبالتالي كل ذلك يؤدي لزيادة في الدخل القومي، نتيجةً للزيادة التي تحصل في كلٍ من الإنتاج وأيضاً في الإنتاجيّة، مما يساهم في ارتفاع نصيب الأشخاص، وبالتالي تحسّن معيشتهم ورفع مستواهم، وهذا كلّه يكون نتيجة لدعم رأس المال في الدولة وزيادته، فتكون بالتالي الأرباح عامّةً على الدولة والشعب، خاصة أنه حينما تزيد الإنتاجية فإنه حتماً سيكون هنالك عمليات تصدير وهي التي تدر على الدول القطع الأجنبي[1].

- **البنى الاقتصادية وعلاقتها بالبنى السياسية داخليا:**

[1]- غادة حلايقة، **أهمية الإقتصاد**. 19- 05- 2015، 01:49، متحصل عليها من الموقع: http://mawdoo3.com، تاريخ التصفح: 26- 03- 2016، 14:12.

يعتبر كارل ماركس أحد أعظم علماء الإجتماع وهو صاحب المدرسة التحليلية Social Conflict Approach أو ما يسمى بـ الصراع الإجتماعي، يميل العالم الألماني إلى إرجاع النظرية الرأسمالية لـخلفية إقتصادية، حيث أن ماركس يبني نظريته الإجتماعية من الأساس على قاعدة إقتصادية التي تمثل اللبنة الأساسية لـ مؤسسات المجتمع الأخرى، حيث يبنى عليها باقي المؤسسات المجتمعية الأخرى كـالمؤسسة السياسية / الدينية / و التعليمية / والعائلة، و رجوعا إلى الطبقة الإقتصادية لاحظ ماركس وجود فئة صغيرة من الأفراد تسيطر على مقدرات المجتمع من موارد إقتصادية و إنتاجية، يكون فيها أصحاب المصانع و الثروات هم العنصر الأقوى داخل المجتمع، بينما يرزح أسفل هذه الفئة، فئة كادحة فقيرة و منهكة أطلق عليها البروليتاريا، يؤمن ماركس بأن هذا النظام سيكون فيه صراع دائما بين الطبقة الثرية والطبقة الكادحة من العمال، لـسببين رئيسين وهما بأن أصحاب الثروات لديهم هدف واحد وهو زيادة الأرباح و أحد أهم الطرق لـ تخفيض التكاليف هو خفض التكلفة الأعلى ضمن المصانع وهي رواتب عمال المصنع ، في ذات الوقت وهنا جاءت فكرة الثورة لدى ماركس، فهي الحل الوحيد لـ التخلص من الرأسمالية[1].

إذا كانت أهم اهتمامات ماركس تتمحور حول دراسة الاقتصاد الرأسمالي ونقد مرتكزاته، فإن فيبر هو الآخر يعتبر من أهم دارسي الاقتصاد والثقافة الرأسمالية خاصة في نشأتها والعوامل التي مهدت لذلك، إلا أن فيبر كان يعتقد أن أي تفسير منطقي ومادي للرأسمالية غير كاف، لأنه يتجاهل روح الرأسمالية، أي القيم التي مهدت لنشوءها وتشكلها قبل أن تظهر على الأرض، وبعيدا عن منطق مقابلة التصور الفيبيري مع التصور الماركسي لإبراز اهتمام فيبر بالعوامل الثقافية في تفسير التقدم والتنمية، نتساءل بعمق أكثر حول أهم الأعمال التي استطاع فيبر من خلالها أن يرسخ منظوره السوسيولوجي حول علاقة الثقافة بالتنمية.

[1]- طلال عبد المعطي مصطفى، **أبحاث في علم الاجتماع: نظريات ونقد**. دار هادي، دمشق، 2002، ص 95.

إن أهم الأعمال البارزة عند فيبر، والتي تضمنت أطروحته التي تولي أهمية للقيم الثقافية/ الدينية في تفسير الأنشطة الاقتصادية داخل النظام الرأسمالي، هي دراسته المشهورة حول " الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية " 1904-1905، والتي أثارت – كما أكدت كاترين كوليو تيلين – منذ ظهورها جدلا والتباسا كبيرين[1]، لأنها اهتمت بتحليل تطور روح الرأسمالية الغربية وحركة العقلنة التي رافقتها، بعامل ثقافي متمثل في الأخلاق والقيم الدينية، عكس ما كان سائدا حينئذ من تفسيرات، ومع ذلك لم يكتف فيبر بهذه الدراسة لتأكيد تصوره بل تابع هذه القضية في كتابيه " الطوائف البوتيستانتية وروح الرأسمالية " (1906) " والأخلاق الإقتصادية في الديانات العالمية " (1915-1920)، حيث درس الحدود التي أمكن للحضارات الكبرى أن توجه فيها الممارسات الحياتية بما يحدث تغييرا في طبيعة العلاقات داخل النشاط الاقتصادي[2].

- **البنية الإقتصادية وعلاقتها بالنية السياسية خارجيا:**

لا شك أن التكيف مع القوى الأساسية التي تشكل الاقتصاد العالمي مطلب أساسي، ولا يمكن في ظل هذا الوضع أن تظل أية إستراتيجية تقليدية، أو أي نهج سياسي مألوف، أو أي شكل راسخ من أشكال التنظيم، بمنأى عن التأثر أو التغيير. فالمشكلات غير التقليدية تحتاج إلى حلول غير تقليدية[3].

ولقد ارتبطت أهم معالم الخرائط الاقتصادية القديمة بأشياء من قبيل موقع مستودعات المواد الخام ومصادر الطاقة، والأنهار الصالحة للملاحة، وخطوط السكك الحديدية والطرق المجهزة والحدود القومية، وفي المقابل فإن معالم الخرائط الاقتصادية في العالم الجديد تتمثل في المناطق التي تغطيها الأقمار الصناعية والبث الإذاعي، والمدى الجغرافي الذي تصل إليه الصحف والمجلات. لقد حلت المعلومات مكان كل من الجغرافيا التقليدية والزمن والسياسة، بوصفها العامل الذي يرجح أن يشكل تدفقات النشاط الاقتصادي، ولا تزال

[1]- كاترين كوليو تيلين، **ماكس فيبر والتاريخ**. ترجمة: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (د.ب.ن)، 1994، 34.
[2]- فلوري لورن، **ماكس فيبر**. ترجمة: محمود علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، (د.ب.ن)، 2008، ص 15.
[3]- المرجع نفسه، ص 17.

التضاريس الطبيعية والحدود السياسية مهمة، ولكن أيا منها ليس مهم بالقدر الذي يعتقده الناس[1].

وقد تحرك مديرو الشركات المساهمة الكبرى كمجموعة بسرعة للتفاعل مع هذا التدفق المعلوماتي والتكيف معه واستغلاله، وفهموا من البداية أن شركاتهم لا تستطيع أن تظل في مأمن من التأثر بتغيير في بيئتها على هذه الدرجة من الجسامة. غير أن الكثير من القادة الحكوميين في كل من الدول القومية الحديثة والمنظمات (كالأمم المتحدة على سبيل المثال) كان لهم رد فعل مختلف للغاية، فقد ظلوا على وجه العموم مقتنعين بأن الكيانات التي أشرفوا عليها ستبقى بمنأى عن التأثر بذلك، ما لم تتعرض لنكبات من قبيل كارثة طبيعية غير مسبوقة، أو محرقة نووية أو حرب تقليدية.

ويعتقد الكثير من القادة الحكوميين أنه قد يتفاوت أداء الدول في السوق العالمية من حيث الجودة بدرجة قليلة من دولة لأخرى، وقد تتحسن نوعية حياة المواطنين في إحدى الدول بشكل أسرع أو ببطء قليل منها في دولة أخرى، وقد يبدو المزيج الصناعي لأنشطة خلق القيمة مختلفا قليلا عما كان سيبدو عليه لولا ذلك، بيد أنه من المؤكد أن التحول الناتج عن ثورة المعلومات إلى اقتصاد بلا حدود لن يشكك في مدى ملائمة الدولة القومية كوحدات ذات جدوى للنشاط الاقتصادي، كما أنه لن يشكك في قدرة الحكومات على أن تدير بالمفهوم العام للكلمة على الأقل الشكل المتطور لذلك النشاط، كذلك فإنه لن يتحدى في المقام الأول سلامة الأراضي أو التماسك الأساسي للدولة القومية ذاتها، وبالنسبة لكثير من القادة الحكوميين لم يكن ذلك بالتأكيد بالأمر الوارد، فعلى الخرائط التي يعتد بها، كانت هناك – وستظل دائما هناك – حدود بين الدول، وقد يتغير الموضع الدقيق لخط الحدود مع الأحداث، ولكن حقيقة وجود تلك الحدود لن تتغير، وكان القادة الحكوميين على يقين كامل من ذلك[2].

[1]- **" في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة مع الإشارة لمصر"**، جامعة عين شمس كلية التجارة قسم الاقتصاد، 2000، متحصل عليه من الموقع: www.alanodom.com/index.php : // http تاريخ التصفح: 2016/03/27، الساعة 23:21. ص1.

[2]- المرجع نفسه، ص 2.

ولكنهم كانوا مخطئين، فقد أثارت القوى الفاعلة الآن علامات استفهام مقلقة بشأن مدى ملائمة وفاعلية الدول القومية كتجمعات ذات جدوى يمكن التفكير في إطارها في النشاط الاقتصادي، ناهيك عن إدارته، وتفسخت عند خطوط الالتحام نماذج من أمثال تلك الدول القومية، التي كانت ذات يوم دولا قوية، وهذا المنطق العالمي الذي أطلقت تلك القوى عنانه يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى انفراط عقد الاتحاد السوفيتي. وقد كشفت كثير من القيم الجوهرية الداعمة لنظام عالمي مؤسس على دول قومية متفردة مستقلة ، كمفهوم الديمقراطية الليبرالية كما تمارس في الغرب، وفكرة السيادة ذاتها، على أنها بحاجة ماسة إلى إعادة تعريف أو ربما إلى الاستبدال. والواقع أن المفاهيم التي تشكل لبنات البنية الملائمة لنموذج عالم بلدان القرن التاسع عشر المنغلقة لم تعد قادرة على الصعود إلى القرن الحادي والعشرون، خاصة مع تدفق كلا من الصناعة والاستثمار والأفراد والمعلومات بلا قيود نسبيا عبر الحدود القومية[1].

والأخذ بالنظام الرأسمالي لا يعنى عدم تدخل الدولة في إدارة النظام الاقتصادي، وأكثر الدول أخذا بالنظام الرأسمالي – وهى الولايات المتحدة – تتدخل في إدارة النظام الاقتصادي، وهى تتدخل في الحياة الاقتصادية باعتبارها سلطة وليست باعتبارها منتجا، والدولة كسلطة لا غنى عنها للرقابة والإشراف ووضع الحدود وضمان عدم توغل المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة. الدولة هي الكفيلة بسلامة فاعلية السوق، وهى أيضا الضامن لعدم خروج السوق عن دوره وتحولها إلى غابة يقوى فيها القوي، ويثرى فيها الغنى، ويضعف فيها الضعيف، وينسحق فيها الفقير. فالدولة في النظم الرأسمالية مرنة، وتقوم بتنسيق الأدوار بينها وبين القطاع الخاص.

فالحكومة أساسية بشكل مطلق، وينبغي أن نوليها احتراما كبيرا، والحاجة قائمة لأن تكون الحكومات طرفا في الحل، حتى بالرغم من كونها – أحيانا – هي المشكلة. وأمام الحكومات مجال واسع لنشاط طوعي تستطيع القيام به دون إلحاق الضرر باقتصاديات بلادها، إلا أن الشيء الوحيد القوي بما فيه الكفاية لإلحاق الهزيمة بالدافع الطبيعي للتحرك

[1]- **" في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة مع الإشارة لمصر"**، مرجع سبق ذكره ص 03.

صوب زيادة الثروة هو عادة: الحكومة الكبيرة Big Government، أو الفوضى الناشئة عن الافتقار إلى حكومة[1].

وهناك خطر حقيقي من اتساع الفجوة شيئا فشيئا بين الشمال والجنوب، لكن المشاركة لا تتم دون السير في طريق إصلاح اقتصادي واجتماعي حقيقي، وهذا ليس حلما فعدة دول نامية قامت بهذا كالبرازيل والأرجنتين وتشيلي والمكسيك. والرهان الرئيسي على تقدم المجتمع المصري هو الإصلاح الاقتصادي، يتم هذا عن طريق ربط مصر بعدد من التكتلات والساحات الاقتصادية، ولكن على المجتمع أن يقبل التحدي وأن يعيش في العقود القادمة باختلاف عن العقود السابقة الأسهل. أمام الجنوب مساحة للتقدم حيث يستطيع أن يعيش، والشمال لا يمانع في التقدم بل سيساعد للوصول إلى ما نسبته 50% أو 60% من التقدم الذي تحقق في الشمال، لأن ذلك لا يمثل تحد بالنسبة له بل يمثل كسب في اتساع الأسواق وحفظ الأمن، فالقضية ليست لعبة محصلتها صفرية "Zero Some Game " بل هي بماذا يمكنك أن تشارك في الأسواق العالمية[2] ؟

- **القوة الاقتصادية:**

إن تنامي دور القوة الإقتصادية في عالم ما بعد الحرب الباردة يبرهن عليه بعدة مؤشرات، فقد اتسمت علاقات الدول لما بعد الحرب الباردة بالتوجه الواسع نحو التكتلات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، فهناك التكتل الأمريكي NAFTA بين دول أمريكا الشمالية، وتكتل الآسيان ASEAN بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا ، وتكتل دول غرب إفريقيا ECOWAS، وتكتل الإتحاد الأوروبي... هذه التكتلات تتم باختلاف

[1]- أمير اسكندر، "التبعية البنيوية، محاولة لفهم حركة التطور الإجتماعي –الاقتصادي"، **مجلة المنار**. العدد 3، مارس 1985، ص 68.

[2]- ابراهيم سعد الدين، "حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية"، **المستقبل العربي**. السنة الثانية، العدد 17، جوان 1980، ص 7.

تواجدها الجغرافي عن بداية حقيقية لثورة اقتصادية منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين[1].

إن أهمية القوة الاقتصادية في تزايد مستمر نتيجة لتوجهات مختلف الدول سواء في الشمال أو في الجنوب صوب التكتلات والعمليات التكاملية فيما بينها من خلال تركيزها على ميكانيزم الإعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي، الكفيل بتأمين واستمرارية الروابط الاقتصادية وتمتينها فيما بين الدول الأطراف في هذه التكتلات والعمليات التكاملية، وما زاد في تلك الأهمية هو تحول بؤرة الإهتمام من القضايا الأمنية والعسكرية إلى القضايا الاقتصادية بعد الحرب الباردة.[2]

يرى **إدوارد كار*** بأن القوة الاقتصادية مكون مهم للدولة.

يعتبر مفهوم القوة الاقتصادية في التحليل أكثر تعقيدا مما يبدو للوهلة الأولى، وهناك ثلاث أنماط من القوة الإقتصادية يمكن تحديدها:

أولا: هناك أنماط من القوة الإقتصادية المتعلقة بـ: " احتمالات الحرب "، هذا هو الشكل الأكثر مناقشة من القوة الاقتصادية في المذهب الواقعي أو القومية الاقتصادية، وفيه يتم التركيز على قدرات البلاد الصناعية، وحجم ومستوى مهارة سكانها، درجة التقدم التكنولوجي، ودرجة اكتفائها الذاتي من الغذاء والمواد الأولية الحيوية، كل هذه العوامل تساهم في قدرة الدولة على شن الحرب، وفي قدرتها على الإنتصار فيها، وتكون النتيجة مفادها، بأن الدولة الأكثر تصنيعا تملك درجة عالية من الإكتفاء الذاتي Autarky مثل الو م الأمريكية التي هي الوحيدة التي تملك هذه القوة لحد الآن[3].

ثانيا: هناك أنماط من القوة الاقتصادية لا ترتبط مباشرة بقدرة الحرب لكنها تزود الدولة بتأثير دولي واسع، بعض الدول على سبيل المثال تمتلك قوة مالية بحكم قدرتها على دعم أو

[1]- عبد الناصر جندلي، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**. دار قانة للنشر والتجليد، الجزائر، 2010، ص 144.

[2]- المرجع نفسه، ص 146.

*- إدوارد هاليت كار (1892-1982، لندن)، هو مؤرخ وصحفي ودبلوماسي إنجليزي.

[3]- Paul Kennedy, **The rise and fall of the great powers : Economic change and military conflict from 1500-2000**, london, 1989, p 14.

تقويض عملات دول أخرى وقدرتها على مساعدة أو عرقلة مخططات استثمار دول أخرى، وقد ينطوي هذا على امتلاكها صوت كبير في منظمات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، فبعض الدول تمتلك إنتاج القوة بواسطة قدرتها على الاستثمار المباشر في دول أخرى وهو ما يمكنها من التهديد بمنع شركاتها من الاستثمار في دولة أخرى، أودول تملك قوة سوقية بواسطة امتلاكها لأسواق واسعة ومربحة تمكنها من فرض تعريفات جمركية أو نظام الحصص على صادرات دولة أخرى وذلك في سياق الوصول إلى بعض الأهداف السياسية أو الاقتصادية.[1]

ثالثا: هناك أنماط من القوة الاقتصادية التي تنجم عن بعض المزايا الهيكلية من خلال القدرة على تحديد جدول الأعمال، هيكلة السياق والبيئة التي سيتم اتخاذ القرار فيها، لتحديد الفرص أو مجموعة الخيارات، على سبيل المثال: على الرغم من عجز ميزان المدفوعات والعجز في الميزانية، وانخفاض القدرة التنافسية في 1970و 1980، ولا تزال الولايات المتحدة تملك وتمارس سلطة هيكلية كبيرة، ويؤدي ذلك إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك تأثير الشركات الأمريكية بشأن الممارسات التجارية، وأنماط الاستهلاك، والدور القيادي الذي تلعبه الولايات المتحدة في المؤسسات المالية الدولية، وهو ما يعطي لها رأي كبير في أسلوب عملها ، ممارسات التوظيف، وفلسفتها التوجيهية، والحجم الهائل للاقتصاد الأمريكي، وهو ما يعني في كثير من الأحيان، كما قال أحد الاقتصاديين مرة واحدة، أنه عندما تعطس أمريكا، فإن العالم يصاب بالزكام.[2]

إن القول بأن الإقتصاد أكثر أهمية اليوم في بناء الدولة أكثر من أي وقت مضى، يمكن أن يعني واحد أو أكثر من الأربعة أشياء التالية وذلك حسب **سبايروس إكونوميدس و بيتر والسون:**

[1] - Spyros Economides and peter wilson, **the economic factor in international relation,** , I. B. Tauris publishers, NEW YORK , 2001, P 11.
[2] -Ibid, P 12.

-وسائل إقتصادية Economic means: وتشمل التعريفات والحصص، التلاعب بالعملة والمعونة والعقوبات الاقتصادية التي هي أكثر أهمية لاسيما في ظل التراجع عن الإستخدام المباشر للقوة.

-غايات اقتصادية Economic Ends: ويشتمل على العمالة، انخفاض التضخم، النمو والتنمية.

-آثار اقتصادية Econimic Implications: إن الأفعال السياسية والأفعال الأخرى تملك اليوم توريطات اقتصادية أكبر بكثير أو انعكاسات اقتصادية.

-أسباب اقتصادية Economic causes: إن أكبر عدد من الأعمال الهامة والسياسية وغيرها من الأحداث، بما في ذلك تحقيق السلام واندلاع الحرب، لها أسباب اقتصادية.[1]

المبحث الثالث: التصور الإيجابي والسلبي لدور العامل الإقتصادي في التحول الديمقراطي

حيث سنتناول في هذا المبحث الدور الذي يلعبه العامل الإقتصادي في التحول الديمقراطي والمحللين السياسيين، وذلك باعتمادها على مجموعة من الإحصائيات، ومنه يمكننا فصل وتقسيم هذه الدراسة حول الإقتصاد والتحول الديمقراطي إلى تصورين (تصور إيجابي وآخر سلبي).

1- التصور الإيجابي لعلاقة الإقتصاد بالديمقراطية[2]:

تعتبر التنمية الاقتصادية والديمقراطية مرتبطان ارتباطا وثيقا، بل يكمل بعضهما بعضا في مواكبة وتزامن واحد، إذ هناك علاقة تبادل وتداخل بين المفهومين فالتنمية الإقتصادية تتحقق في السياق العام الذي توفره الديمقراطية من خلال تهيئة المناخ السياسي

[1]- Spyros, Economides et Peter, Wilson, Op. Cit, P 12 .

[2]- زينب فريح، **دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية.** مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012. ص 34.

والاجتماعي والاقتصادي هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر التنمية الاقتصادية آلية من آليات تطبيق وتفعيل الديمقراطية.

فالديمقراطية حسب هذا الاتجاه هي سياسة واقتصاد.[1]

ويرى أصحاب التصور الإيجابي لدور العامل الاقتصادي في التحول الديمقراطي بأن النظام الديمقراطي يساهم في تفعيل النمو الاقتصادي، كما تساهم الديمقراطية حسبهم في تأمين التنمية الاقتصادية الدائمة،[2] حيث نجد العديد من الدراسات التي وضعت لهذا التصور الإيجابي ومن أمثلة ذلك نجد: (مكورد Mccord 1965)، (كودن Goodin 1979)، (كينغ King 1981)، و كوهلي Kohli 1986).[3]

ومنه يمكن القول بأن النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطية وأدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية، فقد دعم " **صمويل هنتغثون** " هذه التصورات في الموجة الثالثة، ورأى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي من ناحية والديمقراطية من ناحية والتحول من ناحية هي علاقة معقدة وقد تفاوتت من فترة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر، وللعامل الاقتصادي دور هام وتأثير كبير في عملية التحول إلى الديمقراطية إلا أنها ليست هي العوامل الحاسمة، وثمة صلة بين مستوى النمو الاقتصادي وبين الديمقراطية، ولكن ليس ثمة مستوى نمط من النمو الاقتصادي يعد ضروريا أو كافيا لتحقيق التحول إلى الديمقراطية.[4]

كما يرى " **هنتنغثون** " بأن العوامل الاقتصادية أثرت على الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بثلاث طرق وهي:

أ- أدت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط في بعض الدول والقيود الماركسية في دول أخرى إلى انتكاسات اقتصادية أضعفت الأنظمة الشمولية.

---

[1]- عبد الرحمن حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني.** دار الهدى، سوريا، 2002، ص 39.
[2]- أسامة قاضي، "إشكالية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي"، **الدراسات الإستراتيجية.** العدد 03، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، فيفري 2007، ص 09.
[3]- المرجع نفسه، ص 10.
[4]- صمويل هنتنغثون، مرجع سابق، ص 120.

ب- حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادي في أوائل السبعينيات مما مهد الطريق لقيام الديمقراطية ويسّر الإنتقال إليها.

ت- أدى النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول، فأجبرها على القيام إما بالتحول الليبرالي، أو تكثيف حدة القمع.

ولم تظهر هته العوامل الثلاثة في كل دولة، ولكن ليس هناك دولة من دول العالم استطاعت الإفلات منها جميعا،[1] ومنه يتبين لنا أن " هنتنغثون " يرى أن العامل الاقتصادي كأحد العوامل المهمة للتحول الديمقراطي.

وفي مقالته الصادرة عام 1997 تحت عنوان: **" بعد عشرين عاما: مستقبل الموجة الثالثة "**، استنتج بأن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الإنفتاح داخل المجتمع، أين يمكن أن يصبح الإنفتاح الاقتصادي انفتاح سياسي في منطقة أو مرحلة الانتقالية هذه، يجب على البلدان حتما التحرك نحو الديمقراطية بموازاة مع تطورها الاقتصادي.[2]

كما افترض **" ليبست Lipset "** عام 1994 بأن الإزدهار الاقتصادي يدفع إلى مزيد من الديمقراطية، وفي هذا الصدد تندرج أطروحات كل من نظرية التحديث " لليبست " التي تعتقد بأن المستويات المنخفضة من الشروط الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية أو التحديث والتي تشمل مستوى دخل الفرد، ومدى معرفة الكتابة والقراءة ودرجة التحضر، ونوعية ووسائل الاتصال هي الموصلة إلى الاستبداد ومستويات أعلى تؤدي إلى الديمقراطية، وقد جادل الكثير من الكتاب بأن التنمية الاقتصادية الرأسمالية تخلق الضغط الاجتماعي المتزايد لأجل الديمقراطية من خلال تعزيز أو تسريع ظهور الطبقة المتوسطة، أو الطبقة البرجوازية، أو الطبقة العاملة، التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة والقوة.[3]

[1]- صموبل هنتنغتون، مرجع سابق، ص 121.

[2] - Samuel Huntington, **After 20 years : The Future of The Third Wave**, Journal of Democraty, 8.4 (1997), PP 3-4 .

[3] - Todd Landman, **Economic requitement of Democracy**, In : Paul, Barry Clarke and Joe , Foweroker, Encyclopedia of Democratic Thought (London and New York : Routledge, 2001, P 290.

كما أكدت وجهات النظر الماركسية بأن التطور الرأسمالي بشكل فعال فصل المجالين السياسي والاقتصادي للمجتمع، حيث انهارت قواعد السلطة السياسية الإقطاعية ووفرت الظروف لظهور الديمقراطية.

فالطرح الماركسي في دراسته وتحليله للديمقراطية يربط ما بين السياسة والاقتصاد، ويقوم على تصفية مصدر الاستغلال والتناقضات الطبقية وبناء القاعدة المادية للديمقراطية الاجتماعية، إن هذا الطرح جاء ردا على الطرح الليبرالي الذي - حسب اعتقاد الماركسيين – جسد استغلال الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج على الطبقة الكادحة وبالتالي خلق تناقض داخل المجتمع، أو صراع بين الطبقات الاجتماعية، فشعار " **دعه يعمل دعه يمر** " للمفكر **آدم سميت** "، خلق الكثير من البؤس والحرمان للطبقات الكادحة بينما الطبقات ازدادت رفاهية.[1]

وهذه الوضعية وحسب – الجدلية التاريخية الديالكتيك – والتي وضعها " **كارل ماكس**"و " **أنجلز** " وغيرها تولد عنها صراع التضاد بين الطبقات الاجتماعية، وبالتالي قيام ثورة بروليتارية التي قلبت موازين القوى داخل المجتمع.[2]

وقد ادعت الإعتبارات الماركسية الجديدة بأن الرأسمالية ساهمت في صعود الطبقة اللازمة لتحقيق واستدامة طويلة الأجل للحكم الديمقراطي.

كما خلق " **ليبست** " فكرة الشروط المسبقة للديمقراطية، وخص بالذكر فكرة التنمية الاقتصادية كشرط ضروري بأن الدول الغنية أكثر عرضة للحفاظ على الديمقراطية، وذلك لأن ثروتها تسمح لها بقدر أكبر من التعليم والمساواة مما يؤدي إلى المشاركة العامة ودعم الديمقراطية، إلا أنه استنتج بأن التنمية الاقتصادية ليست كافية بالضرورة ولا تؤدي في الواقع الديمقراطية.

[1]- عائشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس.** رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2007-2008، ص 32.
[2]- عبد الله ساقور، **الإقتصاد السياسي.** دار العلوم للنشر، الجزائر، 2004، ص 113.

أما تصور " **روبرت داهل Robert dahel** " في التعددية: المشاركة والمعارضة Polyarchy : Participation and Opposition فالتنمية الإقتصادية كشرط ضروري للديمقراطية، فالحكومة في أي نظام على حد قوله، ستسمح للمعارضة بالتوسع لدرجة سيصبح من المكلف جدا بالنسبة لهته الحكومات إخمادها أو قمعها، نتيجة لذلك، إذا كان أكثر الناس لديهم الموارد المادية اللازمة لمعارضة الحكومة، سوف تصبح أكثر تكلفة بالنسبة للحكومة لقمعهم، لذلك، عندما يتم تطوير المحتمع اقتصاديا، تصبح الديمقراطية هي النتيجة الأكثر احتمالا.[1]

عموما فإنه وفقا لهذه النظريات، الديمقراطية ليست سببا للتنمية الاقتصادية، وإنما هي نتيجة أو مرحلة للتنمية (الرأسمالية) الاقتصادية فالرأسمالية الصناعية تولد الديمقراطية كمرحلة نهائية بعد المراحل مثل التحضر، البيروقراطية، العلمنة وما إلى ذلك.[2]

كما يرى " إدريس لكريني* " بأن نشر الثقافة الديمقراطية يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع ومنه يؤدي لتمتين الإصلاحات السياسية.[3]

2- التصور السلبي لعلاقة الإقتصاد بالديمقراطية[4]:

هناك العديد من المفكرين الذين يعتقدون بأن التنمية الاقتصادية لا تؤدي بالضرورة إلى إحداث الديمقراطية، فأصحاب هذا التصور السلبي يدعون بأن العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي هي علاقة مضادة في حد ذاتها، ومن بين أنصار هذا الإتجاه تجد كل من: ديشوينتز Dechweinitz عام 1964، وأندريسكي Andreski عام 1986، أضف

---

[1] - Emma whyte, **Regine Change or Democratization** ? Journal of International service, (Fall 2009) , P 59.

[2] - Hakan, Mehmetcik, **The Relationship Between Democracy and Economic Growth An Empirical Study for Post-Communist Transition**, Moster's Thesis, Uppsala universitet (social science), 2010, P 06.

*- الدكتور المغربي **ادريس لكريني** (28 ماي 1974)، حاصل على الدكتوراه في الحقوق (تخصص العلاقات الدولية) من جامعة محمد الخامس بالرباط، نشرت له أكثر من خمسين دراسة وبحث مرتبطة بالقانون والعلاقات الدولية والشؤون العربية والعلوم السياسية.

[3]- إدريس لكريني، "الإنتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي خطوة للأمام أم خطوة للوراء"، **المستقبل العربي.** العدد 352، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، جوان 2008، ص 187.

[4]- زينب فريح، مرجع سابق، ص 37.

إلى ذلك كايروت Chirot عام 1977، وراوو Rao عام 1985، حيث رأوا واقتنعوا بأن فكرة النجاح الاقتصادي، والنمو السريع يحتاج إلى نظام سلطوي يحد من توسع النشاط الديمقراطي، خاصة أنها في هذه المرحلة لن تكون قادرة بشكل فاعل على فرض السياسات الاقتصادية بحزم، بل إن عملية التنمية حسب رأيهم بحاجة إلى تدخل فعال للدولة، والتي لا تتوافق مع السياسات الديمقراطية.[1]

فإذا حاولنا الربط بين التنمية الاقتصادية والنظم السياسية فسنجد أن العلاقة بين أنواع النظم السياسية والتنمية الاقتصادية ضعيفة، وخير مثال عن الاقتصاديات النامية السلطوية كسنغافورة التي عملت على تطبيق مبدأ التجارة الحرة والشراكة الإستراتيجية بين القطاع الخاص والحكومة وذلك في ظل النظام السلطوي والانفتاح على العالم والاندماج في الإقتصاد العالمي والإهتمام برجال المال والأعمال ووضعهم في قلب اهتمامات المدينة، وذلك بالرغم من بروز القوى في الآونة الأخيرة للمدن الصينية كمدينة " شتغهاي " و "قوانقزو" في دنيا المال والأعمال، فقد ظلت سنغافورة محتفظة بحيويتها ومكانتها كالمدينة الشركة الأكثر شهرة في العالم.[2] وكذلك الصين في حين نجد أمثلة عن بلدان متخلفة ولكن ديمقراطية على غرار الهند.

وقد تبين أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ضعيفة حيث يرى "**هلويل Helliwell**" أن النتيجة العامة لتحليل النمو هو أنه لا يزال من غير الممكن تحديد أي آثار نظامية صافية للديمقراطية على النمو الإقتصادي اللاحق.

كما أجريت دراسات تجريبية لأكثر من 130 بلد لمدة 50 سنة، وجد " **إرسون Errson** " و " **لاين Lane** " أن الربط بين الإقتصاد والديمقراطية طموح، فلا وجود لأسباب ذات دلالة إحصائية للتفكير بأن الديمقراطية ضرورية لأي نمو اقتصادي، كما أجريت دراسة أخرى وهي هامة على يد المفكر بارو Barro وذلك باستخدام تحليل لوحة

[1]- أسامة قاضي، مرجع سابق، ص 09.
[2]- عبد الخالق عبد الله،" رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية"، **المستقبل العربي.** العدد 223، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، جانفي 2006، ص 72.

بيانات لـ 125 بلد على مدى أكثر من 30 عاما، وأخيرا يخلص ويصل إلى أنه حتى إذا كان هناك علاقة بين الديمقراطية و النمو الإقتصادي، فإنها في الواقع ضعيفة.[1]

كما يجادل " إيفانز " بأن عدم المساواة كانت نتيجة التنمية الاقتصادية السريعة، في السيناريو الذي تصوره، التحالف يتطور بين الدولة السلطوية، والنخبة المحلية، والشركات المتعددة الجنسيات، لمنع تطور الديمقراطية التمثيلية الحقيقية، والحفاظ على أغلبية السكان الفقراء وذلك من أجل الحفاظ والإستمرار على وتيرة التنمية الاقتصادية.[2]

كما نجد أن هناك العديد من العلماء يرون بأن النمو الاقتصادي القائم على وتيرة سريعة جدا عادة ما تخلق أو تنتج عن عدم المساواة داخل الدول، هذا التفاوت إلى جانب الحاجة الملحة إلى المزيد من التطوير وخلق الظروف المواتية للتكنوقراطيات أو ديكتاتوريات أكثر من الديمقراطية، وقد أسس لهذه الفكرة " بيترايفاتز " في " التحالف الثلاثي "، أو ما يعرف بـ " Triple Alliance ".

ومن جهة أخرى نجد أن هناك دراسات أجريت وحذرت من الربط بين المتغيرين، أمثال " رودريك Rodrik " الذي قام بدراسة 90 دولة لمدة 19 سنة كاملة، خلص من خلالها بأنه لا يظهر أنه هناك علاقة قوية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، ولكنه يرى أنه على المدى الطويل ستصبح التنمية الاقتصادية المستدامة هي الأولوية بالنسبة للديمقراطية.[3]

بالنسبة " لبرنجيفورسكي " فقد حدد بأن ليس هناك أي علاقة أولية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي بل العلاقة هي أن الديمقراطيات تحافظ على البقاء في ظل البلدان المتقدمة أو المتطورة، وعلاوة على ذلك فإن زيادة دخل الفرد الواحد وتقليل التفاوت في الدخول يحدث بسرعة في ظل الديمقراطيات وصل إلى هذا الاستنتاج عن طريق القيام ببحوث تجريبية على 135 بلدا على مدار 40 عاما.

[1] - Hakan Mehmetcik, Op. Cit, P 59.
[2]- Emma Whyte, Op, Cit, P 59.
[3] - Hakan Mehmetcik, Op. Cit, P 08.

وبعد أن تطرقنا إلى التصور الإيجابي والسلبي لدور العامل الاقتصادي يمكن القول بأن العلاقة بين أنواع النظم والتنمية الاقتصادية تبقى مبهمة وغامضة، ولأجل ذلك فإنه من الصعب أن نشير إلى أن هناك علاقة ذات دلالة بين تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

كما يرى العديد من الخبراء الاقتصاديون والمحللون السياسيون بأن العامل الاقتصادي وبالتحديد الأزمة الاقتصادية يمكنها لعب دور مزدوج فهي تعمل على تعطيل التحول الديمقراطي من جهة، وتعمل أيضا على تعزيز التحول من جهة أخرى، وهذا ما يزيد من غموض تحديد العلاقة بين الاقتصاد والديمقراطية.[1]

[1] - Mark Gasiorowski**, Economic Crisis and Political Regime Hange : Anevent History Analysis,** America Political Scirnce Review, Vol. 89, n 4, (December 1995), P 882.

الفصل الثاني

المشهد السياسي والواقع الاقتصادي الراهن للدول المغاربية

إن أبرز المتغيرات التي اوصلت الشعوب العربية إلى الإحتجاجات والإنتفاضات، هو الوضع الإقتصادي الذي خلفته ممارسات الأنظمة الحاكمة التي أدت إلى قيام مظاهر عديدة، كما لا يمكن تجاهل الأسباب الخاريجية في ذلك ومنه سنذكر في هذا الفصل مظاهر أو طبيعة هذه التحولات السياسية والإصلاحات السياسية والدستورية العربية، وكل من العوامل الداخلية والخارجية المحددة لها مع ذكر إقتصاديات البلدان المغاربية في ظل العولمة.

المبحث الأول: مظاهر التحولات السياسية الراهنة بدول المغرب العربي:

حيث سنتطرق لمظاهر هذه التحولات السياسية التي شهدتها منطقة المغرب العربي منذ 2010 بدءا بتونس ومصر وصولا إلى ليبيا وظهور احتجاجات في الجزائر والمغرب، ومنه سنحاول الوصول إلى نوع هذه التحولات حيث اختلفت الرؤى بين المنظرين، فمنهم من رأى بأنها ثورات وآخرون انتفاضة، حركات اجتماعية...، كما سنتناول بالدراسة والتحليل التحول السياسي والاصلاحات السياسية والدستورية التي انبثقت جراء هذه التحولات.

تصاعدت الاحتجاجات الاجتماعية في الوطن العربي، واختلفت طبيعتها وتسمياتها من بلد لآخر حيث أطلقت على تونس لفظ الثورة أو ما يعرف بثورة الياسمين، في حين أطلقت تسمية احتجاجات السكر والزيت في الجزائر...، وأخذت صورا وأشكالا متعددة تباينت من مرحلة لأخرى، ومن واقع لآخر، وهو الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان حركات احتجاج اجتماعي بامتياز لم تقترب من المجال السياسي، كما جرى في الحالة المصرية، أو حملت مزيجا بين السياسي والاجتماعي، كما جرى في الحالة المغربية، ومنه أصبح من الضروري معرفة طبيعة هذه الأحداث لمعرفة الأبعاد المختلفة لها والسياقات المحلية والاجتماعية التي ظهرت فيها، حتى يمكن استشراف مستقبلها وقراءة أبعادها المختلفة.[1]

[1]- ربيع وهبة وآخرون، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص07.

1- مقاربة مفاهيمية للمصطلحات التي أطلقت على التحولات السياسية العربية الراهنة:

في أواخر 2010 ومطلع 2011، اندلعت موجة من المظاهرات والاحتجاجات بدءا من تونس التي أطلقت وتيرة الشرارة في الكثير من الأقطار العربية، وأطلق على تلك الفترة أو المرحلة مجموعة من المصطلحات حيث اختلفت الرؤى بين المفكرين ومنظري علم السياسة بإعطائها الإسم الصحيح فمنهم من رأى بأنها ثورات، وآخرون رأوا بأنها احتجاجات وحراك اجتماعي، كما أطلق عليها إسم الربيع العربي، ومنه سنتطرق بالدراسة والتحليل إلى مدلول كل مصطلح من المصطلحات السابقة الذكر.

أ- مفهوم الثورة: كلمة ثورة في اللغة العربية جاءت من الفعل يثور، ثار، ثورة، وتعني في الأصل الهيجان أو اشتداد الغضب والإندفاع العنيف: ثار أي هاج، ثارت أعصابه أي فقدت السيطرة على أفعاله.

ومصطلح الثورة في اللغات الأجنبية، مستعار من الفلك ويقصد به الدورة الكاملة لجسم متحرك حول محوره، وهذا يعني أن المصطلح صار يشير إلى حالة تحدث ضد السكون وتوقف الحركة والتطور[1].

وتعرفها موسوعة علم الإجتماع بأنها: التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية.[2]

إن مصطلح الثورة يستخدم في سياقات ومعان عديدة، إذ قد يكون إشارة إلى تغيرات جذرية وأساسية في حقل من حقول العلم والمعرفة كالقول بالثورة الصناعية أو الاقتصادية

[1]- رجب بودبوس، **محاضرات في علم الثورة.** المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، القاهرة، 2011، ص 27.
[2]- شعبان الطاهر الأسود، **علم الإجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة.** الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 47.

أو الثقافية، أو قد يكون هذا المصطلح يشير إلى تحولات رئيسية في البنى الاجتماعية والسياسية.

ومنه تعرف الثورة بأنها مصطلح سياسي وهي الخروج عن الوضع الراهن سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ من الوضع القائم، وقد تكون شعبية كالثورة الفرنسية التي قامت سنة 1789 بهدف بناء مجتمع الأخوة والحرية والمساواة أي إنشاء نظام جمهوري ديمقراطي، والتي انتهت الثورة الفرنسية بحكم الملك " لويس السادس عشر " وحولت نظام الحكم إلى نظام جمهوري، ورفعت بذلك شعار: " الحرية، الإخاء والمساواة "، كما أقرت دستور يقوم على حماية حقوق الأفراد في التنظيم وحريتهم في الاعتقاد، والإعلان عن قيام دولة المؤسسات.

إلا أنه مرت أربع سنوات بعد الإطاحة بالملك ثم عادت الديكتاتورية عبر نابليون الذي نصب نفسه سنة 1804 ليس ملكا فقط وإنما إمبراطورا، وبعده عادت الملكية سنة 1814، ممثلة في لويس الثامن عشر، ثم بعده شارل العاشر سنة 1824، والذي قامت عليه ثورة 1848، ومع هذا عادت الدكتاتورية مجددا في ثوب نابليون الثالث سنة 1852، ولم تنشأ الجمهورية إلا بعد هزيمة نظامه في الحرب ضد بروسيا سنة 1870[1].

ومن أمثلة تلك الثورات الشعبية: ثورات أوروبا الشرقية سنة 1989 و ثورة أوكرانيا المعروفة بالثورة " البرتقالية " في نوفمبر 2004.

في حين اتخذت الثورة الأمريكية طابع حركة التحرير الوطني، فهي ليست كالثورة الفرنسية التي جاءت نتيجة طغيان حقيقي، بل رأت الأغلبية أن الثورة الأمريكية كانت عملا ثقافيا ومحافظا بطريقة غريبة، كشيء أتى ليس من ظلم حقيقي بل من توقع الظلم الذي قد يحدث من مبدأ " لا للضريبة بدون التمثيل ".[2]

[1]- منصف المرزوقي، **إنها الثورة يا مولاي.** الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2011، ص 11.
[2]- جوردن س. وود، **الثورة الأمريكية.** ترجمة: نادر سعادة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 18.

إذ اكتفت بالمطالبة والنضال في سبيل الاستقلال من الحكم البريطاني دون إحداث تغيرات رئيسية في البنية الاجتماعية.

ولكن لم يكن هذا التغيير هو كل ما جاءت به الثورة الأمريكية فالثورة هنا لم تكن توافقا فكريا لواقع اجتماعي سابق، بل كانت جزءا متكاملا من التحول الكبير الذي حدث في أمريكا والذي حملها لتصبح المجتمع الليبرالي والديمقراطي في العالم الحديث، كما أن هذه التغيرات أعطت الشعب الأمريكي رؤية أكبر لمستقبله من أي رؤية لمستقبل أي شعب آخر، فالأمريكيون رأوا أن أمتهم الجديدة قد فادت الثورة العالمية في التغيير على مستوى الحرية والجمهورية.[1]

كما تتخذ الثورة أيضا شكل حركة المقاومة ضد المستعمر وخير مثال على ذلك: الثورة الجزائرية حيث خاضت نضالا مسلحا ضد الاستعمار الفرنسي والذي استمر سبع سنوات من 1954 إلى 1962 والذي قدم فيه الجزائريون أكثر من مليون شهيد.

كما أن الشعوب تختلف نظرتها للأسباب التي تحركها للمقاومة والنضال، وهذا الاختلاف يتفاوت من شعب إلى آخر، ولكن الشعب الجزائري متأثر بمجموعة من القيم الدينية والوطنية والأخلاقية والثقافية، سواءا أكانت تلك القيم ثابتة أو متغيرة واضحة في مفاهيمها أو غامضة في تحاليلها فإنها تعد الدافع الأساس لحركة التحول في المجتمع الجزائري الذي قرر أن يغير أوضاعه بسبب احتياجاته الملحة والداعية إلى وجوب تجديد نمط حياته وأسلوب تعامله مع محيطه في الداخل وارتباطه بالخارج، فأدت به إلى إحداث ثورة ضد المستعمر الفرنسي[2].

كما أن كثيرا من الثورات ، وخاصة في دول العالم الثالث، كانت موجهة مباشرة إلى الاستعمار، وكانت تهدف أساسا إلى " الاستقلال " و " تحقيق السيادة "ويطلق على هذا النوع من الثورات بالثورات الوطنية.

[1]- جوردن س. وود، مرجع سابق، ص 22.
[2]- محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية**. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 28.

أما أسباب الثورة، فتحدث هذه الثورات جراء استياء عام بين الشعب بسبب الفقر والظلم والقسوة والفساد وحكام غير مؤهلين، فهذه المشاكل الاجتماعية تدفع إلى اليأس أكثر مما تجعله يعمل للحصول على حياة أفضل.

وتحدث الثورة عندما يفقد الحكام الثقة في أنفسهم ، إلا أن أسبابها واحدة وهي تسلط الفرد، وفساد أهله وحكم الأجهزة البوليسية، وخصخصة مؤسسات الدولة لخدمة الأفراد والعصابات بدل خدمة الوطن والشعب[1].

أما طبيعتها فهي تشترك بين الشعوب كونها: شعبية، مدنية، شبابية وتختلف حول القيادة المركزية.

ومنه يمكن القول أن مصطلح الثورات العربية مصطلح لا يعبر على ما تعيشه هذه الشعوب العربية، وعليها إعادة النظر في هذا المصطلح وإعادة تصحيحه أو كونه موقف وإصرار واع على تجزئة الأمة العربية ولو على صعيد التسميات كما تفعل الإدارة الأمريكية عندما ترفض للأمة وجودها متعاملة مع "الشرق الوسط" و "شمال إفريقيا".[2]

ب- الحركات الاحتجاجية والاجتماعية: على الرغم من تاريخية ظاهرة الحركات الاجتماعية وبروزها في فترات تاريخية، ثم عودتها مرة أخرى إلى السكون خاصة في فترة الستينات، إلا أن بروزها عاد مجددا مع مطلع التسعينيات وأخذ في النمو، حيث أدت دورا مهما في التحول الديمقراطي في شرق أوروبا، وكذلك في أمريكا الجنوبية بحيث أصبحت مصدر لنمط جديد من الحكام المنحازين إلى العدالة والتنمية ومواجهة الإمبريالية، مثل: "إيفو مورالس" إبن حركة السكان الأصليين في بوليفيا، كما أصبحت مصدرا لحفظ أمن النظم التي تنتهج مثل هذه السياسات وخير مثال على ذلك ما فعلته في إجهاض الحركة الانقلابية عام 2002 ضد الرئيس الفنزويلي السابق "تشافيز".[3]

[1]- منصف المرزوقي، مرجع سابق، ص 10.
[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.
[3]- ربيع وهبة وآخرون، مرجع سابق، ص 29.

إن الاستخدام الحديث لمصطلح "الحركة الاحتجاجية" وكذا "الحركة الاجتماعية"، هو الاسم المستخدم في الأبحاث باللغة العربية وفي ترجمة مصطلح " social movement " كما تستخدم أيضا "حركة مجتمعية" للدلالة على ارتباط الحركة بالمجتمع، وهي إحدى أشكال علاقاته، كما تستخدم تعبير "اجتماعي" للدلالة على العلم بما يتعلق باجتماع البشر.[1]

أما المعنى الأنطولوجي للحركات الاجتماعية فيمكن تعريفها بأنها تلك الجهود المنظمة التي تبدلها مجموعة من المواطنين كممثلين عن قاعدة شعبية تفتقد إلى التمثيل الرسمي، بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة، وقد تكون هذه الحركات: محلية، أو إقليمية أو عالمية، وخير مثال على ذلك: "فيا كامباسينا".[2]

كما يمكن تعريف الحركات الاحتجاجية: " بأنها أشكال متنوعة من الإعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها، وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية، وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تتخذ أشكالا هادئة أو هبات غير منظمة ".[3]

وعادة ما تتميز هذه الحركات بثلاث أبعاد وهي:

- حضور أو غياب التوجهات الصراعية اتجاه معارضين محددين.
- تبادلات غير رسمية محدودة أو غزيرة بين الأفراد أو المنظمات المنخرطة في مشروعات جماعية.
- هوية ضعيفة أو قوية بين أعضاء تلك الشبكات.[4]

[1]- عبد الله ابراهيم، **علم الإجتماع (السوسيولوجيا).** المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004، ص 63-64.
[2]- ربيع وهبة وآخرون، مرجع سابق، ص 30.
[3]- المرجه نفسه، ص 31.
[4] - Mario Dani, **« the concept of social movement » and « networks and social movement : Research program »** , relational approaches to collective active (oxford university press, 2003), pp 299-319.

ومنه فتجارب الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في المنطقة العربية متنوعة، وعرفتها كثير من البلدان العربية، وإن اختلفت طبيعتها من واقع على آخر، ولعل أبرزها: الاحتجاجات العنيفة في المغرب الأقصى أو ما تعرف " بسنوات الرصاص ".

كما عرفت مصر مجموعة من الاحتجاجات في السنوات القليلة الماضية من خلال بعض القوى الاجتماعية المرتبطة بمؤسسات المجتمع المدني، تعبر عن رغبة أصيلة في إزاحة سياسيات النظام الحاكم والبحث عن نخب سياسية جديدة من أجل إصلاح الأوضاع الاجتماعية أو قيادة مصر بدلا من النخب الفاسدة،[1] وذلك قبل ظهور ما يعرف بالأحداث العربية، التي أطاحت بنظام حسني مبارك.

كما شهدت البحرين من عام 2001 حتى 2004 حالة من الحراك الاجتماعي والسياسي، وتم تأسيس 15 جمعية غير مرخص لها العمل في السياسة لكنها صارت البديل من الأحزاب التي ليس لها وجود في النظام البحريني، وقد عقد في تلك الفترة العديد من المؤتمرات الجماهيرية، سواء تلك المطالبة بتعديل الدستور أو الداعية إلى مقاطعة الانتخابات.[2]

كما عرفت لبنان حركات اجتماعية واحتجاجية جراء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق "رفيق الحريري" في 14 فيفري 2005.

أما مع مطلع 2011 فقد عرفت المنطقة المغاربية ظهور احتجاجات عنيفة لعل أبزرها: احتجاجات الجزائر جراء الارتفاع المفاجئ في الأسعار، كما ظهرت حركة 20 فبراير في المغرب الأقصى محاولة بذلك إسقاط النظام الملكي.

ولكن على الرغم من العوامل السابقة يمكن القول أن ما ما نشهده حاليا في المنطقة العربية أقرب إلى حركات احتجاجية منه إلى الحركات الاجتماعية، كما تصاعدت هذه الحركات مع دعوة الولايات المتحدة إلى ما أسمته " سياسات الفوضى الخلاقة" في المنطقة،

[1]- شحاتة صيام، **ثقافة الإحتجاج**. مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 10.
[2]- ربيع وهبة وآخرون، مرجع سابق، ص 21.

مما يتطلب دراسة وتحليل هذه التحركات، وتفسير قدراتها ونقاط ضعفها، في محاولة لاستشراف رؤية مستقبلية لما يمكن أن يقود إليه هذا الوضع.[1]

ج- ما يصطلح بالربيع العربي: بدأ الربيع العربي كما يحلو للبعض تسميته في البلدان العربية من انطلاقة نحو الحرية الديمقراطية، ليفتح مجالا واسعا من التساؤلات والاستفسارات التي يحاول الجميع البحث لها عن حلول وتفسير ما يحدث.

لغة: الربيع أحد فصول السنة بين الشتاء والصيف، موسم الإخضرار واعتدال المناخ وتفتح الزهور، وربيع العمر هو قوة الشباب.

أما اصطلاحا: اعتاد المراقبون في الغرب عادة على استخدام "الربيع" لتوصيف انتفاضات شعوب تثور من أجل الحرية، ومن أجل تحسين ظروف معيشتها على طريقة ما حدث في أوروبا عام 1848، حيث عرفت بعض بلدانها انتفاضات شعبية عارمة ضد الملكيات كفرنسا، ألمانيا، بولندا، المجر...، وسميت هذه الأحداث فيما بعد بربيع الشعوب أو ربيع الثورات، ومنذ ربيع الشعوب الأوروبية المنتفضة من أجل الحرية، أصبح الربيع يستخدم لتوصيف أحداث مماثلة، وقد أطلق إبان الحرب الباردة على محاولة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي تحرير النظام عام 1968، لكن إصلاحاته أجهضت بعد التدخل العسكري السوفييتي وبما أن انتفاضات الربيع العربي شبيهة بما حدث في أوروبا عام 1848 من حيث أنها تشترك معها في الوصول إلى الحرية والكرامة الانسانية، سميت هذه الأحداث التي انطلقت من تونس بالربيع العربي.[2]

حيث استهل الوطن العربي عام 2011 ذلك العام بحركات شعبية هدفها إحداث تغيير جدري في العديد من الدول العربية، بدءا بالشرارة الأولى من تونس، التي تصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة بالنظام ونخبته في أيام قليلة.[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 31.

[2]- عبد النور بن عنتر، " **في مصطلح الربيع العربي** "، 24-05-2014 متحصل عليها من الموقع: http://www.alaraby.com.uk/opinion/، تاريخ التصفح: 20-03-2016، 17:04.

[3]- مصطفى علوي، " كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟"، **مجلة السياسة الدولية**. العدد 184، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، أفريل 2011، ص 39.

ومنه انتقلت العدوى أو الشرارة إلى الجمهورية المصرية مباشرة لتنتقل إلى ليبيا، اليمن وسوريا...

ومنه يمكن القول بأن هذه الأحداث بمثابة سيرورة اجتماعية، بغض النظر عن المسارات التي اتبعتها، وعليه فمصطلح الربيع العربي سمي هكذا عملا بربيع الشعوب في أوروبا، حيث تم الإتفاق بشأنه في الكثير من الأدبيات، إلا أن الكثير من الباحثين الاجتماعيين يرفضونه.

2- التحولات السياسية المغاربية عام 2010 ومطلع 2011:

في أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الاحتجاجات في تونس، بسبب إقدام الشاب التونسي "محمد البوعزيزي" على إحراق نفسه، بسبب البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد، مما أطلق الشرارة في الكثير من الأقطار العربية بدءا بسقوط النظام التونسي، وظهور احتجاجات في الجزائر والمملكة المغربية، وسقوط النظام الليبي، وقد نتج عن هذا كله تدهور أمنيا خطيرا، يستلزم إعادة تقييم الأمور والعمل على تصور دقيق للنظم السياسية المغاربية تسوسه أنظمة حقيقية تكفل العدالة والمساواة والحريات الأساسية والفصل بين السلطات وتطبيق القانون، ومنه سنتطرق إلى التحولات السياسية في كل من: تونس، الجزائر، ليبيا، المملكة المغربية.

أ- **تونس:** اندلعت يوم الجمعة 18 ديسمبر 2010 تضامنا مع الشاب " البوعزيزي" مظاهرات حاشدة، واحتجاجات شعبية ذات مطالب اجتماعية كتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، ومطالب اقتصادية ضد البطالة والفساد، وقد أجبرت هذه المظاهرات الرئيس التونسي " زين العابدين بن علي " بعد وفاة " البوعزيزي " في 04 جانفي 2011 على القيام بمجموعة من التغيرات وعلى رأسها: إقالة مجموعة من الوزراء وعلى رأسهم وزير الداخلية آنداك ... لكن الانتفاضة توسعت وازدادت حدتها، مما أجبر الرئيس التونسي " بن علي " على التنحي عن السلطة.

حيث سقط النظام السياسي الحاكم بسبب انتفاضة اجتماعية وشعبية حقيقية في التاريخ العربي المعاصر،[1] لم يقدها جيش أو طائفة أو مذهب أو قبيلة وإنما مجتمع مدني حي ومندمج، حيث استطاعت اقتلاع حزب له أكثر من نصف قرن في الحياة السياسية، باعتباره تجسيدا لمنظومة الفساد المرتكزة على ثلاثية الاستبداد وهي: الاستبداد السياسي، الاستبداد الاقتصادي، الاستبداد الاجتماعي.

أما آليات التحول التي انتهجها التونسيين في التغيير الجدري من خلال الإنتفاضة الشعبية فتمثلت في: القطيعة التامة مع النظام السابق ورموزه باقتلاع كل ما يمثله من قيادات وأجهزة ومؤسسات وعلى رأسها حزب الرئيس، القائم على خصخصة مؤسسات الدولة للتسلط والإثراء والبقاء خارج النقد والمحاسبة، لا هدف له غير التأييد في السلطة وتوريثها بكل الوسائل.[2]

ولعل علم اجتماع الثورة يعطينا ثلاث قوانين سيسيولوجية لنجاح أي ثورة وهي على التوالي:

- راديكالية المطالب: أي الدعوة للتغيير الجذري والقطيعة التامة مع النظام السابق ومنظومته الفكرية والمؤسسية وخير مثال على ذلك: ما حدث في تونس بإخراج " حزب التجمع الدستوري "- الحاكم سابقا- من مشهد السلطة و السياسة في البلاد باعتباره حزب النظام السائد، حيث ظهرت احتجاجات على مشاركة وزراء منه في الحكومة الانتقالية، وتطور إلى المطالبة بحله.[3]

- تفكك النخب الحاكمة وانقسامها على نفسها: أي الإختلاف داخل أجهزة النظام خاصة بين المحافظين والإصلاحيين، وهذا ما تجسد في تونس من خلال دور بعض النخب داخل النظام السابق من ممارسته، إضافة إلى رغبة الجيش في الخروج من حيز التهميش الذي يعاني منه.

[1]- عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل.** منتدى المعارف، بيروت 2012، ص 29.
[2]- منصف المرزوقي، مرجع سابق، ص 24.
[3]- عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص31.

- حياد الجيش أو وقوفه مع أو ضد النظام: وهو العامل الحاسم والرئيسي كونه أقوى أداة قمعية، وهذا بدا واضحا في الحالة التونسية، حيث لعب دور بارز في نجاح الثورة الشعبية والإطاحة بالرئيس " بن علي ".

ومنه يمكن القول بأن جهود التحول السياسي في تونس تركزت بشكل كبير على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي فمنذ سقوط نظام " بن علي " فلا تزال كوادر من النظام القديم تقف كحجرة عثر أمام تحول سياسي فعلي، حيث مازالت تحديات كثيرة تواجه هذا التحول السياسي ليصل إلى مستوى الترسيخ.

ب- الجزائر: احتجاجات 2011:

فيما يشبه انتفاضة " سيدي بوزيد " التونسية، شهدت عدة أحياء شعبية في عدد من مناطق ومدن الجزائر خاصة منطقة " باب الواد " في العاصمة، موجة من الاشتباكات والمواجهات العنيفة بين السكان وقوات مكافحة الشغب احتجاجا على ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال أسبوعين فقط من مطلع 2011، حيث قفزت أسعار مختلف المواد الغذائية خلال الأيام الأخيرة إلى مستويات قياسية ولوحظ زيادة طفيفة في أسعار الخبز فيما قفز سعر السكر من دولار أمريكي واحد إلى 1,5 دولار، وسجل الزيت أكبر الزيادات في الأسعار حيث تراوحت بين 10 و 50%.

وتأتي هذه الإحتجاجات في أعقاب موجة من الغضب الشعبي ضد ارتفاع الأسعار اندلعت من " استاوالي " فضلا عن " القليعة " بولاية تيبازة، وناهيك عن أحداث شغب متقطعة ومواجهة مع قوات الأمن بعد إضرام النار في إطار العجلات بوهران[1].

وقد أخذت شكل مواجهات عنيفة بين قوات الأمن والمحتجين وكانت حصيلتها 5 قتلى ونحو 800 جريح، تخللتها انحرافات وأعمال تخريب واعتداءات على المواطنين، جعلتها أقرب إلى الفوضى منها من الحالة المطلبية، ومع ذلك اعتبرها كثير من المراقبين

[1]- فؤاد. ع، " ثورة الزيت والسكر... الشرارة التي أطفأت الربيع العربي في الجزائر"، **جريدة الشروق.** العدد 3881، يومية إخبارية جزائرية، 04-04-2013، ص 03.

الموضوعيين إرهاصات، كانت تمهد يومها لتحول الجزائر إلى ساحة من ساحات ما عرف لاحقا " بالربيع العربي "، لاسيما أن انتفاضة الخامس من جانفي – كما يسميها البعض – جاءت بعد اقل من ثلاث أسابيع على انطلاق الأحداث التي أدت إلى إسقاط حكم النظام في تونس، وما تلاها من انتقال العدوى إلى دول عربية أخرى.

مما أدى بالحكومة الجزائرية آنذاك إلى إنشاء لجنة تحقيق برلمانية في الأحداث جراءها، هل كانت عفوية أو مفتعلة؟[1]

كما صرح وزير التجارة آنذاك "مصطفى بن بادة" بأنه سيتم إستكمال الإجراءات المتعلقة بالمنافسة و الممارسات التجارية، بما يسمح للحكومة التدخل سواء بتحديد الأسعار أو وضع حد لها مع وضع آلية تحدد هوامش الربح بالنسبة للمواد الأساسية.

كما أعلنت الحكومة الجزائرية على شراء السلم الإجتماعي جراء الإحتجاجات الشبابية وتوفير فرص العمل، وشكل الرئيس بوتفليقة آنذاك هيئة مشاورات سياسية تتولى مباشرة الحوار، كما قدم رؤيا للإصلاح السياسي الذي يرغب في تحقيقه، وذلك في خطابه الشهير يوم 15 أفريل 2011 وأهم ما جاء به:

- إقرار إلغاء قانون حالة الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون مكافحة الإرهاب

- إلغاء مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ثم إصلاح القانون الإنتخابي وفتح المجال لتأسيس أحزاب جديدة....

مما جنب الجزائر حالة الفوضى واللاإستقرار بعد أن سادت أغلب الدول العربية عن طريق استعمال الريع البترولي لدعم القدرة الشرائية آنذاك وزيادة نسبة التشغيل، واعتماد شيوخ الزوايا ضمن وسائل تقليدية للحد من أحداث برّيان غرداية.....

ت- ليبيا:

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

بعد ثلاث أيام من سقوط نظام الرئيس المصري المخلوع "حسني مبارك" ظهرت دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" للخروج بمظاهرات سلمية ضد نظام القذافي، وذلك في أعقاب نجاح التونسيين والمصريين في الإطاحة بنظامي البلدين، غير أن الأحداث في ليبيا أخذت منحنى تصاعديا ودمويا للإطاحة بنظام "معمر القذافي" الذي جمع بين أنواع الأنظمة السياسية المرذولة في التاريخ المعاصر كافة، فجمع الإستبداد الشرقي الموروث على النظام العسكري القمعي، وحكم الأوليغارشية وتربع على عرش هذه الخلطة السياسية.[1]

كما مزج بين مؤسسات الضبط الاجتماعي الحديثة كأجهزة الأمن والمخابرات والميليشيات المنظمة، ومن بداوة سياسية والجهاز الأمني المدنس في تفاصيل النسيج الاجتماعي، رمزان لذلك التجاوز الغريب بين البداوة والحداثة[2].

وتحولت الإحتجاجات إلى أعمال عنف، وسيطر المتظاهرون المعارضون للنظام على مدينة "بنغازي"، مما أدى إلى ظهور نجل القذافي "سيف الإسلام" في 20 فبراير 2011 محذرا المتظاهرين من احتمال جر البلاد إلى حرب أهلية شرسة، وفي 22 فبراير 2011 ظهر القذافي أول مرة منذ اندلاع الأزمة لنفي الشائعات بأنه غادر البلاد، وفي اليوم نفسه أصدر مجلس الأمن الدولي بيانا أدان فيه العنف واستخدام القوة ضد المدنيين حيث أفادت منظمة " هيومان رايتس ووتش " بأنه قتل 84 شخصا على يد النظام الليبي منذ 15 فيفري كما فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على ليبيا وأحال الوضع الليبي إلى المحكمة الجنائية للتحقيق في جرائم ضد الإنسانية كطرق تولي الحكم وتعفنها بالرشوة وتهريب أموال الشعب، واستغلال النفوذ لمصلحة العائلة والطائفة وعصابات الحق العام،[3] ومنه صوت مجلس الأمن الدولي لصالح قرار يقضي بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين واتخاذ كل الإجراءات الضرورية وذلك بمبادرة القوات الفرنسية والبريطانية

[1]- عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 84.
[2]- المرجع نفسه، ص 85.
[3]- منصف المرزوقي، مرجع سابق، ص 192.

والأمريكية بأولى عملياتها العسكرية في ليبيا بإطلاق أكثر من 100 صاروخ من سفن حربية وغواصات بريطانية وأمريكية ضربت 20 هدفا جويا ودفاعيا ليبياً.

وبعد ثمانية أشهر من انطلاق الإنتفاضة ضد نظام القذافي، وعمليات الكر والفر التي تركزت في الأيام الأخيرة على مدينة سرت، لقي الزعيم الليبي معمر القذافي مصرعه في 20 أكتوبر 2011، في مسقط رأسه على أيدي مقاتلي المجلس الوطني الانتقالي الليبي بدعم من قوات الحلف الأطلسي،[1] ومنه وفر المجلس الوطني الانتقالي إطارا سياسيا تمثيليا للثورة وللشعب الليبي في فترة فراغ مؤسساتي بعد اندلاع الثورة، وقد استقبله الجميع بالترحاب نتيجة اصطدام الثورة بحالة الفراغ القيادي.[2]

ويعتبر المجلس الانتقالي الليبي المؤسس من طرف الناتو هو أعلى سلطة في الدولة الليبية ترأسه آنذاك " مصطفى عبد الجليل "، يتولى أعمال السيادة العليا بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، يستمد شرعيته من ثورة السابع عشر فبراير، وهو المؤتمن على ضمان الوحدة الوطنية، والمصادقة على المعاهدات الدولية، وإقامة أسس الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية وتعتبر المادة (30) أهم مادة في هذا المجلس لأنها رتبت لانتخابات أعضاء المجلس الوطني العام، وبينت الطريقة التي تنتخب بين الأعضاء، طريقة عملها وهي اهم مادة تحكم الدولة الليبية بعد سقوط نظام القذافي.[3]

أما اهم المشاكل السياسية التي تعاني منها ليبيا فتتمثل في:

- مشكل الجهوية.
- جدل العزل السياسي والاسقاط المتتالي للحكومات الليبية.

[1]- عبد الله دوما، " **مقتل القذافي بعد اعتقاله... وإعلان تحرير ليبيا اليوم**"، 21-10-2011، متحصل عليه من الموقع: http :// www.el-akhebar.com/node/، تاريخ التصفح: 26-03-2016، 11:13.

[2]- عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 97.

[3]- عبد الرزاق المنصوري، "**المجلس الوطني الإنتقالي: الإعلان الدستوري**"، 11-12-2011، متحصل عليه من الموقع: http ://www.alsasee.wordpress.com، تاريخ التصفح: 26-03-2016، 11:47.

- الفشل في الفصل بين السلطات والنظام القضائي، ووضع إطار تشريعي لمكافحة الفساد حول منظومة الحكم من أجل تجديد ثقة المواطنين الليبيين بحكومتهم.

ث- المغرب: حركة 20 فبراير

عرف المغرب على غرار بلدان عربية عديدة، ميلاد حركة احتجاجية ارتبطت بما سمي " الربيع العربي"، إلا أنها عرفت مسارا مختلفا عن مسارات الكثير من الدول العربية، إلا أن هذه الحركة الإحتجاجية لم تؤد إلى قيام انتفاضة شعبية كبرى تسقط النظام السياسي القائم في البلاد كما هو الحال في تونس ومصر.

ويمكن وصفها بأنها معلما تاريخيا واجتماعيا للدلالة على هوية شبابية تمثل جيلا جديدا في طور التشكل،[1] حيث أخذت إسمها من تاريخ أولى مسيرتها الاحتجاجية التي نظمتها يوم 20 فبراير 2011 واستطاعت فيها تعبئة آلاف المحتجين في عشرات المدن والقرى المغربية.[2]

وقد ركزت مطالب هذه الحركة على مضامين متنوعة أهمها: دستور توافقي، قضاء مستقل، محاكمة المتورطين في قضايا الفساد، إطلاق سراح المعتقلين، تقليص البطالة ورفع الحد الأدنى للأجور وتحسين الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى الإعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وقد شكلت هذه المبادئ نقاطا مشتركة بين مكونات الحركة، كما اشتركت القوى الإسلامية واليسارية في مطلب محاربة اقتصاد الريع والإمتيازات الملكية في المجال الإقتصادي.

إلى جانب نقد لادغ لرموز النظام خاصة مع تسريب ويكيليكس وثائق تحدث بعضها عن وجود فساد داخل المحيط الملكي.[3]

[1] - Thiery Desrus, **« maroccan youth and the forming of a new feneration social change »**, collective action and political activism mediterranean politics, vol, 17, no, 1 (2012), pp 23.

[2] - **تقرير وزارة الداخلية المغربية**، عدد الأشخاص المحتجين في حركة فبراير 2011. المغرب.

[3] - **« Le Palais royal au sommet de la corruption au maroc, d'apres les etats-unis »**, EL PAIS, 02-12-2010.

وبعد ثلاث أسابيع من انطلاق مظاهرات 20 فبراير أعلن الملك المغربي محمد السادس في خطاب موجه للشعب المغربي يوم 09 مارس 2011، عن تعديل دستوري جديد، حدد سلفا عناوينه الكبرى وآليات صياغته، وجدوله الزمني عبر لجنة عينها شخصيا تمثلت في:

- تكريس دولة الحق والمؤسسات وتوسيع الحريات الفردية والجماعية.
- الفصل بين السلطات وتعديلها.
- برلمان مطلق وأن الحكومة صاحبة الأغلبية البرلمانية، وتقوية مكانة الوزير الأول أو رئيس الحكومة في الدستور الجديد.

كما أن ترأس حزب العدالة والتنمية للحكومة بزعامة " عبد الإله بن كيران " منذ نهاية 2011، ساهم في امتصاص الغضب الشعبي في بدايته، وأدخل حركة 20 فبراير في حالة من الإنتصارية أدت إلى خمولها.

إلا أنه وبعد مرور خمس سنوات على نشوئها نجد سؤال عودة " حركة 20 فبراير" إلى الشارع متمثلة في تنامي الاحتجاجات والمطالب الشعبية في الفترة الأخيرة كاحتجاجات الأطباء والأساتذة، النقابيين والعاطلين عن العمل، لكن الفرق أنها مطالب فئوية متعلقة بقطاعات معينة، بينما كانت مطالب الحركة ذات صبغة سياسية أعمق، من قبل محاربة الفساد، وإرساء ملكية برلمانية.[1]

وفي هذا الصدد يرى الباحث السياسي "عبد الرحيم العلام" الإجابة على سؤال مدى إمكانية عودة حركة 20 فبراير إلى الشارع فيقول: " بأن المؤشرات كلها متوافرة لعودة حراك اجتماعي على شاكلة دينامية 20 فبراير، التي انطلقت قبل خمس سنوات، وأن الذين سيقودون الحراك القادم في المغرب هم المتضررون من السياسات الحكومية وهم طلبة

[1]- ق. د، " **تساؤلات الشارع في ذكرى 20 فبراير المغربي**"، 20-02-2016، متحصل عليه من الموقع: http://www.elraaed.com/ard/maghereb.، تاريخ التصفح: 27-03-2016، 12:38.

الجامعات، والبطالين، والعمال الذين في أغلبه لم يسبق لهم أن خاضوا تجارب سياسية أو اجتماعية.[1]

3- مسار الإصلاح السياسي والدستوري المغاربي 2011:

إن الإصلاح يختلف مضمونه ويتفاوت من مجتمع إلى آخر ومن حقبة زمنية إلى أخرى داخل المجتمع نفسه، فضلا على أن مجالات الإصلاح تتعدد وفق تعدد وتنوع المواضيع التي يتناولها هذا الإصلاح وهي الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الإداري والإصلاح السياسي[2]، ولعل هذا الأخير هو ما تبنته أغلب الأنظمة العربية بعد ظهور ما يعرف بالحراك العربي منذ مطلع 2011 حيث تبنته كل من الجزائر، المغرب، الأردن... "فالإصلاح السياسي يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام إذ يبدو أحد أوجه التحول الديمقراطي، من خلال الإقرار بالتعددية السياسية والحزبية وتوفير ضمانات للحريات السياسية والمدنية، والتوصل إلى صيغة لتداول السلطة، مع التوسع في إدخال قيم المساءلة والمحاسبة في النظام السياسي".[3]

وكل ما يمكن قوله في هذا الصدد أن الإصلاح السياسي أصبح اليوم ليس مطلبا شعبيا فحسب، بل ضرورة للدولة والاستقرار السياسي والاجتماعي.[4]

فلا يمكن تصور أن يكون إصلاح سياسي في بلد ما بدون وجود دستور كون هذا الأخير هو الذي يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وضمان الحقوق العامة للمواطنين.

ومنه فمفهوم الإصلاح الدستوري جاء ليتضمن عملية إعادة صياغة وتعديل الدستور على النحو الذي يجعله مرجعية دستورية حقيقية، نتيجة للتحولات والتطورات التي تشهدها المجتمعات من أجل جعله أكثر ملائمة لتدعيم عملية التطور الديمقراطي، وإعادة الإعتبار

---

[1]- ق. د، **" تساؤلات الشارع في ذكرى 20 فبراير المغربي"**، موقع سبق ذكره.
[2]- حازم صباح حميد، **الإصلاحات الدستورية في الدول العربية.** دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 39.
[3]- ثناء فؤاد عبد الله، " الإصلاح السياسي... خبرات عربية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية.** العدد 12، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 09.
[4]- حازم صباح حامد، مرجع سابق، ص 41.

لمبدأ سيادة القانون[1]، حيث كانت المقاربة الإصلاحية تقوم على القطيعة وإعادة دستور جديد في تونس وليبيا بعد الإطاحة بنظامهما، كما اعتمدت المغرب على إعداد دستور جديد، أما موريتانيا فاكتفت بإصلاح دستورها القائم، أما الجزائر فقد أفرجت عن دستورها الجديد مطلع 2016 بعد مشاورات سياسية معمقة.

ومنه سنذكر أهم الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي خلال التحولات السياسية الراهنة:

- إصدار المغرب لدستور جديد عام 2011:

يضم الدستور المغربي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 29 يوليو 2011، علاقة جديدة بين السلطة أفقيا وعموديا، فمن الناحية الأفقية تتجلى مقاربة التوازن بين السلطات في الدستور الجديد من خلال المنطلقات الآتية:[2]

1- المؤسسة الملكية طرف فاعل في التوازن: فالملكية تمارس صلاحياتها طبقا للدستور (البند الثالث من الفصل 42) وفي إطار دولة يسودها الحق والقانون كما أن شخص الملك لم يعد مقدسا وإنما أصبح شخصه واجب التوقير والاحترام ولا تنتهك حرمته الفصل (42).

2- توازن جديد بين البرلمان والحكومة: فبالنسبة للبرلمان توسعت صلاحياته في المجال الدبلوماسي والمجال التأسيسي.

- الحكومة تنبثق من الأغلبية البرلمانية.
- الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، والوزراء مسؤولين أمام رئيس الحكومة.

[1]- أسامة الخولي وآخرون، " العرب إلى أين؟ "، **سلسلة الكتب: المستقبل العربي.** العدد 21، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مارس 2002، ص 412.

[2]- أمينة المسعودي، " الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي... فترة الربيع العربي "، **ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة.** مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17 و 18 فيفري 2013، ص 6، متحصل عليه من الموقع:
http://www.studies.aljazeera.net/resorcegallery/media/documents/2013/5/28/20135281718172 83112Ameena.pdf تاريخ التصفح: 28-03-2016، 12:40.

3- القضاء سلطة مستقلة: يعزز الباب المخصص للسلطة القضائية بتطرقه أيضا للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ولحقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة. تتمتع المحكمة الدستورية بصلاحيات واسعة وللمواطنين حق الدفع أو المراقبة عن طريق الدفع.

4- اللامركزية القائمة على الجهوية المتقدمة: وذلك بإقرار صلاحيات وتركيبات جديدة للجهات، أي النظام الترابي للمملكة نظام لا مركزي قائم على الجهوية الموسعة (الفصل الأول).

5- الحكامة الجيدة: وتعني المسؤولية عن كل محاسبة.

- <u>الإفراج عن الدستور التونسي الجديد عام 2014:</u>

يقر الدستور التونسي الجديد الصادر عام 2014 من طرف الجمعية التأسيسية على مايلي:

-ينتخب رئيس الجمهورية لعهدة رئاسية مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، لعدم إعادة إنتاج تجربة "بورقيبة" و "بن علي" كما يعتبر رمز لتمثيل الدولة وضبط السياسيات العامة في مجالات: الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة، نظرا لنص (الفصل 17) من الدستور على ازدواجية السلطة التنفيذية التي يمارسها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

-إلا أنه يتولى رئيس الجمهورية إعلان الحرب وإبرام السلم بعد موافقة البرلمان والحكومة، منعا للقرار الفردي، ويعطي الدستور الجديد للرئيس صلاحيات اتخاذ التدابير الإستثنائية، لكنه يحصر هذا القرار بالشراكة مع رئيس الحكومة ورئيس البرلمان ورئيس المحكمة الدستورية[1].

-كما يقر أيضا هذا الدستور الجديد لرئيس الحكومة أن يطرح على مجلس نواب الشعب التصويت على الثقة لمواصلة الحكومة لنشاطها واستمرارها.

[1]- عثمان لحياني، " رئيس تونس... عهدتان فقط وصلاحيات محدودة في الحرب والسلم"، **جريدة الخبر**، يومية إخبارية جزائرية، 23 نوفمبر 2014، ص 18.

-أما عن القضاء فقد نص على أنه سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل وعلوية الدستور وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات.

- ليبيا:

لحد اليوم لم تستقر ليبيا على نظام حكم معين لأنه لم يمنع وضع دستور ليبي في الوقت الراهن، إلا أنه جاءت مسودة الدستور التي أعدها المجلس الوطني الإنتقالي والتي تتضمن ديباجة تبرز أسباب قيام الثورة وظروفها ومطامحها وتتضمن أساسا 15 بند يشرح فيه أصحاب المشروع ملامح ليبيا ما بعد القذافي، وتبين مسودة الدستور التي اصطلح على تسميتها " دعوة إلى مشروع الميثاق الوطني الإنتقالي، في المادة 08 من هذا الميثاق الليبي، ففيه تفصيل لمسألة إنشاء الأحزاب السياسية، وما يربط من حق الانتخاب، كما تقر بما يلي:[1]

-إنشاء برلمان ليبي تحت اسم " مجلس تشريعي أعلى مسؤول وحده عن عملية إصدار القوانين.

-أن يكون للدولة رئيس منتخب تدوم فترة الرئاسة لمدة محددة لا تتجاوز أربع سنوات بمدة إعادة إنتخابه لمرة واحدة فقط، وهو ما يشير إلى أن النظام المقبل في ليبيا قد يكون رئاسيا.

-وبخصوص الحكومة، فتحدد المادة 09 أنه يكون لليبيا حكومة مدنية مفوضة بحق ممارسة السلطة التنفيذية ومسؤولة أمام البرلمان يرأسها رئيس وزراء مدني وهذا لا يعني حسب المراقبين أن البرلمان يراد أن يكون له سلطات أقوى من الحكومة.[2]

-كما حددت هذه المسودة أن يكون الفصل بين السلطات والقضاء ووضع إطار تشريعي لمكافحة الفساد جزء لا يتجزأ من النقاش حول منظومة الحكم لتجديد ثقة الليبيين بحكومتهم، كما تضمنت المبادئ العامة التي تضمن حرية الرأي والصحافة والإعلام.

- الإفراج عن الدستور الجزائري الجديد مطلع 2016:

[1]- أمينة المسعودي، " الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي... فترة الربيع العربي"، موقع سبق ذكره. تاريخ التصفح: 28-03-2016، 16:03.
[2]- الموقع نفسه.

في عام 2011 شكل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة هيئة مشاورات سياسية تتولى مباشرة الحوار مع القوى السياسية حول الإصلاح السياسي، حيث تتولى هذه الهيئة مشاورات سياسية مع فعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية، كما اهتمت بفتح نقاش حول مضامين المراجعة الدستورية وإنشاء دستور توافقي والتي يتمحور حول نوع النظام الدستوري الأنسب، الإبقاء على الغرفة الثانية في البرلمان أم حذفها، وكذا صلاحيات المؤسسة الدستورية.

وقد خلصت هذه اللجنة المكلفة بالمشاورات التي أجراها مدير ديوان الرئاسة "أحمد أويحيى" باعتماد لجنة أخرى مختصة من الفقهاء الدستوريين الذين تولوا صياغة دستور جديد بعد تنصيبها من طرف الرئيس وعرضها أمام البرلمان وذلك عام 2014.[1]

وقد أقر البرلمان الجزائري يوم 7 فيفري 2016 بغرفتيه وبأغلبية ساحقة التعديلات الدستورية التي اقترحها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" والتي تحدد رئاسة الدولة بفترتين رئاسيتين غير قابلة للتجديد بعد أن كانت مفتوحة، مدة كل فترة 5 سنوات، وإدراج ذلك ضمن المواد التي لا يمكن لأي رئيس مراجعتها مستقبلا.

وتتضمن النسخة المعدلة للدستور عام 2016 أكثر من مئة تعديل، منها وضع شروط جديدة للترشح وتولي مناصب المسؤولية وفي مقدمتها عدم التمتع بجنسية ثانية، واعتماد الأمازيغية لغة رسمية ثانية بعد العربية.[2]

المبحث الثاني: العوامل المحددة للتحولات السياسية الراهنة بدول المغرب العربي

قدمت الشعوب العربية تضحيات جسيمة إبان الأحداث العربية الراهنة للخروج مما هي عليه، إذ عانت ولا زالت تعاني الفساد والخوف، ومنه فالتغيير سنة كونية، وأمر ضروري لتحسين الأوضاع، لاسيما المتعلقة منها بالحريات والممارسات الديمقراطية حيث

[1]- أمينة المسعودي، **"الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي... فترة الربيع العربي"**، موقع سبق ذكره، تاريخ التصفح: 28-03-2016، 16:43.

[2]- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، **"الدستور الجزائري"**. متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/eventspdf تاريخ التصفح: 29-03-2016، 09:04.

سنقوم في هذا المبحث برصد وتحليل أهم العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى بروز هذه الإنتفاضات والاحتجاجات في المغرب العربي.

1- العوامل الداخلية:

يمكن إجمال العوامل الداخلية التي أدت إلى وقوع حركات الاحتجاج العربية وإطاحة نظم التسلط والاستبداد والفساد، وهي في حد ذاتها تنقسم إلى سياسية، اقتصادية واجتماعية.

إضافة إلى دور الإعلام الاجتماعي في الثورة ودور الأخبار التلفزيونية الفضائية وعمله في العاصفة الثورية التي اجتاحت العالم العربي.[1]

أ- **العوامل السياسية**:

إن أغلب الدول العربية لها تجاوزات خطيرة في حقوق الإنسان، وذلك لاستبداد الحكام وتشبثهم بالحكم لعقود طويلة، إضافة لمجيئهم للحكم بطرق غير شرعية، ورغبات أغلب هؤلاء الحكام والرؤساء في توريث الحكم لأبنائهم مثل ما حاول القيام به كلا من الرئيسين المخلوعين لمصر واليمن "حسني مبارك" و "علي عبد الله صالح".

كما اعتادت النظم العربية خاصة: تونس، ليبيا ومصر على ترسيخ هياكل التسلط والاستبداد، كإصدار الكثير من القوانين والتشريعات الاستثنائية المقيدة لحقوق المواطنين وحرياتهم، وتأسيس عدد كبير من الأجهزة والمؤسسات الأمنية المتنوعة، وجعل مهمتها الرئيسية حماية النظام وتأمين قدرته على الاستمرار في السلطة.

أضف إلى ذلك التدخل في شؤون السلطة القضائية مما أفقدها الاستقلالية فضلا عن إحكام السيطرة على قوى ومنظمات المجتمع المدني من خلال إجراءات قانونية وإدارية

[1]- السيد ياسين، " **الربيع العربي والثورة المعرفية** "، متحصل عليها من الموقع: http://www.elhayat.com/opiniondetails/530215.pdf، تاريخ التصفح: 29-03-2016، 11:02.

وأمنية متنوعة، وممارسة لعبة خلق الصراعات المتوازنة عن طريق ضرب قوة سياسية بأخرى ليتم إنهاك الطرفين، ويظل الحاكم هو القابض على كل خيوط اللعبة السياسية .[1]

كما اعتادت هته النظم استخدام أسلوب المنح والمكافئات الاقتصادية والسياسية لشراء الولاء السياسي، كحالة ليبيا لتليها الجزائر بعد أحداث السكر والزيت عام 2011.

ومن العوامل السياسية المهمة في التحولات السياسية الحالية بالمغرب العربي نجد التزامن بين معضلتي بناء الدولة وتأسيس الديمقراطية ويتمثل في ضعف أجهزة الدولة ومؤسساتها من ناحية، وظهور وتمدد أدوار بعض الفاعلين السياسيين الذين يمارسون العنف ضد الدولة والمجتمع من ناحية أخرى كحالة ليبيا، ففي هته الدولة وبسبب خطايا نظام القذافي وانتهاجه لسياسات " اللادولة " التي انتهجها لنحو أربعة عقود، بدأت أجهزة الدولة ومؤسساتها في التفكك حتى قبل سقوط نظام القذافي.[2] وكذلك الإقصاء السياسي حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى الانصراف عن المشاركة السياسية مما جعلها معضلة بين الديمقراطية والدولة وسط الشعوب المغاربية.

وعموما هناك اتفاق بين المحللين السياسيين والمهتمين بالأحداث العربية على أن العوامل السياسية المحددة لهذه الإنتفاضات تتمثل فيما يلي[3]:

- مأسسة النظم العربية للفساد.
- القمع الأمني وهيكلة الإنسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتعبير الحر.
- جمود النخبة وتماشيها مع مصالح النظام السياسي.

كما نتج عن انغلاق المجال السياسي اتجاه المهتمين خاصة أبناء الطبقة الوسطى المثقفة، إلى المشاركة من خلال قنوات بديلة وعلى رأسها الحركات الدينية والعرقية والتي

---

[1]- حسنين توفيق ابراهيم، " **معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي** "، متحصل عليها من الموقع: http://www.democracy.ahram.org.ug/news/1045.pdf، تاريخ التصفح: 29-03-2016، 12:00.

[2]- الموقع نفسه.

[3]- خالد حنفي علي، " تقديم "، **السياسة الدولية**. العدد 184، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، أفريل 2011، ص 57.

تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية، وهو ما تجلى بوضوح في وصول احزاب إسلامية إلى سدة الحكم كما حدث في مصر بوصول " مرسي " وفي تونس أثناء المرحلة الإنتقالية بتربع "منصف المرزوقي" على تونس، وظهور العديد من الأحزاب السياسية الإسلامية ذات مرجعية جديدة، مما شكل ما يعرف "باختطاف الإسلاميين للثورات العربية"[1] وظهور بعض القوى والتنظيمات السلفية الجهادية بهذه الدول، مما أدى إلى انقلاب "السيسي" على النظام والزج " بمحمد مرسي" في السجن، وفوز "الباجي قايد السبسي" بالإنتخابات الرئاسية التونسية التي أجريت في ديسمبر 2014 بنسبة 55.68% نظرا إلى الخيبات السياسية الاجتماعية والفشل الاقتصادي الذي شهدته تونس في عهذ الترويكا التي كانت تديرها حركة النهضة المتحالفة مع المرزوقي[2].

مما أدى إلى تعميق حالة الإستقطاب الديني والسياسي بين القوى والتيارات الاسلامية من ناحية والأحزاب والتيارات العلمانية من جهة أخرى.

ب- العوامل الاقتصادية:

على الرغم من تواجد مجموعة من الثروات الباطنية والمعدنية التي تتمتع بها دول المغرب العربي، إلا أن النظم السياسية المغاربية عجزت عن تحقيق التنمية المستدامة، حيث لا زالت تعاني من البطالة، الأمية، تدني مستويات الدخل... مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية بشكل واسع فأدى إلى ظهور حركات احتجاجية في العديد من البلدان العربية.

وقد أدى تبني العديد من الدول العربية لسياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في الأعوام الأخيرة إلى تراجع الدور الاقتصادي العربي مما أثر بشكل سلبي في قطاعات كثيرة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة، وقد أدى إلى تزايد الفقر والحرمان والتمييز الطبقي.

[1]- حسنين توفيق ابراهيم، **"معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"**، موقع سبق ذكره. تاريخ التصفح: 30-03-2016، 20:37.

[2]- عثمان الحياني، " الباجي قايد السبسي رئيسا لتونس "، **جريدة الخبر.** يومية إخبارية جزائرية، 23-12-2014، ص 03.

وكل مجتمع يحمل ثورة مادام هناك تمييز طبقي، وتناقض طبقي، ولكن هذه البدور تصبح قادرة على التفتح عندما يصبح انتاج مصالح وحياة الأقلية السائدة في تناقض مع إنتاج مصالح الأغلبية فالثورة هي توحيد القوى الشعبية.[1]

وكان التضخم السريع وضعف قدرات النظم الاقتصادية في توليد فرص عمل كافية للشباب في شكل خاص، أثر ملحوظ في تشجيع المتورطين من تدهور قدراتهم الشرائية، علاوة على الشباب المثقف، على السعي نحو التغيرات السياسة في عام 2011.

كما أن أزمة الغذاء في الوطن العربي وصلت إلى حد حرج بحيث باتت تهدد فيه أمن واستقرار المنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وفي هذا السياق يؤكد "إبراهيم العيساوي"، عام 1989 بأن أزمة الغذاء في المغرب العربي تؤدي إلى تردي الوضع الغذائي المغاربي وهو الأمر الذي سيؤدي إلى أن تأخذ هذه الأزمة أبعاد أمنية وسياسية[2]، وهو ما حدث بالفعل في تونس والجزائر عام 2011.

إن نمط الاقتصاد الريعي الذي كان ومازال سمة الاقتصاديات العربية إجمالا، بحيث تعتمد بدرجة أولى على مداخيل النفط مصدرا شبه وحيد للدخل كحالة الجزائر مثلا تعتمد بشكل كبير في حياتها ومصدر وجودها السياسي على ريع الموارد النفطية والثروات الطبيعية في بناء الاقتصاد والتنمية البشرية والعمرانية، مما يجعل نفاذها وتذبذب أسعارها كارثة على الدولة الجزائرية ونظامها السياسي، في حال لم تتمكن من البحث عن بدائل لذلك،[3] إذ يعتبر الاستقرار الاقتصادي مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في المجتمعات، وعندما يكون النظام السياسي مستقرا فسيوجه سياسته نحو التنمية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، إلا أن ذلك لم يتحقق في كل من ليبيا ومصر مما ادى إلى ظهور هذه الأحداث العربية.

[1]- برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية.** المركز الثقافي العربي، المغرب ، 2006، ص 187.
[2]- ابراهيم العيساوي، **في آليات التبعية في الوطن العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص18.
[3]- عبد السلام عليلي، " مستقبل الجزائر في ظل المتغيرات الإقليمية... التحديات والحلول "، **جريدة الخبر.** العدد 8085، يومية إخبارية جزائرية، 18-12-2015، ص 16.

ويعتبر أيضا النمط الشبه ريعي الذي يركز على الاستثمار في قطاعات غير إنتاجية: كالعقار وتحويلات المغتربين في الخارج، والمساعدات المالية من دول أخرى أو منظمات دولية على شكل هبات أو قروض وعدم تشجيعها حالة إنتاجية من خلال التصنيع،[1] والتركيز على السياحة كحالة تونس عام 2011 إذ انخفض دخل الليلة السياحية الواحدة، وتزايدت البطالة في هذا القطاع مما أدى إلى تدهور الطلب على الأطعمة وخدمات النقل والترفيه، مع زيادة الإحتجاج والعنف، مما أدى إلى انعكاسات الصدمة السياسية والاحتقان السياسي.[2] كما تزايد الفقر بشكل كبير، إذ بلغ معدل البطالة في تونس سنة 2010 حوالي 14 % من فئات الشباب، لتتفاقم سنة 2012 إلى مستوى 17 % في حين تراوحت نسبتها في المغرب والجزائر بين 9,2 % و 9,7 %، أما موريتانيا وليبيا فتجاوزت 30 %، بحيث تعتبر البطالة هي معضلة كل الاقتصاديات.[3]

ويعد ضعف معدل الدخل في هذه المنطقة، وضعف الإنتاجية أحد الأسباب الرئيسية في هذا الضعف حيث تقضي حسب نظرية التبادل غير المتكافئ إلى نقل القيمة وبالتالي الثروة من هذه البلدان إلى البلدان الأكثر إنتاجية، ويؤدي هذا الضعف في الإنتاجية في الدول المغاربية إلى عدة أسباب متداخلة، كعدم جدوى استراتيجيات التنمية والاستثمار، وهشاشة النظم البنكية والمصرفية في مجملها.

كما تعتبر نسبة التصدير داخل المنطقة المغاربية التي تعد أدنى نسبة مقارنة إلى المنطقة العربية، وسائر التجمعات الإقليمية الأخرى، مما ينذر بوضع كارثي قد يؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي،[4]

ت- العوامل الإجتماعية:

---

[1]- بدر الإبراهيم، **"المأزق الإقتصادي في الربيع العربي"**، 29-12-2014، متحصل عليه من الموقع: http://www.elaraby.com.uk/opinion، تاريخ التصفح: 31-03-2016، 13:31.

[2]- فاضل عباس مهدي، **" الربيع العربي والإبعاد الاقتصادية"**، 04-01-2012، متحصل عليه من الموقع: http://www.iraquieconomits.net/ar، تاريخ التصفح: 31-03-2016، 13:40.

[3]- علي الشابي، **" الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي"**، 28-05-2013، متحصل عليها من الموقع: http://www.studies.aljazeera.net/resourcegallery/media/document/201352811955580alshabbi.pdf، تاريخ التصفح: 02-02-2016، 11:54.

[4]- علي الشابي، **"الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي"**، موقع سبق ذكره، تاريخ التصفح: 02-04-2016، 13:01.

لاتزال تعاني دول المغرب العربي من المشكلات الاجتماعية التي اعاقت مختلف مبادرات التعاون في مختلف المجالات كما ساهمت في التحولات السياسية العربية الراهنة، حيث جعلتها تطالب بالتغيير، ومن أهم العوامل التي أدت بالخروج إلى الشارع نجد:

- البطالة والفقر في مقابل الغلاء وارتفاع المعيشة في المغرب العربي.
- تدني مستويات الأجور، وسوء ظروف العمل خاصة في فئة الشباب وقد أثر ذلك سلبا على هذه الفئة في الوطن العربي، حيث تفشت ظاهرة العنوسة.
- تنامي حالة الطبقية الثنائية في العالم العربي، وتلاشي الطبقة الوسطى بمختلف أشكالها ومستوياتها، والتي تعتبر صمام الأمان لحفظ أي مجتمع، إذ أصبح العالم العربي مقسما إلى شرائح ثنائية: أغنياء وفقراء، متعلمون وأميون، يمينيون ويساريون، علمانيون متشددون[1]...
- اتساع الهوة بين الجماهير والسلطة الحاكمة، مما تسبب في وجود حالة تأزم للأوضاع الاجتماعية، فلم تجد تلك الجماهير أمامها إلا المبادرة بتغيير واقعها بنفسها.

ث- الإعلام ودوره في الأحداث العربية:

إن الإنتشار الواسع لوسائل الإعلام البديلة وأدوات الإتصال الحديثة من قنوات فضائية وعلى رأسها قناة "الجزيرة" التي ربطت مشاهديها بمرامجها وذلك عبر إشراكهم بالتعبير عن آراءهم السياسية على الهواء مباشرة وتغطيتها لأحداث الربيع العربي إذ أوجدته في الإعلام بشكل غير مسبوق في تاريخ الإعلام العربي.[2]

ومع بداية الحركات الاحتجاجية كانت وسائل الإعلام الغربية منبهرة بالدور الذي لعبته فيها الإبتكارات الجديدة مثل مواقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك، تويتر" ودوره في الرأي العام العربي وتأثيره على السياسة والاقتصاد وعلى الحروب والثورات.

[1]- فاضل العماني، " الأسباب العشرة للربيع العربي"، جريدة الرياض. العدد 16932، يومية إخبارية سعودية، 02-11-2014، ص 27.

[2]- صلاح عثمان حسن، **" معركة الربيع العربي: الثورة والثورة المضادة، وصياغة عصر جديد"**، 20-03-2014، متحصل عليه من الموقع: http://www.studis.aljazeera.net/ar/bookrevion/3197204126620.pdf، تاريخ التصفح: 03-04-2016، 13:46.

وقد لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دورا هاما في هذه الأحداث، وذلك بتزويد الأنثرنيت والفضائيات بالصور التي تبرز قمع الأنظمة، فحركت الناس بالتعاطف فيما بينهم ضد النظام القمعي، ففي الوقت الذي تقوم فيه تكنولوجيا المعلومات بتحسين صورة المتظاهرين تقوم بتشويه صورة نظام الحكم وتدفع نحو الثورة.[1]

مما زاد في عدد المستخدمين "للفايسبوك" في مصر بعد ثورة 25 يناير حيث وصل إلى ستة مليون مستخدم وثلاث ملايين في السعودية ونحو ثلاث ملايين في المغرب، و إثنين مليون في تونس وذلك في عام 2011.[2]

ومنه يمكن أن نستنتج بأن الأنثرنيت والشبكات الاجتماعية الأخرى أصبحت لاعبا سياسيا محوريا، ودليل ذلك وصول " باراك أوباما" إلى سدة الحكم بفضل الأنثرنيت، وسقوط نظام " بن علي" و "مبارك" بفضل الأنثرنيت.

2- العوامل الخارجية:

وتتمثل عادة في تدخل القوى الكبرى في الشؤون الداخلية للدول تحت ما يسمى بحماية حقوق الإنسان أو التدخل الإنساني، إلا أن ذلك لا يخدم إلا مصالح الغرب والقوى الكبرى كما حدث أثناء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وكان الهدف غير المعلن هو الإستلاء على احتياطات النفط العراقية.

اما بعد اندلاع الانتفاضات في تونس ومصر فإننا ننتقل من معركة ديمقراطية ضد الإستبداد والديكتاتورية إلى معركة وطنية ضد العدوان الأجنبي في ليبيا بتدخل قوات حلف الناتو.[3]

- <u>التدخل الأجنبي في ليبيا:</u>

[1]- محمد لعقاب، **المواطن الرقمي.** دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 71.
[2]- محمد لعقاب، مرجع سابق، ص 11
[3]- عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص98.

بدأ التدخل العسكري بليبيا في مارس 2011 بتحالف كل من: كندا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للقيام بعمليات عسكرية تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي بفرض منطقة حظر طيران على القوات الجوية الليبية، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف[1]، إلا أن حلف الناتو لم يتدخل كمنظمة إلا نهاية شهر مارس 2011 حين شن أعضاؤه هجمات جوية على الكتائب الليبية تحت أسباب دريعة نذكر منها:

- الدولة الفاشلة ومخاطرها: حيث تمثل الدول الفاشلة تحديا لحلف الناتو ومفادها أن فشل الدولة هو المرحلة التي تسبق انهيارها، وهو ما تجسده الحالة الليبية آنذاك.[2]
- تنامي نشاط تنظيم القاعدة في دول المغرب العربي: وتتمثل في الشهادة التي أدلى بها الأدميرال " جيمس ستارينس " قائد قوات حلف الناتو أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في مارس 2011، وأكد خلالها وجود مؤشرات استخباراتية على احتمال وجود أو تأثير للقاعدة وحزب الله في المعارضة الليبية.[3]

كما أشار الرئيس التشادي " إدريس ديبي" من أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي يسهم بقدر كبير فيما يجري في ليبيا وبغض النظر عن صحة ذلك من عدمه، فإن ذلك لا ينفي حقيقة نشاطات التيارات الجهادية في الدول المنهارة عموما.

ومنه يتبين الغزو المخطط لليبيا والذي كان جاري بالفعل هو جزء من معركة النفط الوسع للسيطرة على 80 % من احتياطات النفط الليبية الموجودة في حوض خليج "سيرت" شرق ليبيا، وان عمالقة النفط الأنكلو – أمريكان هم المستفيدون من الحملة العسكرية التي شنها حلف الناتو على ليبيا.

---

[1]- تقرير الجامعة العربية، متحصل عليه من الموقع:http://www.arableagueonlin.org/las/index.JSP ، تاريخ التصفح 03-04-2016، 17:53.

[2]- أشرف محمد كشك، **"من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"**، متحصل عليه من الموقع: http://www.siyassa.org:eg/newsconten/3/14/1502pdf.، تاريخ التصفح: 03-04-2016، 18:13.

[3]- تصريح جيمس ستاريندس، **صحيفة الإتحاد.** يومية إخبارية إماراتية، 02-04-2011. ص 04.

كما كان يهدف هذا التدخل إلى العزم على تفكيك المؤسسات المالية في ليبيا فضلا عن مصادرة مليارات الدولارات الليبية المودعة في البنوك الغربية، والهدف الأكثر خطورة هو إعادة رسم خارطة إفريقيا بعملية تقسيم استعمارية جديدة، يتم فيها إلغاء ترسيم الحدود الذي تم حسب مؤتمر برلين عام 1884، واحتلال إفريقيا بواسطة أمريكا حيث تعمل واشنطن على إضعاف الروابط السياسية لكل من: تونس، الجزائر، المغرب مع فرنسا ودفعها لتأسيس أنظمة سياسية جديدة أكثر قربا للولايات المتحدة الأمريكية بعد هذه التحولات السياسية.

المبحث الثالث: إقتصاديات البلدان المغاربية في ظل العولمة

- العولمة والتنمية الاقتصادية:

العولمة هي ظاهرة متعددة الأوجه، و تتضمن عدة مستويات منها جوانب سياسية، اقتصادية و ثقافية و بيئية، وعليه يمكن القول أن العولمة الاقتصادية هي نظام يشير إلى إزالة العوائق الوطنية الاقتصادية و نشر التكنولوجيا و التجارة و أنشطة الإنتاج و زيادة قوة الشركات عابرة الحدود الوطنية و المؤسسات المالية الدولية و تحرير الأسواق، و إلغاء القيود عليها و خصخصة الأصول و زيادة التعاملات في النقد الأجنبي، و تكامل أسواق رأس المال، و استحداث أدوات مالية جديدة، وينتج عن ذلك ارتفاع مستوى الترابط في الأسواق[1].

إن من أبرز الفواعل المساهمة في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة هي منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (ocde) الشبكة الممثل دورها للدولة الغنية حيث أطلق عليها تسمية نادي الأقوياء اقتصاديا.

يتمثل دورها في كونها تعتمد على البحث و الدراسات و متابعة التطورات الاقتصادية، في كل دولة عضو في هذه المنظمة و مقابلة كل هذا بما يجري في بقية دول

[1]- العولمة وإدارة الإقتصاديات الوطنية – وقائع الندوة المنعقدة في 18 – 19 نوفمبر 2000، أبو ظبي.

العالم لمدة 25 سنة القادمة، ومن ثم نقترح الحلول المناسبة إذ أنها لا تصدر قرارات و لا تتبنى إجراءات عملية.

ومن أهم نشاطات المنظمة أنها أعدت مشروع بحث سنة 1995 بعنوان interfuturs قصد تصور نمو اقتصاديات أعضاؤها وعلاقة هذا النمو بما يحدث في الدول النامية حتى نهاية القرن.

و في نفس السنة أجرت دراسة أخرى تمتد إلى سنة 2020 إسمها interdepnce أو الاعتماد المتبادل ومن خلال هذه الدراسة تم استخلاص: فرضية أولى تتمثل في أن نمو إقتصاد أعضاء المنظمة بمعدل ثابت 3% سنويا طول هذه الفترة، و معدل نمو الدول غير الأعضاء يبلغ 6.7% على أساس نجاح الإصلاحات الاقتصادية و السياسية التي توفر الحرية الكاملة لحركة المبادلات و الاستثمار بين الدول.

أما الفرضية الثانية فتقوم على أساس أن معدل نمو3 نسمة في دول المنظمة و 4.8% في الدول الأخرى على أساس تأخر عدد من الدول عن إجراء التحرير الكامل للتجارة الدولية و الاستثمار الدولي.

و توصلت الدراسة إلى خمس دول كبرى جديدة (روسيا، الصين، إندونيسيا، الهند و البرازيل) التي ستأخذ نصيبا وفير من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم و حجم التجارة الدولية[1].

- **أسس الخيارات التنموية والمخططات الإقتصادية لدول المغرب العربي:**

إن الخيارات التنموية هي نابعة من الأبعاد الإيديولوجية والفلسفة السياسية والاجتماعية لقادة دول المغرب العربي، المستوحاة من النموذج النظري الأجنبي، وهذا نظرا لفقدان الخبرة العلمية والعملية على حد سواء إذ عشية الاستقلال طرحت على الدول المغاربية مجموعة من الخيارات التنموية وهي: الإشتراكية أو الليبرالية، الزراعة أو

[1]- وداد أحمد كيسكو، **العولمة والتنمية الإقتصادية نشأتها تأثيرها تطورها.** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002، ص 103.

الصناعة، الصناعة الثقيلة أو الصناعة الخفيفة، السياسة التعويضية للواردات أو سياسة تنمية الصادرات[1].

ووسط هذه البدائل المقترحة على الدول المغاربية كان لزاما عليها أن تختار من بينها للرد على طلبات شعوبها ومسايرة الظروف الدولية السائدة حولها إذ لا يمكن أن نتجاهل أثر تنافس المعسكرين الشرقي والغربي على الدول النامية ككل والدول المغاربية بصفة خاصة. ونتيجة لكل ذلك فقد وقعت الدول المغاربية ضحية التقليد للغرب من خلال استيراد النماذج الاقتصادية غير المدروسة حيث تبنت النمط الاشتراكي في المرحلة الأولى لتتخلى عنه في مرحلة لاحقة وتأخذ بالنمط الليبرالي وهذا ما هو واضح في مخططات التنمية الاقتصادية لدول المغرب العربي:

أ- **الجزائر:** اختارت المنهج التصنيعي الدولاتي، المبني على مركزية الدولة في تسيير الاقتصاد والتحكم في الثروات الوطنية معتمدة على رمزية الثورة والريع النفطي.[2] لتكييف الاقتصاد الجزائري مع دولة الاستقلال، إضافة إلى أنها اتخذت عدة إجراءات لتدعيم القطاع العام، بإعطاء مهمة تسيير الثروات التي خلفها الاستعمار للقطاع العام وكذا تأميم العملة والثروات الوطنية تدريجيا كما سعت الجزائر إلى تقوية جهاز الدولة من خلال جملة من الاصلاحات الإدارية وتنظيم السلطات. لكن مع حلول عام 1978تم التخلي عما خطط له في مرحلة السبعينات من خلال توقف سياسة التصنيع المطلق. نظرا لتراجع أسعار البترول، حيث أصبحت الشركات الوطنية تعاني من عجز مالي إضافة إلى سوء التدبير، ولذلك فقد عملت الجزائر على تجزئة الشركات الوطنية الكبيرة – في النفط والتعدين والميكانيك -، إلى وحدات صغيرة من أجل رفع الكفاءة الإقتصادية، ومحاولة الموائمة بين الظروف

[1]- عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 157.

[2]- محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.** ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 76.

الاقتصادية والاجتماعية السائدة وبين متطلبات النظام الاقتصادي الدولي ومحاولة الانسجام فيه.[1]

ب- **المغرب الأقصى:** اختار منهجية انفتاحية مع التأكيد على السياحة والفلاحة فقد فرض "القصر" الدولة كوسيط بين المجتمع الريفي من ناحية والمجتمع المدني من ناحية أخرى وكانت النتيجة إهمال المشاريع التصنيعية الكبرى، وإعطاء الأولوية للزراعة التصديرية وملحقاتها الصناعية، وبدرجة ما للسياحة، إن هذه السياسة الاقتصادية المنتهجة لم تستطع التكفل بتسيير الاقتصاد، حيث عرف المغرب أزمة اقتصادية عميقة عام 1978 وهذا راجع لانخفاض معدل النمو، ضعف الاستثمارات، جمود التصدير التقليدي (فوسفات حوامض) ازدياد المصاريف العسكرية، ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع الفاتورة الغذائية وارتفاع سعر الدولار وتأثير ذلك على الواردات وعلى تكاليف رد الديون، وفي الوقت الراهن مزيد من الارتباطات بالاقتصاد الدولي والتسهيلات أمام الاستثمارات الأجنبية وتنويع الصادرات (المغرب عضو منظمة التجارة العالمية).[2]

ومن أجل مواجهة هذه الأزمة أو على الأقل لتخفيف العجز، فقد لجأ المغرب إلى صندوق النقد الدولي الذي أملى عليه مجموعة من الإجراءات منها:

- تحرير أسعار النفط، وكذا أسعار بعض الموارد الغذائية، وتقليص الدعم لصندوق الموازنة، مما نتج عنه ارتفاع في أثمان المواد المدعمة، وتشجيع الصادرات، وإصلاح القطاع العمومي[3].

ت- **تونس:** توسطت ما بين المنهجين – منهج الجزائر و منهج المغرب – حيث عرفت تونس في بداية الستينات توجها نحو بناء الدولة على أسس دولاتية في تسيير اقتصادها محدثة قطيعة مع الإرث الاستعماري، واتخذت عدة إجراءات لتعزيز القطاع العمومي، من خلال التدخل المباشر في بناء المؤسسات الإقتصادية وإدارتها تأميم الأراضي وكذا تشجيع

[1]- نواري سويهر، "دوافع وآفاق التهيئة القطرية في الجزائر"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.** المجلد 15، العدد ، جويلية 2007، ص 122.

[2]- فتح الله العلو و العربي الجعدي، **مكانة الموارد الجبائية في تمويل الميزانية في بلدان المغرب العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 416.

[3]- المرجع نفسه، ص 421.

مئات المشاريع الاقتصادية التابعة للقطاع العام حيث استطاعت الدولة أن تتحكم في الأثمان والأجور[1]. إلا أنها لم تستطع المواصلة في تحمل أعباء القطاع العام وهذا ما دفعها إلى التخلي على هذه السياسة الدولاتية في تسيير الاقتصاد. وكان هذا عام 1969، فبعد عام من ذلك وقع الإختيار على اتباع سياسة انفتاحية بتشجيع الخواص بالمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال بعث وكالة تطوير الاستثمارات ومراجعة قانون الاستثمارات، ومنه حققت الرخاء الإقتصادي أو ما أطلق عليه بـ " الطفرة التنموية " ولكن هذا لم يدم طويلا حيث أنه في منتصف السبعينات أخذت نسقا تنازليا حيث ارتفاع عدد الإضرابات (425 إضراب)، في هذه الظروف لجأت تونس إلى التمويل الخارجي (المديونية الخارجية) منذ سنة 1977 الذي فرض عليها مجموعة من الإصلاحات الهيكلية مما دفع بتونس الدخول الرسمي والواسع في عملية الخوصصة حيث صدرت عدة قوانين في هذا الشأن ما بين 30 جوان 1985 و 1 جانفي 1990 تحت عنوان " إعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية "، كما حصل مزيد من الاعتماد المتبادل مع الاقتصاد الدولي[2].

ث- **ليبيا:** في السنوات الأولى من الاستقلال كان الاقتصاد الليبي يطغى عليه الجمود، فالقطاع الفلاحي بسبب صعوبة الظروف المناخية وقلة وسائل الإنتاج لم يتمكن حتى من تلبية حاجيات السكان رغم قلة عددهم، وقد حاولت الدولة إنقاذ الوضع عن طريق إقامة وحدات صغيرة في بعض القطاعات من أجل استيراد المواد الأساسية، بالإضافة إلى تلقي المساعدات الأجنبية حيث وصف الإقتصاد الليبي آنذاك بحالة النجدة المستمرة، وفي هذا الصدد فقد تم إنشاء " اللجنة الليبية الأمريكية " لإعادة التعمير عام 1955، وذلك بهدف مراقبة المشاريع الممولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن هذه الأخيرة تقدم مساهمات أكثر من مساهمات المنظمات المالية الدولية، وقد كان من النادر أن تستشار الحكومة الليبية في استعمال هذه الأموال. ومع اكتشاف أول حقل نفطي في ليبيا عام 1957 من قبل شركة " إسونيوجرزي " بمنطقة " زليطن " وفرت ليبيا كل الامتيازات لتسهيل

[1]- فؤاد عبد الله، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د.س.ن)، ص 53.

[2]- الشاذلي العياري، **تجربة تونس مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة**. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ديسمبر 1990، ص 701.

استغلال النفط، من قبل الشركات الأجنبية من خلال القانون النفطي لعام 1955، وهكذا أصبحت الموارد النفطية خاضعة لإتحاد شركات تابعة لمؤسسات أمريكية عملاقة (إيسو، أوكسيد نتال موبيل ...) ومسيطرة على النشاط النفطي بـ 60% من التراب الليبي.[1]

لكن مع انقلاب القذافي في عام 1969، أو ما أطلق عليه " ثورة ليبيا "، فقد تم إحداث سياسة تنموية جديدة، قائمة على القطيعة مع السياسات السابقة وبناء هيكل اقتصادي جديد، وكانت البداية باستعادة الثروات الوطنية من الشركات الأجنبية، والتحكم في القطاع النفطي وكان ذلك عبر ثلاث عمليات هي: الرفع من الأثمان، تسيير عقلاني للإنتاج والتحكم التام أو شبه التام لأنشطة القطاع.

وفي إطار مواصلة التنمية الإقتصادية فقد اضطرت ليبيا تحت ضغوط دولية" F.M.I" وظروف داخلية حرجة إلى أن تقدم على بعض الاصلاحات الاقتصادية – رغم أن الوصاية ركنا أساسيا من أركان ثورة النظام، حيث أنها حفظت من وصايتها على التجار الخاصة – وكان ذلك خلال عامي 1987 و 1988، واتبعت نظام اقتصادي مخطط مركزيا مسيطر عليه من قبل الدولة، ثم نظام التخصيص التشاركي الذي انتهجته وعدم الانخراط في النظام الدولي.[2]

- **الأوضاع العامة لاقتصاديات للبلدان المغاربية:**

- **الجزائر:** يمكن أن نعرض بعض النتائج كحصيلة للنشاط الاقتصادي في الجزائر، فيما يخص الناتج الداخلي الخام شهد ارتفاعا بنسبة 3% في سنة 2007، وهو نمو يزيد بنقطة مئوية مقارنة بنسبة 2006، ولكنه أقل بكثير من النمو المحقق في سنة 2005، والذي قدر بنسبة 5,1 خارج المحروقات.

أما فيما يخص القطاعات – باستثناء الصناعة والمحروقات – فقد حققت مستويات أداء في سنة 2007 أفضل من تلك المحققة في سنة 2006، إذ نمت بمعدلات سنوية تفوق

[1]- فتح الله والعلو والعربي الجعدي، مرجع سابق، ص 453.
[2]- محمد عبد الباقي الهرماسي، **" التغير الاجتماعي – الاقتصادي ومضاعفاته السياسية في المغرب العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص 88.

5% فعلى سبيل المثال حقق قطاع البناء والأشغال العامة معدل نمو قدر بـ 9,8%، في حين معدل نمو قطاع الخدمات المسوقة بـ 6,8%، أما خدمات الإدارات العامة فقد حققت معدل نمو في سنة 2007، وصل إلى 6,5%، في حين نجد أن معدل نمو قطاع الفلاحة قدر بـ 5%.

أما فيما يخص قطاع الصناعة فقد حقق نتائج سيئة، ومعدلات نمو ضعيفة – ماعدا فرع إنتاج الكهرباء – حيث شهد انخفاضا في سنة 2007 بنسبة 1,6%، بعد أن سجل ارتفاعا في سنة 2005بنسبة 1,6 بعد خمس سنوات من النمو الضعيف.

كما تراجع الإنتاج الصناعي خارج المحروقات في سنة 2007 بنسبة 3%، وانخفض انتاج الصناعة المعملية نسبة 0,3%، خلال السنوات (2000-2007).[1]

بالنسبة للقطاعات الأخرى المهيكلة للإقتصاد الجزائري فقد نما النشاط الزراعي بنسبة 10% في عام 2011، نتيجة لتمدد مساحة الأراضي المروية مما ساهم في تحسن المردودية والغلة، ومع ذلك فإن القطاع الأولي يساهم فقط بنسبة 9 % إلى الناتج المحلي، كما أظهر قطاع الخدمات نمو قدره 5,3 %، نتيجة لارتفاع القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة 2,3% مؤكدة على الإنتعاش في نشاط المؤسسات العامة.

على الرغم من أداء السلطات المالية الجيد، والتي كان من المفروض أن يؤدي إلى إصلاحات تحديثية، اتسع العجز في الميزانية 1,3% في عام 2011، وذلك بسبب استمرار السياسة المالية التوسعية التي بدأت في عام 2011 لتلبية مطالب القوى اجتماعية من حيث القدرة الشرائية وفرص العمل والسكن.[2]

[1]- الإحصائيات مستلقاة من التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والنقدي لسنة 2007 المعد من طرف بنك الجزائر ص 32-37.

[2] --African Development Bank and all,**"*African Economic Outlook 2012*",** report about North Africa Countries,2012,p.8,available from : http://www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/uploads/PAGES%20Pocket%20Edition%20AEO2012-EN.pdf,In:01/04/2016,at:11:27.

أما حاليا فقد أدى انخفاض سعر النفط لإثارة قلق النظام والطبقة التجارية الجديدة التي تعتمد في بقائها على العقود الحكومية، وحتى الآن، اعتمد النظام على الـ 200 مليار دولار التي جمعها كاحتياطات عندما كان سعر النفط مرتفعا، وبعد عامين فقط من الإنفاق استنفذت الجزائر نصف هذه المخزونات، ولم يبق إلا ما يكفي الدولة للنجاة بنفسها لعامين آخرين فقط.

في ديسمبر 2015، أصدرت الحكومة قانونا ماليا لعام 2016 يهدف لمعالجة الأزمة الاقتصادية، يعد هذا القانون، الذي نص على بعض التدابير التقشفية مثيرا للجدل، لأن الحكومة فشلت في معالجة قضايا دعم السلع الأساسية والرعاية الطبية والإسكان.

باختصار، عدم رغبة النظام الجزائري بعد كل هذه السنوات في تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد منتج ستطارده بذات الطريقة التي تنبأ بها الخبراء تمامًا؛ فلا يوجد أمام الحكومة الجزائرية من خيار سوى خفض الميزانيات، زيادة أسعار بعض السلع، والحد من الواردات، وهذه التحديات تتحول إلى كابوس أسوأ إذا تلاحمت مع العوامل الأخرى، ولا سيما الفساد، حيث يضع مؤشر منظمة الشفافية الدولية الجزائر في المرتبة الـ88 من أصل 167 دولة في عام 2015 كما أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2016 يضع الجزائر في المرتبة 163 من أصل 189[1].

- **المغرب الأقصى:** انخرط المغرب منذ بداية سنوات 2000، في وضع نموذج سياسة استباقية للاستثمارات في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، حيث قام بوضع استراتيجيات التنمية القطاعية لتأمين تنوع متقدم للاقتصاد وبذلك تحسين إنتاجيته، وتخصيص ثلث الناتج الداخلي الإجمالي (33 في المئة) للاستثمارات والمكتسبات في

[1]- يحيى حميد زبير، "**الجزائر بعد الربيع العربي**"، 12 فيفري 2016، متحصل عليه من الموقع: http://www.noonpost.net تاريخ التصفح: 01-04-2016، 22:14.

ميادين محاربة الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية ، قد تم على حساب تفاقم عجز الميزانية والعجز الخارجي[1].

الفلاحة: المغرب على غرار باقي دول العالم الثالث غير المنتجة للنفط يعتمد أساسا على الفلاحة، ويصنف ضمن الدول الفلاحية، لكن رغم هذا التصنيف، فالقطاع الفلاحي في المغرب لم يتجاوز 20% من الناتج الداخلي الخام إلا في بعض السنوات.هذه المساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي تفسر العجز الحاصل في تلبية الطلب الداخلي، الذي يتم سده غالبا بالاستيراد من الخارج. رغم المجهودات المبذولة للرفع من الإنتاجية الفلاحية عن طريق السقي، فإن الفلاحة لازالت مرتبطة بشكل كبير بالتساقطات المطرية.

وإذا كانت الفلاحة قد أهملت مقارنة مع الصناعة في سنوات الستينات، فإنها استفادت من عدة مزايا خلال السنوات التي تلت، منها إنشاء صندوق للإصلاح الفلاحي، والإعفاء من الضريبة إلى سنة 2000 تم 2020.

الفوسفاط: وهذا عائد بالأساس إلى التقسيم الدولي للعمل الذي جعل من الدول الحديثة العهد بالاستقلال متخصصة في استخراج المعادن التي تجود بها أرضيها أو صنع مواد محددة. بالنسبة للمغرب شكل الفوسفاط المعدن الذي ساهمت مداخيله في الرفع من عوائد الخزينة.

خلال عقدي السبعينات والثمانينات شكل تصدير المواد الفلاحية والفوسفاطية 70% من مجموع الصادرات المغربية، هذا يبين الارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بالاقتصاد الفوسفاطي. ولكون أسعار الفوسفاط متقلبة بشكل كبير في السوق العالمية، فإن الاقتصاد المغربي يتأثر بدوره بهذه التقلبات.

[1]- إميل قسطندي خوري، **"نظرة شمولية على الإقتصاد المغربي"**، مجلة العلوم الإجتماعية، جانفي 2009، من الموقع: http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1711، تاريخ التصفح: 01- 04- 2016، 23:06.

كما أن سياسة تثمين هذا المعدن جعلت جزء كبير من الاستثمارات يتجه إلى الصناعة الكيميائية. ونظرا لأهمية الفوسفاط في الاقتصاد المغربي ،فإنه يؤثر بشكل مباشر على مختلف المستويات (الإنتاج، التشغيل والتصدير).

الصناعة: القطاع الصناعي الذي شكل سنة 1995 30% من الناتج الداخلي الخام، يبقى بعيدا عن تحقيق الأهداف المتوخاة منه للإقلاع الاقتصادي بالمغرب. هيمنة المقاولات الصغيرة والمتوسطة وارتباطها الكبير بالسوق الخارجية جعل هذا القطاع مرهونا بتقلبات السوق العالمية. وتهم غالبية المقاولات الصغرى والمتوسطة صناعة الملابس الجاهزة وتصبير المواد الغذائية.

كما أن غالبية المقاولات المغربية هي مقاولات عائلية لذا فرأسمالها يبقى محدودا، كما أن نسبة استمراريتها وتطورها تبقى قليلة[1].

بالنسبة لقطاع النسيج والملابس الجاهزة فإنه ورغم الدينامية التي تطبع تطوره بالمغرب لازال عرضة لتقلبات الأسواق الخارجية وخاصة الفرنسية. وهذا ما وقع سنة 1977 عندما قررت فرنسا تحديد معايير معينة في إطار الاتفاقية المتعددة الألياف. والسياسة التسويقية لهذا القطاع تميزت بمنتوجات وزبناء قليلون أو كما أعلن رئيس الجمعية المغربية لصناعات النسيج (AMIT) في بداية التسعينات "منتوج واحد لزبون واحد ". حيث أن 80% من الصادرات المغربية هي باتجاه فرنسا .وهذا لا يعني أن المغرب ممون أساسي لفرنسا في ميدان الملابس الجاهزة، حيث لم تمثل مساهمة القطاع المغربي إلا ب5,9 % من الواردات الفرنسية من هذه المنتوجات، مما لايعطيها القدرة على فرض شروطها واختياراتها والتأثير على الأثمنة.

إن قطاع النسيج يستفيد من عدة امتيازات لفرض منتوجاته خاصة في السوق الأوروبية في مواجهة المنافسة الشرسة لدول شرق آسيا. ترتكز هذه الإمتيازات خصوصا على العوامل الموروثة. ومنها يد عاملة وفيرة ورخيصة. والقرب من أوربا وخاصة

[1]- المندوبية السامية للتخطيط، **دراسة حول الإقتصاد المغربي**، المغرب، 2005.

الارتباط الثقافي بفرنسا .كما يعاني القطاع من عدة عراقيل تتمثل في ارتفاع تكاليف النقل، الطاقة، الأراضي، القروض البنكية...ارتفاع التكلفة بدفع الصناعي إلى التوجه إلى استثمارات ونتائج على المدى القريب. كما أن ارتفاع تكاليف النقل الجوي يمنع الشركات من تسليم منتوجاتها في الأوقات المحددة والاستفادة أكثر من القرب من أوربا- كما تواجه هذه الشركات على المستوى الداخلي ضعف الطلب الداخلي[1].

القطاع الثالث: إن القطاع الثالث يتطور باستمرار في المغرب ويساهم بقيمة مضافة جد مهمة. كما يعرف هذا القطاع ظهور أنشطة مرتبطة أساسا بالتجارة الخارجية. السياحة بقيمة مضافة 2% من الناتج الداخلي الخام لم تصل بعد إلى المستوى والنتائج المنشودة لما يتوفر عليه المغرب من مآثر تاريخية وقربه من أوربا (سوق كبيرة مصدرة للسياح). لكن تبقى البنيات التحتية والسياسية المتبعة لاستقطاب السياح غير كافية.فباستثناء بعض القرى السياحية في مناطق محددة من المغرب والتي تسير من طرف مجموعات عالمية ACCOR Club-MEDأو VALTUR وبعض الفنادق الكبرى في كبريات المدن المغربية، يبقى القطاع السياحي المغربي أو بعض المستثمرين السياحيين يعانون طيلة السنة من الخصاص من الناحية المالية[2].

- **تونس:** عرفت تونس منذ عام 1995 انفتاح كامل على العالم الخارجي فهي تعد من الأعضاء المؤسسين للمنظمة العالمية للتجارة حيث وقعت في 15-04-1994، على اتفاقيات مراكش وتمت المصادقة على هذه الاتفاقيات بمقتضى القانون عدد 6 لسنة 1995، والمعروفة باتفاقيات جولة الأوروغواي، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لتونس في 1995-03-29.

كما شرعت تونس التي كانت أول بلد في الضفة الجنوبية بتوقيع اتفاقية التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي سنة 1995 في مفاوضات حول تحرير الخدمات التجارية والمنتجات

[1]- وزارة التجارة والصناعة التقليدية، **تقرير الإستشارة الوطنية حول التصدير.** المغرب، 2006، ص 07.
[2]- رضوان زهرو، **خصائص وبنيات الإقتصاد المغربي.** المركز الثقافي العربي، المغرب، 2002، ص 57- 58.

الزراعية تمهيدا للتبادل الحر عام 2010، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1996، وهو ما مهد لإبرام عديد الإتفاقيات بين الاتحاد وبلدان جنوب المتوسط.[1]

قبل سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي، كان متوقعا أن يصل النمو الاقتصادي في تونس لعام 2011 إلى 4,5 %، وألا يتجاوز العجز في الموازنة 2,5 %، من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تظل نسبة الدين العام دون 40 %.

ومنذ اندلاع ثورة الياسمين تراجعت السياحة، التي تعد أكبر مزود للنقد الأجنبي في تونس، بنسبة تزيد 50 %، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 20 %، وغادرت أكثر من 80 شركة أجنبية البلاد، وتفاقم الوضع في سوق العمل، لتسريح العمال وتدفق العمال التونسيين الفارين من ليبيا بعد اندلاع الثورة . وارتفع عدد العاطلين من العمل إلى 700 ألف مقارنة بأقل من 500 ألف نهاية عام 2010، وبلغ معدل البطالة 17 % مقارنة بـ 14 % قبل الثورة، وازداد عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، واضطرت البلاد إلى مواجهة عقبة مزدوجة تمثلت في نقص السيولة وارتفاع كلفة التمويل الخارجي نظرا إلى خفض درجة التصنيف السيادي، ومع الكلفة الإقتصادية للثورة التي تقدر بنحو 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، يتوقع ألا يتجاوز النمو لعام 2011، وفق وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، 0,2%.[2]

برغم نمو الاقتصاد التونسي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2013، بنسبة 2,8%، إلا أن ذلك لم يصل إلى مستوى التوقعات التي أعلنتها الحكومة بتحقيق نمو اقتصادي بنسبة 4,5 % خلال عام 2013، ثم ما لبثت أن خفّضت تلك التوقعات إلى نسبة 4 % في أفريل الماضي، ثم إلى 3.6% في جويلية، بينما كان الاقتصاد التونسي قد حقق نموا بنسبة 3.6% خلال عام 2012.

[1]- منال العابدي، **" تونس البلد الأنسب لاستثمار ناجح".** متحصل عليه من الموقع:
http//www.changement.tn/arab/index.php/option=125 بتاريخ: 02-04-2016، 19:27.
[2]- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، **دراسات حول واقع وآفاق الإقتصاد التونسي.** 2011.

إلى ذلك سجل عجز الميزان التجاري انخفاضا طفيفا، بقيمة 10,5 مليار دينار، ما يعادل 6,3 مليار دولار في الفترة الممتدة من بداية عام 2013 إلى نهاية شهر نوفمبر الماضي، مقارنة بعجز قدره 11,6 مليار دينار، ما يعادل 6,6 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2012 حسب بيانات معهد الإحصاء الحكومي.

كما ذكر معهد الإحصاءات الرسمي التونسي أن أسعار المواد الغذائية والمشروبات ارتفعت بنسبة 7,7% في سبتمبر 2013، في حين انخفضت أسعار الملابس والأحذية إلى 6,9 %، وذلك رغم تصريح محافظ البنك المركزي التونسي الشاذلي العياري، في أكتوبر بأن الحد الأقصى لنمو معدل التضخم الذي يمكن السماح به هو 5 % فقط.

وكان المحافظ السابق للبنك المركزي التونسي والخبير الاقتصادي مصطفى كمال النابلي قد صرح لموقع RT، أن السياسة النقدية المتبعة في تونس سلاح ذو حدين، فبالرغم من الدور الذي لعبته في تقليص معدلات التضخم بنسب ضئيلة، إلا أنها تفرض ضغوطا مالية كبيرة على الاقتصاد التونسي كالضغط على المؤسسات وصعوبة الحصول على تمويلات مصرفية.

وأظهرت بيانات رسمية أن احتياطيات النقد الأجنبي بلغت 11,291 مليار دينار في 25 سبتمبر، وهو ما يغطي واردات 103 أيام وذلك بعدما تلقت تونس مساعدات أجنبية وأصدرت سندات دولية، وتراجعت معدلات البطالة بنسبة 0,2 % في الربع الثالث من عام 2013، إلى 15,7 % مقارنة بـ 15,9 % في الربع الثاني[1].

لسنوات عديدة إذا، كان النموذج التونسي واحد من أكثر النماذج العربية التي يضرب بها المثل[2]، إلا أن ثورة الياسمين التي عرفتها تونس مع نهاية سنة 2010 كشفت عن مدى زيف تلك التقارير التي كانت توحي بأن تونس تحقق تقدما ملموسا، وبأن هناك جوانب خفية لم يتم تسليط الضوء عليها، فالاقتصاد التونسي يواجه أربع مشاكل هيكلية.

[1]- الحسن عاشي، **الإقتصاد التونسي بعد ثلاث سنوات من الثورة**. وكالات RT، 03-01-2014 – 08:00، متحصل عليه من الموقع: https://arabic.rt.com/news/638585/ ، تاريخ التصفح: 03-04-2016، 23:09.

[2] -Paul Rivlin**, Arab Economies in the twenty-First Century** (New York :CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2010), P 226.

- الاعتماد على الزراعة التي هي بدورها تعتمد على تذبذب مستويات هطول المطار.
- ضعف القطاع الخاص.
- البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية.
- وأخيرا، ونتيجة للثلاثة المشاكل السابقة، أنها تعاني من مستويات عالية مزمنة من البطالة، خاصة بين الشباب[1].

- **ليبيا:**

خضوع الاقتصاد الليبي لسيطرة قطاع واحد هو النفط كاكبر مساهم من الناتج المحلي الإجمالي وكمصدر أساسي للصرف الأجنبي، بدأت بوادر هذه الخاصية بعد اكتشاف النفط بكمية تجارية والبدء في تصديره حيث تطورت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطرد مقابل انخفاض في مساهمة قطاع الزراعة والصناعة، ويؤدي ذلك إلى جملة من العوامل في مقدمتها، هجرة اليد العاملة في هذين القطاعين بحثا عن أجور أعلى في قطاع النفط وبعض القطاعات الخدماتية الأخرى وتدني الإنتاجية في هذين القطاعين بسبب التخلف وبدائية الطرق ووسائل الإنتاج المستخدمة وصغر حجم السوق، وارتفاع ريع القطاع الخدمي الذي تأثر إيجابيا بالتوسيع في قطاع النفط، حيث وفر هذا الأخير إيرادات ضخمة أمكن استخدامها لتقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها.

استهدفت خطط التنمية الاقتصادية في ليبيا، تحقيق جملة من الأهداف من اهمها تنويع مصادر الدخل، وتخفيض الإكتفاء الذاتي والتقليل من التفاوت في توزيع الدخل، ترجمت هذه الأهداف إلى سياسيات وبرامج عمل جرى تنفيذها من خلال القطاع العام الذي عزز من هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، تعزز هذا الدور بدرجة اكبر مع تبني الدولة منهج التغيير الإشتراكي الذي يستند إلى أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل، فعلى مستوى القطاع الإنتاجي تحديدا استحوذ القطاع العام على 93,1 % من إجمالي الإستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة و 97,7 % من إجمالي الإستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة، من ناحية اخرى فإن هيمنة القطاع العام لقوة النشاط الإقتصادي حالة فرضتها

[1]- Ibid, P 275.

بعض الظروف المتعلقة بضرورة المراقبة والتحكم في أهم الموارد النابضة " النفط " وضرورة إطلاع الدولة باعتبارها المالك الوحيد لهذا المورد بمهمة توزيع موارده بشكل يكفل عدالة توزيع وتنفيذ البنية التحتية للإقتصاد الوطني المتمثلة في بناء الطرق ومحطات توليد الكهرباء والموانئ و المطارات وغيرها من المصانع والوحدات الإنتاجية.

أدت طبيعة الجمود في القطاع الإنتاجي اللصيقة بالاقتصاد الليبي مقابل تعدد وتنوع الواردات إلى جعله من أكثر الاقتصادات انفتاحا أو انكشافا على العالم الخارجي، مما يعكس تعرضه للتذبذبات التي تحدث في السوق العالمي، إذ تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع معدل الإنفتاح من 81 % عام 1970 إلى 94 % عام 1975، ثم التراجع من انخفاض أسعار النفط ليصل إلى 20 % عام 1985 ثم عاد ليرتفع ثانية إلى 55 % 1986 وإلى 41 % عام 2001، واستمر في الإرتفاع خلال السنوات اللاحقة.[1]

تركز الصادرات وتنوع الواردات: تشير البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات الليبية خلال فترات مختلفة إلى أن النفط ومشتقاته ضلا يشكلان النسبة الأعظم من الصادرات الليبية، إذ تشير تلك البيانات إلى استحواذها على نسبة عالية من الصادرات، حيث شكلت ما نسبته 95 % عام 2002، وتسيسا على ذلك يمكن القول على أن الصادرات الليبية مركزة بالدرجة الأولى على النفط والغاز مما يضفي لها صفة الأحادية.

قدر العجز الغذائي في السلع الزراعية فقد بلغ خلال عام 2000 نحو 1679 مليون دولار، وعلى صعيد مهارة العمل الإعتماد على العمالة الأجنبية في معظم خطط التنمية، حيث أن العمالة الوافدة التي ظلت تشكل نسبة كبيرة من إجمالي حجم القوى العاملة حوالي 86,3 %، وهو ما يوحي بالدور المهم الذي تلعبه القوى العاملة الأجنبية في الاقتصاد الليبي.[2]

[1]- أسامة الجيلاني علي، **الخصصخة والتنمية الإقتصادية في الإقتصاد الليبي**. رسالة ماجستير، جامعة قار يونس، ليبيا، 2006، ص 74-76.

[2]- عبد الرحمن علي محفوظ، **الإقتصاد الليبي**. (د.د.ن)، ليبيا، 2012، ص 13-14.

أدى الإنخفاض الحاد في أسعار النفط العالمي إلى تفاقم الصراعات السياسية والمسلحة الداخلية التي أعاقت إنتاج النفط وصادراته في ليبيا، وهي عوامل دفعت الاقتصاد الليبي إلى حالة من الركود منذ عام 2013.

وقد أعاقت سلسلة من الإضطرابات والخروقات الأمنية في مواقع إنتاج النفط أنشطة قطاع الهيدروكربونات المحلي بدرجة كبيرة وانخفض إنتاج ليبيا من النفط إلى 0.5 مليون برميل يوميا في المتوسط في عام 2014 (نزولا من مليون برميل يوميا عام 2013 وقدرة إنتاجية ممكنة تبلغ 1,6 مليون برميل يوميا) ونتيجة لذلك تشير التقديرات إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش حوالي 24 % عام 2014 في أعقاب تسجيل هبوط نسبته 13.6 % عام 2013، وأدى إنكماش الاقتصاد خلال عامين متتاليين إلى خفض إجمالي الناتج المحلي الإسمي إلى النصف (من 82 مليار دولار في عام 2012 إلى 41,2 مليار دولار عام 2014)، وكذلك الحال بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل (من 12800 دولار عام 2012 إلى 6600 دولار عام 2014)، ومازال الاقتصاد الحقيقي يعاني في عام 2015 بسبب الإضطرابات التي عطلت عمل قطاع النفط غير أنه ونتيجة للإنخفاض الشديد في الإنتاج في النصف الأول من عام 2014، ازداد انتاج النفط 30 % خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2015 ليصل إلى 0,41 مليون برميل يوميا في المتوسط ولا يمثل هذا المستوى من الإنتاج سوى ربع قدرات الإنتاج التي تبلغ 1,6 مليون برميل يوميا، ونتيجة لذلك تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي سيرتفع 2,9 % في عام 2015، وعلى الرغم من المنظومة العامة لدعم أسعار المستهلكين قفز معدل التضخم 7,6 % في الربع الأول من 2015، ويرجع ذلك بالدرجة الرئيسية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى 14,3 %.[1]

[1]- البنك الدولي، 30-09- 2015، متحصل عليه من الموقع:
http://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/overview، تاريخ التصفح: 02-04-2016، 16:47.

الفصل الثالث

تفاعل العامل الاقتصادي في تقرير مصير عملية التحول السياسي المغاربي

بعد مرور أكثر من خمسة أعوام على اندلاع الأحداث العربية، التي أدت إلى سقوط العديد من الأنظمة الشمولية العربية، لا يبدو أن هذه الشعوب العربية راضية تماما عن نتائج هذه التحولات نظرا للأوضاع الكارثية على الصعيد الاقتصادي، حيث أدى تراجع مؤشرات النمو في هذه الدول إلى تزايد عجز الموازنة وتدهور الميزان التجاري وزيادة نسبة البطالة والتضخم ... إلخ، إلا أن هذه التحولات قامت على أساس الوضع الاقتصادي السابق الذي كان لا يسمح لهذه الشعوب بدور فعال في المجال الاجتماعي، ومنه سنقوم في هذا الفصل بدراسة العامل الاقتصادي بعد عملية التحول السياسي في كل من تونس وليبيا، وكذلك الجزائر والمغرب اللذان لم يعرفا تحولا سياسيا سوى حركات احتجاجية سرعان ما تلاشت وزالت، إلا أن الإنخفاض المفاجئ في أسعار النفط وتقلبه في السوق العالمية مطلع عام 2016 له دور بارز في مجريات العملية السياسية.

المبحث الأول: الإقتصاد السياسي التونسي " التحول الناجح ":

يعتبر المجال الاقتصادي من أبرز مجالات السياسة الدنيا حيث في فترة أولى كانت الاقتصاديات سياسات دنيا ولكن بعد الحرب البادرة أصبحت سياسات عليا، وذلك لارتباطه المباشر بالظروف المعيشية، أو ما أصبح يعرف بحالة الرفاه الاجتماعي[1]، الذي عادة ما يقوم على أسس اقتصادية، إلا أنه وفي ظل ما يعرف بالأحداث العربية الأخيرة من الناحية الاقتصادية. تعاني دول عديدة من أزمات مالية جراء ما تعيشه من أحداث متوترة، وفي هذا المبحث سنذكر تونس مثلا لتجربة التحول الناتج، إذ تعتبر قدزة يحتدي بها في النظام الديمقراطي في مرحلة ما بعد الثورات، إلا أنها تتأرجح ما بين نجاح التجربة الديمقراطية وفشل التجربة الاقتصادية.

1- إيجابيات العامل الإقتصادي بعد التحول الديمقراطي:

أ- **السياحة:** تعتبر السياحة في تونس أهم مصدر الإقتصاد كونها المصدر الأول للعملة الصعبة، كما توفر مئات الآلاف من فرص العمل للتونسيين، فهي لا تتمتع بالموارد

[1]- حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي.** مطبعة دار هومة، الجزائر، 2010، ص 31.

الطبيعية كمصدر للإقتصاد أو الاستثمار كما يتمتع جيرانها كالجزائر وليبيا بموارد كالبترول والغاز.

ومع قيام الاحتجاجات التونسية وما شهدته من اعتصامات ومطالب اجتماعية وأعمال عنف اهتزت صورة تونس كوجهة سياحية وبشكل خاص لدى الأوروبيين الذين يغطون 60 % من سوق السياحة خاصة من: فرنسا إنجلترا، ألمانيا وبدرجة أقل إيطاليا وإسبانيا.

ولكن هذا القطاع الاستراتيجي ما يزال يتخبط في الارتجالية خصوصا بعد أن تجاهلت مختلف الحكومات الإنتقالية بعد الثورة ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية تتعلق بالنمط السياحي المعتمد في البلاد، وقد كشفت بيانات وزارة السياحة عن تراجع المداخيل السياحية خلال الشهرين الأوليين من سنة 2015 بنسبة 2,1 %[1]، بعد أن بلغ عدد السياح عام 2014 منذ جانفي إلى نهاية سبتمبر من نفس السنة 4,950 مليون سائح، حيث كشفت وزارة السياحة التونسية أن إيرادات القطاع السياحي بلغت 2,33 مليار دينار أي ما يعادل 1,42 مليار دولار في الأشهر الأولى من عام 2014[2]، رغم الوضع الأمني غير المستقر، إلا أنها رفعت المستوى الإقتصادي نظرا لقصر المدة بعد انكماش الإقتصاد التونسي عام 2011 بنسبة 1,8 % بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية بعد الإنتفاضة التي أطاحت بالرئيس السابق " زين العابدين بن علي "، وهذه إيجابية مقارنة بالسنين الماضية.

ومنه يرى الشعب التونسي بأن الإستثمار في السياحة فقط كان غلطة وخيمة من النظام التونسي السابق، بالرغم من تمتع الدولة بموارد و مصادر أخرى للإقتصاد غير السياحة، وقد اقترن ظهور الديمقراطية بوجود آمال وتوقعات مرتفعة للغاية، وثمة توقعات بأن الحكومة الجديدة ستحقق الرخاء الاقتصادي.

حيث دعا الرئيس التونسي " الباجي قايد السبسي " رفقة رئيس الوزراء " الحبيب الصيد " إلى الإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية خصوصا في ظل المفاوضات مع

[1]- محمد سميح الباجي عكاز، **"أهم المؤشرات الاقتصادية لتونس في الربع الأول من سنة 2015"**، 04-04-2015، متحصل عليه من الموقع: http://www.nawaat.org/portail/، تاريخ التصفح: 12-04-2016، 11:54.

[2]- رائدة الزغبي، **"دول الربيع العربي تستقبل 2014 بإرث من الأزمات الاقتصادية"**، متحصل عليه من الموقع: http://www.alquds.co.uk/?p=118607.pdf، تاريخ التصفح: 12-04-2016، 12:00.

صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض جديد قيمته 2,8 مليون دولار لدعم التنمية، والخروج من الركود الاقتصادي، وإحياء إيرادات السياحة بسبب الهجمات الإرهابية لمتحف " باردو " والمنتج السياحي في محافظة سوسة عام 2015.[1] والإعتماد على استثمارات أخرى.

ب- **الفلاحة:** كما أن الميزان التجاري الغذائي خلال الربع الأول لسنة 2015 قد حقق فائضا بلغ 136 مليون دينار بحسب بلاغ وزارة الفلاحة، بسبب ارتفاع صادرات زيت الزيتون وهو ما مكن من تحقيق هذه النتيجة الإيجابية[2].

ت- **استرجاع الأموال:** ومن الآثار الإيجابية لهذا التحول السياسي على الصعيد الاقتصادي في تونس تأسيس لجنة وطنية مستقلة من قانونين للسهر على استرجاع الأموال التي تحصل عليها نظام " بن علي " بصورة غير شرعية، بمساعدة من الإتحاد الأوروبي وفق القوانين الدولية، بتجميد أصول الرئيس المخلوع " بن علي " وعائلته والقائمة التي تضم 42 فردا من أسرة بن علي وأسرة الطرابلسي، كونها أموال طائلة يمكن من خلالها مقدرة الدولة التونسية على تسديد ديونها واحترام التزاماتها الخارجية، حيث تتحدث التقارير الإعلامية عن تقارب 6 مليار دولار ثروة الرئيس المخلوع الشخصية، أما بالنسبة لزوجته " ليلى طرابلسي " فهناك حديث عن تجميد 10 ملايين فرنك سويسري في بنوك سويسرية، والتي تعتبر ملك للشعب التونسي[3].

ث- **عودة الإستثمار الأجنبي:** فمن إنجازات الإنتفاضة في تونس عودة ثقة الشركات الأجنبية العاملة فيها ومواصلة أنشطتها التجارية والإستثمار على غرار: فرنسا إيطاليا، ألمانيا والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي، بعد سقوط النظام السابق، فمن أسباب فرار بعض المستثمرين الأجانب من تونس وعزوفهم عن الإستثمار، وجود بعض المحسوبيات في عهد " بن علي " تعسى إلى فرض أنفسهم على هؤلاء، إلا أنه وبسقوط النظام المستبد أصبح

---

[1]- محمد ياسين الجلاصي، **"الرئيس التونسي يطلب الإسراع في تنفيذ غصلاحات اقتصادية"**، 05-04-2016، متحصل عليها من الموقع: http://www.alhayat.com/articles/14872583/pdf.، تاريخ التصفح: 12-04-2016، 12:42.

[2]- محمد سميح الباجي عكاز، **"أهم المؤشرات الاقتصادية لتونس في الربع الأول من سنة 2015"** موقع سبق ذكره. تاريخ التصفح، 13-04-2016، 21:09.

[3]- كفاية أولير، **"جهود كبيرة لإعادة استقطاب المستثمرين إلى تونس"**، 08-04-2011، متحصل عليها من الموقع: http://www.albayan.æ/economy/discussion/1416774pdf.، تاريخ التصفح: 13-04-2016، 12:11.

هؤلاء مطلوبين أمام القضاء لمحاسبتهم، مما أعاد لتونس صورتها المشرفة أمام المستثمرين أجانب حاليا[1].

إضافة إلى عودة أعداد كبيرة من العمال التونسيين الذين يعملون في ليبيا والذي يصل تعدادهم إلى 50 ألف عامل عاد من هؤلاء نحو 20 ألف عامل، مما يعد صفقة رابحة للعمالة التونسية في إطار الإستثمار الأجنبي، كما توجد بتونس منطقتان للتبادل الحر: الأولى في بنزرت، والثانية في جرجيس، مع وجود مناطق صناعية مهيئة، وتتوفر بها كل المواصفات المطلوبة عالميا، مما يساعد المستثمرين الأجانب على حرية الإستثمار.

ج- **تنمية الأقاليم والمناطق المهمشة:** حيث قامت الحكومة الانتقالية التونسية جراء التحول السياسي الحاصل في تونس بإتباع سياسة التخصص الإقليمي للأنشطة الاقتصادية، ودعم القدرة التنافسية، وزيادة الكفاءة الإقليمية، وذلك من خلال توفير مشروعات البنية الأساسية اللازمة لذلك[2]، والاستفادة من مشروعات البنية التحتية والتعليم والخدمات الصحية وفرص العمل وبالتالي عدم وجود فوارق متزايدة بين المناطق الساحلية والداخلية في تونس مما يؤدي إلى العدالة، ومنه فالعامل الاقتصادي يدعم التحول عن طريق تنمية الريف.

ح- **الصناعة:** وتلعب الصناعة دور حيويا في الحياة الاقتصادية في البلاد من حيث طاقتها التشغيلية ومردوديتها المادية، وتبلغ مساهمتها في الناتج القومي الخام 28,6 % و 34 % من نسبة التشغيل من السكان الناشطين حسب النشرية الصادرة عن وزارة الصناعة لسنة 2015، وقد بلغ عدد المؤسسات الصناعية 602.222 وحدة إنتاج في سنة 2014، حيث تمثل المؤسسات الكبرى 4,4 %[3]. وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنظام السابق بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما أن مساهمة الصناعة في امتصاص البطالة عامل مهم في تحقيق المطالب السياسية.

---

[1]- كفاية أولير، **"جهود كبيرة لإعادة استقطاب المستثمرين إلى تونس"**، موقع سبق ذكره.

[2]- الحسن عاشي، **"كيف يمكن النهوض بالاقتصاد التونسي بعد الثورة؟"**، متحصل عليه من الموقع: http://www.siyassa.org.eg/newsQ/2134.aspx، تاريخ التصفح: 13-04-2016، 14:16.

[3]- محمد سميح الباجي عكاز، **"أهم المؤشرات الاقتصادية لتونس في الربع الأول من سنة 2015"**، موقع سبق ذكره، تاريخ التصفح: 16-04-2016، 10:36.

فبهذه المعايير كانت تونس نموذجا للتنمية المستدامة بل حملت إسم " المعجزة " حيث تقف كمنارة مضيئة لكامل العالم العربي، إذ تفاخر بها الأقربون والأبعدون كالجزائر، فرنسا، صندوق النقد الدولي، دافوس، كرانس، مونتانا... إلخ[1].

كذلك توفير المحيط البيئي الصحي للتطور الاقتصادي التونسي الذي يشعر فيه كل مستثمر أو شريك أجنبي أن له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، بعيدا عن ضغط الإدارة وعن الجهوية والمحاباة والمحسوبية القائمة في عهد " بن علي "، وكذلك زوال "الإرهاب الإداري" الذي يتعامل مع المستثمرين بعقلية الإستعمار، فيمنع البنوك العمومية في خدمة المشاريع التي تفوز وحدها بالصفقات الكبرى التي يحظى بها المقربون الداعمين للعصب[2].

وأضاف رئيس الحكومة التونسية أنه اتفق مع الجانب الفرنسي على مشروعات تنموية وأوضح أنه سيتم تحويل 60 مليون يورو من الديون التونسية إلى استثمارات لحل مشكلة البطالة[3].

2- سلبيات العامل الاقتصادي بعد التحول السياسي:

تونس تعتبر دولة التغيير العربي الوحيدة السائرة على الدرب الوعر نحو الديمقراطية، إلا أنها تواجه تحديات اقتصادية هائلة على الرغم من عملية التحول السياسي الناجحة حتى هذا الحين، إلا أنه لكل أزمة ضحاياها، ومن أبرز هذه التحديات: المديونية، التضخم، سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار...

أ- **المديونية:** وتعتبر المعضلة الأكبر للاقتصاد التونسي تتفاقم يوما بعد يوم، إذ أن الحكومة الجديدة لا زالت تسير على نهج من سيقودها في الإعتماد على سياسة التداين للقضاء على المشاكل الاقتصادية وتوفير نفقات الصرف، " حيث بلغت ديون تونس

[1]- أبوجرة سلطاني، **أنظمة في وجه الإعصار ثورة تونس نموذجا.** الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص 206.
[2]- المرجع نفسه، ص207.
[3]- ن. بترا، **"أعمال نهب في تونس... والصيد: الأوضاع تتجه نحو الهدوء"**، متحصل عليه من الموقع: http://www.Addostor.com/17833/htm.، تاريخ التصفح: 16-04-2016، 10:51.

الخارجية خلال عام 2014 حوالي 25 مليار دينار[1] "، أما بالنسبة لميزانية 2015 فقد كشفت تطور الديون الخارجية بنسبة 2,2 % مما أدى بالدولة لدخول مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لاقتراض 2,8 بليون دولار لتوفير نفقات التسيير والصرف وتسديد خدمات الديون[2].

ب- **التضخم:** تراجعت المقدرة الشرائية للمواطن التونسي بشكل حاد خلال سنة 2014 نتيجة موجة الغلاء وارتفاع مؤشر التضخم الذي بلغ معدلات مرتفعة خلال الأشهر الأولى من سنة 2015، وتجدر الإشارة أن معدل التضخم قد حافظ على استقراره من سنة 2014 إلى مطلع 2016.

ت- **سعر الصرف الدينار مقابل الأورو والدولار:** إذ يعتبر سوق الصرف انعكاسا لحالة التوازنات المالية ومؤشرا هاما لمدى قوة أو ضعف الوضع الاقتصادي، حيث تراجع سعر صرف الدينار التونسي ليبلغ مستويات لم يعرفها من قبل حيث تداول الدينار بسعر بلغ 2,09 بالنسبة للأورو و 1,95 بالنسبة للدولار وهذا خلال شهر مارس من سنة 2015.

المبحث الثاني: تناقض المصالح الاقتصادية الأجنبية في ليبيا "التحول الدراماتيكي"

تواجه ليبيا بعد أحداث 17 فيفري وسقوط النظام السابق مشكلات معقدة مثل العديد من البلدان التي مرت بمراحل انتقالية سواء في جوارها العربي أو في مناطق أخرى من العالم، ولعل السمة التي تميزت بها الثورة الليبية هي التدخل الأجنبي المتمثل في حلف الناتو.

1- الإمكانات الاقتصادية الليبية:

ليبيا هي إحدى أثرى الدول في إفريقيا .إذ تمتلك أكبر احتياطي نفط في القارة، كما أنها ثالث أكبر منتج بعد أنغولا ونيجيريا. لم تتأثر ليبيا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلا بشكل نسبي. تشير البيانات الأولية إلى أن نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي قد تباطأ

[1]- محمد سميح الباجي عكاز، **"أهم المؤشرات الاقتصادية في تونس في الربع الأول من سنة 2015"**، موقع سبق ذكره، تاريخ التصفح: 16-04-2016، 11:13.

[2]- محمد ياسين الجلاصي، **"الرئيس التونسي يطلب الإسراع في تنفيذ إصلاحات اقتصادية"**، موقع سبق ذكره، تاريخ التصفح: 16-04-2016، 11:15.

بنسبة 2% في عام 2009 ، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وتخفيض حصص الإنتاج لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) وكذلك إلى الاحتياطي المالي الضخم الذي تمتلكه.

إن تخفيض أسعار السلع قد خفف أيضاً من التضخم إلى حوالي % 2.5 في أول تسعة أشهر من عام 2009، مقارنة مع 10,4% من عام إلى عام. ومن المتوقع أن يستقر على المدى المتوسط على نسبة % 5.5 لقد تقلص فائض الحسابات الجارية المالية والخارجية في عام 2009 إلى % 10.6 و % 16.8 من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، من26.9 و % 40.7 على مدار السنة الماضية. إن تنبؤات النمو لعامي 2010 و 2011 هي مقاربة لمستوياتها قبل الأزمة، والتي تبلغ5.2% و % 6.1 على التوالي، بما أن الطلب العالمي على النفط يساعد على تعافي الأسعار.

على الرغم من الجهود الكبيرة على مدار العقدين الماضيين لتنويع اقتصادها، تظل ليبيا تعتمد بشكل كبير على الهيدروكربونات، التي تشكل حوالي % 70 من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقق أآثر من % 90 من العوائد الحكومية، و % 95 من مكاسب الصادرات. بحسب إحصاء رسمي للسكان في عام 2006 ، تعاني ليبيا من معدل بطالة يبلغ20.7 بسبب عجزها عن صنع وظائف.

لتقليل اعتمادها على النفط والضعف الناتج عن الصدمات من أسعار السلع سريعة التقلب، بالإضافة إلى التخفيف من معدل البطالة المرتفع (وخاصة بين الخريجين الشباب)، فقد اعتمدت ليبيا إصلاحات تهدف إلى التركيب المنطقي لقطاعها العام ذو الحجم الزائد والأداء المنخفض، والترويج للتجارة والقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي .إن انفتاح الاقتصاد الليبي قد أثار اهتمام المستثمرين الأجانب الذي اجتذبتهم الفرص في مجال الطاقة والبناء. وكذلك قطاع السياحة الواعد وإن كان بدرجة أقل.

بحسب تقرير الاستثمار العالمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2009، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا قد تضاعف أربع مرات بين أعوام 2005 و2008[1].

[1]- بنك التنمية الإفريقي، **ليبيا نظرة عامة.** 2011، ص 05.

الجدول 01: مؤشرات الإقتصاد الكلي

	2008	2009	2010
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	3,8	2,1	5,2
تضخم مؤشر سعر المستهلك	10,4	2,5	5,3
رصيد الميزانية % إجمالي الناتج المحلي	26,9	10,6	14,8
الحساب الجاري % إجمالي الناتج المحلي	40,7	16,8	32,6

المصدر: البيانات من البنك الليبي المركزي. الأرقام لعام 2010 هي تقديرات.

بالنسبة للسياسة المالية بقي الفائض المالي على حاله بمعدل % 27 من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008 ، وتقلص إلى حوالي 10 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2009 على الرغم من انخفاض 40 % في عوائد النفط. تحاول الحكومة أيضاً تخفيض فاتورة الأجور مع تحفيز لموظفي الخدمة المدنية القدماء لترك وظائفهم بتقاعد مبكر أو الانضمام إلى القطاع الخاص. إن موقف الحكومة المالي تسانده سياسات اقتصاد آلي سليمة توازن بين الاعتبارات قصيرة وطويلة الأمد. إن الانخفاض البسيط بالنفقات العامة في عام 2009 هو انفراج واضح مع الزيادات الكبيرة للغاية في السنوات الأخيرة، والتي أثارت مخاوف حول جودة النفقات. إن الحكومة تراجع تخفيض خطتها العامة للاستثمار، على الرغم من أن رأي تحليل الاستمرارية المالي لصندوق النقد الدولي هو أنها مستديمة. لقد ازدادت النفقات الحالية بنسبة % 25 بينما انخفضت نفقات رأس المال بنسبة 20 % مما نتج عنه انخفاض بسيط في النفقات الإجمالية. على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فإن الجهود المالية لتعزيز الطلب لم تتوسع إلا بشكل متواضع في عام 2009.[1]

أسست في الثمانينات ليبيا شركة الاستثمارات الخارجية LAFICO، وقد تم توجيه جزء رئيسي من الثروة النفطية إلى سلطة الاستثمار الليبية، وهي أكبر سيادية في ليبيا . لقد تم إنشائها في عام 2007 برأس مال مبدئي يبلغ 65 مليار دولار أمريكي، وهي تدير صناديق استثمار في مجالات متنوعة تشمل الزراعة والعقارات والبنى التحتية والنفط

[1]- بنك التنمية الإفريقي، مرجع سابق، ص 06.

والغاز، وفي الأسواق العالمية على شكل سندات وأسهم. إن إستراتيجية سلطة الاستثمار الليبية المحافظة والحصيفة بشكل إجمالي على مدار العام الماضي قد أدت إلى وقاية البلاد من آثار الأزمة، وسمحت للحكومة بتجميع صافي أصول أجنبية كبيرة، تقدر بحوالي86 مليار دولار أمريكي في عام 2008، بالإضافة إلى الأصول المحتفظ بها في البنك المركزي لقد بدأت سلطة الاستثمار الليبية بتطبيق إستراتيجية أآثر جرأة، وهي في المراحل الأخيرة من عدة استثمارات في أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تهدف إلى الاستفادة فرص ما بعد الأزمة .عن طريق الاستثمار خارج ليبيا، فإن سلطة الاستثمار الليبية تحد أيضاً من تراكم ضغط التضخم المحلي للأصول وتنوع من المصادر للدخل المستقبلي.

لقد حافظت ليبيا على ديون خارجية منخفضة ومستقرة نسبيا. عند مقارنتها مع أآثر من 150مليار دولار أمريكي من الأصول الأجنبية (الاحتياطات الأجنبية وحافظة سلطة الاستثمار الليبية بشكل رئيسي)، فإن الديون الخارجية التقديرية بحوالي 4 مليار دولار أمريكي تبدو بأدنى حد .بسبب إجمالي الناتج المحلي الاسمي وعوائد التصدير الأقل بشكل كبير في عام 2009، فإن نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات، بحسب تقديرات معهد التمويل الدولي، قد ارتفعت إلى 10 % في عام 2009 ، مقارنة مع 5 % فقط في عام 2008 إن نمو نسبة الديون من1,7 % في عام 2008 إلى 4,7 % في عام2009 بسبب انخفاض الصادرات بشكل رئيسي، ينبغي ألا يقوض من استمرارية ديون ليبيا على المدى القصير إلى المتوسط. إن ليبيا هي أكثر من قادرة على دفع الديون الأجنبية بما أنها تطبّع علاقاتها مع الدائنين الخارجيين[1].

2- ليبيا بعد الأحداث وتأثيرها

أثرت أحداث عام 2011 على اقتصاد ليبيا بشكل كبير. تراجع إنتاج النفط من 1.659 مليون برميل يومياً عام 2010 إلى 479,000 برميل يومياً عام 2011، وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60%، كما تراجع نمو الإنتاج غير النفطي بنسبة 50%، وذلك بسبب توقف النشاطات الاقتصادية. وهرب حوالي 600,000 عامل من ليبيا خلال الثورة.

[1]- بنك التنمية الإفريقي، مرجع سابق، ص 07.

تعتبر موجة الهجرة هذه أكبر أزمة هجرة منذ أزمة الكويت (عام 1991)، وأفادت التقارير إلى أن بعض أجزاء البلاد كانت تعاني من النقص في الأموال والغذاء[1].

في 16 ديسمبر عام 2011، أعلنت الأمم المتحدة عن رفع معظم العقوبات عن ليبيا المتعلقة بتجميد الأصول الليبية في الخارج (200% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010). عام 2012 انتعش الاقتصاد بشكل أسرع من التوقعات. وارتفع إنتاج النفط إلى 1509 مليون برميل يومياً (215%). وارتفع إنتاج الغاز الطبيعي عام 2012 بنسبة 54,8% (تقرير مراجعة الطاقة العالمية، شركة BP للنفط). يُتوقع استمرار الانتعاش عام 2013.

قُدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 121,9% (مقارنة بتراجع بنسبة 59,7% عام 2011 وارتفاع بنسبة 3,7% فقط عام 2010)، وعام 2012 كانت نسبة النمو الناتج المحلى الإجمالي من القطاعات غير النفطية 30%، من قطاع البناء بشكل رئيسي. ارتفعت أسعار الاستهلاك بشكل كبير عام 2011 (15,9%) مع نمو 3,6% عام 2012، مع مواصلة الاستيراد ومتابعة مصرف ليبيا المركزي بامتصاص السيولة[2].

كما أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمي إلى تفاقم الصراعات السياسية والمسلحة الداخلية التي أعاقت إنتاج النفط وصادراته في ليبيا، وهي عوامل دفعت الاقتصاد الليبي إلى حالة من الركود منذ عام 2013. وقد أعاقت سلسلة من الإضرابات والخروقات الأمنية في مواقع إنتاج النفط أنشطة قطاع الهيدروكربونات المحلي بدرجة كبيرة. وانخفض إنتاج ليبيا من النفط إلى 0.5 مليون برميل يوميا في المتوسط في عام 2014 (نزولا من مليون برميل يوميا في عام 2013 وقدرة إنتاجية ممكنة تبلغ 1.6 مليون برميل يوميا). ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش حوالي 24% في عام 2014 في أعقاب تسجيل هبوط نسبته 13.6% في عام 2013. وأدى

[1]- رالف شامي وآخرون، **"ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص"**، تقرير صندوق النقد الدولي. إدارة الشرق الأوسط وآسيا، 2013.

[2]- إقتصاد ليبيا، سبتمبر 2013، متحصل عليه من الموقع:
http://www.chronicle.fanack.com/ar/libya/economy، تاريخ التصفح: 15-04-2016، 16:40.

انكماش الاقتصاد خلال عامين متتاليين إلى خفض إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى النصف (من 82 مليار دولار في عام 2012 إلى 41.2 مليار دولار في عام 2014)، وكذلك الحال بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل (من 12800 دولار في عام 2012 إلى 6600 دولار في عام 2014). ومازال الاقتصاد الحقيقي يعاني في عام 2015 بسبب الاضطرابات التي عطلت عمل قطاع النفط. غير أنه ونتيجة للانخفاض الشديد في الإنتاج في النصف الأول من عام 2014، ازداد إنتاج النفط 30% خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2015 ليصل إلى 0.41 مليون برميل يوميا في المتوسط. ولا يمثل هذا المستوى من الإنتاج سوى ربع قدرات الإنتاج التي تبلغ 1.6 مليون برميل يوميا. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي سيرتفع 2.9% في عام 2015. وعلى الرغم من المنظومة العامة لدعم أسعار المستهلكين، قفز معدل التضخم 7.6 % في الربع الأول من عام 2015، ويرجع ذلك بالدرجة الرئيسية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية (14.3 %)[1].

3- العامل الاقتصادي وتدخل الناتو:

قبل التطرق إلى التدخل الدولي في ليبيا جراء الأزمة الليبية الحالية الراهنة، نشير إلى أن هذا التدخل ليس هو الأول من نوعه الذي عرفته ليبيا والمنطقة العربية، فقد عرفت ليبيا في التسعينيات فرض حصار جوي جراء أزمة لوكاربي*، والتي يعتبرها الباحث جلال وناس لعبة سياسية جديدة تدخل في إطار الصراع العربي الأمريكي القائم منذ عشرات السنين، فليبيا بثروتها النفطية الهائلة واتجاهها السياسي القومي تقع في عمق مناطق النفوذ الأمريكي الخارجي، من هنا دأبت الولايات المتحدة على ممارسة جميع أنواع الاستفزازات مرورا بالردع العسكري والاقتصادي لتحجيم الدور الليبي في المنطقة العربية من ناحية وضمان تدفق النفط الليبي للدول الغربية من ناحية أخرى[2]. فقد سعت الإدارة الأمريكية إلى السيطرة التامة على المقدرات النفطية الهائلة لهذه البلاد والسعي إلى إيجاد صيغة نظام

[1]- البنك الدولي. **ليبيا**، 30-09-2015، موقع سبق ذكره، تاريخ التصفح: 15-04-2016، 19:33.

*- في 21 من ديسمبر 1988 سقطت طائرة من طراز بوينغ 747 التابعة لشركة الخطوط الأمريكية "بان أم" في قرية لوكاربي الإسكتلندية، كل الركاب البالغ عددهم 243 راكبا لقو حنفهم إلى جانب 16 شخصا من طاقم الطائرة، كما أصيب في الحادث 11 شخصا من قرية لوكاربي، عثر المفتشون في الحطام على مادة " سيميتيكس " المتفجرة، وتوجهت أصابع الإتهام سريعا إلى ليبيا التي كانت منذ أعوم في حرب صغيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

[2]- جلال وناس، **الصراع العربي الأمريكي من خلال أزمة لوكاربي.** (د.د.ن)، تونس، 2008، ص 15.

داخلي تابع وذلك على النحو الجاري في منطقة الخليج العربي والتي تدخل في سياق الإستراتيجية الأمريكية القائمة على فكرة حماية تدفق النفط إلى الولايات المتحدة وحلفائها والحفاظ عليه دون أدنى مراعاة لمصالح وحقوق الدول العربية[1].

تدخل حلف الناتو في ليبيا بعد حصوله على المرجعية القانونية والشرعية (قام مجلس الأمن بسد الفجوة بين ما يسمى الشرعية – مبررا أخلاقيا – والقانونية – المخولة قانونيا – للتدخل) اللازمة التي تخوله حق التدخل والتي تتمثل في صدور قراري مجلس الأمن رقمي 1970 والقرار 1973، الذي تم تمريره في 17 مارس 2011، يخول للدول الأعضاء في الأمم المتحدة " اتخاذ جميع التدابير اللازمة... لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالمدنيين في ليبيا " من خلال إنشاء منطقة حظر جوي وفرض حظر على الأسلحة ضد نظام العقيد معمر القذافي، وأقر القرار بأن المسؤولية عن الحماية، تقع على عاتق المجتمع الدولي وتتمثل في المساعدة في حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية[2].

وفي سياق آخر تم رفع السرية – بموجب القانون – عن عدد كبير من الوثائق التي كانت مدرجة تحت تصنيف " سري "، حيث احتوت تلك الوثائق على أدلة دامغة تثبت تورط أمريكا في استخدام حلف شمال الأطلسي "NATO" في الإطاحة بالقذافي، ليس بغرض حماية المدنيين كما ادعوا وقتها بل لغرض أخطر وأهم (الاحتياطي الليبي، الاحتياطي المالي، الأزمة الاقتصادية التي أضرت اقتصاديات الدول الغربية).

وكشفت المصادر المسربة أن السبب الأساسي لمبادرة الناتو للإطاحة بالقذافي – الذي يعتبر العربي الوحيد الذي قتل ضمن ثورات الربيع العربي – السبب الأساسي كان وضع حد لمحاولة القذافي صناعة عملة نقدية ذات غطاء بنكي من الذهب ليس في ليبيا وحدها بل في معظم إفريقيا وهو ما يهدد سيطرة فرنسا وعملتها الفرنك في إفريقيا، ويخالف النظام العالمي الذي تتزعمه أمريكا ويهدد الدولار الأمريكي، الذي لم يعد له غطاء بنكي من

[1]- مها محمد الشبوكي، **إشكالية قضية لوكاربي أمام مجلس الأمن.** دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000، ص 28.

[2]- أشرف محمد كشك، "حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، **مجلة السياسة الدولية.** العدد 185، جويلية 2011، ص 26.

الذهب منذ التسعينيات وأصبح العالم كله يبيع ورقا بورق لتكتمل سيطرة الصهيونية من أمريكا على العالم كله.

وتشير المصادر التي تكشف السبب الحقيقي لتخلص الناتو من القذافي، إلى أن السبب الثاني لحملة الناتو على ليبيا أيضا لم يكن حماية المدنيين كما ادعت القوات، بل كان الهدف هو السيطرة على النفط الليبي، لتقويض خطة طويلة الأمد أعدها القذافي لتحويل ليبيا إلى قوة فاعلة في منطقة البحر المتوسط.

يقول المصدر الذي رفعت عنه السرية مؤخرا: " ليبيا كانت قد جمعت كميات هائلة من الذهب وكانت تعدها لإنشاء عملة إفريقية مبنية على الدينار الليبي الذهبي وذلك قبل اندلاع الثورة الليبية المسلحة، وكانت تلك العملة ستحل محل الفرنك الفرنسي في إفريقيا، وهو ما عجل بموافقة " ساركوزي " الرئيس الفرنسي آنذاك على تدخل الجيش الفرنسي في ليبيا وفرض الحظر الجوي.

وطبقا للمعلومات التي حصلت عليها المخابرات الفرنسية، فإن القذافي كان قد جمع كميات من الذهب تفوق قيمتها 7 مليارات دولار، وتم الكشف عن تلك المعلومات بالتفصيل بعد اندلاع الثورة في ليبيا. وقد تم نشر الإيميل بالإنجليزية في جريدة فورين بوليسي[1].

وعليه فإن تأثير العوامل الاقتصادية بشكل مختلف عن بقية البلدان المغاربية الأخرى، حيث أن هذه العوامل كانت السبب المباشر وراء التدخل الأجنبي بقيادة الحلف الأطلسي بسبب ثروات ليبيا النفطية والأمر الذي أدى إلى انهيار الاقتصاد الليبي بعد الثورة.

المبحث الثالث: الدولة الريعية في الجزائر والمغرب " مسار التحول القار "

لعبت العوامل الاقتصادية الداخلية لبلدان المغرب العربي خاصة في الجزائر و المغرب دورا كبيرا في التحولات السياسية الراهنة في المنطقة منذ نهاية عام 2010، وهذه العوامل التي تشمل البطالة والفقر والتهميش... إلخ والناجمة عن فشل السياسات التنموية في

[1]- "وثائق أمريكية رفعت عنها السرية"، **جريدة الرصيفة الإخبارية**. 18-01-2016، 03:51، متحصل عليها من الموقع: http://www.alrseefa.net/archives/28177، تاريخ التصفح: 29-03-2016، 00:23.

هذه البلدان، تتفاعل مع التطورات الاقتصادية الحاصلة في الساحة الدولية، لتشكل معا إطار تفسيري يساعدنا على فهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع تلك الاحتجاجات الثورات.

وسوف نركز في هذا الإطار على ثلاث نقاط أساسية:

1- دور البطالة في التحولات الراهنة:

بالنسبة للجزائر نجم عن النمو الإقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال العشرية الأخيرة (فترة ارتفاع أسعار البترول) تحسن كبير في مؤشرات التشغيل، فقد انعكست هذه النتائج على معدلات البطالة التي انتقلت من 29.3 % سنة 1999 إلى 17.7 % سنة 2004 ثم إلى 11.3 % سنة 2008.

تعكس هذه النتائج الجهود التي تبدلها الجزائر في سبيل محاربة البطالة وتوفير سبل العيش الكريم، من خلال إتاحة المزيد من فرص العمل والكسب، فبعدما كانت البطالة تمس ثلث التعداد الإجمالي للقوة العاملة المتاحة تناقصت هذه المعدلات تدريجيا لتصل إلى 11.3% سنة 2008، علما أن البطالة تمس بدرجة أكبر فئة الشباب[1].

ترجع أسباب النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق المناصب وتقليص البطالة إلى:

- تحسين مستوى الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي*.
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للتشغيل، والتي سمحت بتمويل 2695528 منصب عمل في الفترة ما بين 1999 و 2007 بتكلفة مالية تقدر بـ 150 مليار دينار جزائري.

[1]- محمد العيد بيوض، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية: دراسة مقارنة تونس، الجائر، المغرب.** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 213.

*- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يساهم بنسب كبيرة في خلق مناصب الشغل وتقليص البطالة للأسباب التالية:

- اعتماد الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر على العمالة الأجنبية خاصة الآسيوية منها لسد احتياجاتها من اليد العاملة على مستوى مشاريعها في الجزائر.

- إن معظم المشاريع التي أطلقتها الجزائر في خضم المخططات التنموية ابتداءا من سنة 2011 كانت موجهة لتظوير البنية التحتية أي أنها تختص بدرجة كبيرة بقطاعات الأشغال العمومية، السكن والنقل أي أن مدة تواجد الشركات الأجنبية بالجزائر محددة بتاريخ انتهاء من المشاريع مما يعني بنسبة كبيرة من الوظائف الموفرة على مستوى الشركات الأجنبية هي وظائف مؤقتة.

- النمو الاقتصادي المحقق خارج قطاع المحروقات والذي بلغ 6.5% سنة 2007 مستندا إلى قطاعات مولدة للشغل لاسيما البناء والأشغال العمومية (10%)، الخدمات (7%) والفلاحة (5 %)[1].

بالنسبة لآليات وبرامج التشغيل التي اعتمدتها الدولة في إطار تنفيذ سياستها في هذا الشأن، فإنها متعددة ومتنوعة، ومختلفة المناهج والطرق، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض الفئات العمالية، مثل حاملي الشهادات الجامعية، والتكوين المهني، والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم والتكوين العالي والمتوسط، وحتى بالنسبة لمن هم دون تأهيل، الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال تشغيل بصفة عامة، وتشغيل الشباب بصفة خاصة، على أساس أن هذه الشريحة تشكل الإشكالية المعقدة لسياسة التشغيل في الجزائر.

هذه التجربة التي يمكن اختصار محاورها فيما يلي:

- المحور الأول: ويتعلق باستحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب، وفي هذا الإطار تم اتخاذ إجراءات لتعزيز عملية مرافقة المبادرين الشباب و تجسيد أكبر عدد ممكن من المشاريع القابلة للتمويل وتتمثل الأهداف التي ارتسمتاها بالنسبة للجهازين ANSEJ و CNAC في الوصول إلى تحقيق تمويل حوالي 17.000 مشروع كمعدل سنوي خلال الفترة 2009-2013 مع تقديرات باستحداث أزيد من 55.000 منصب مباشر سنويا وخلال نفس الفترة.

- المحور الثاني: ويتعلق بالتشغيل المأجور للشباب من خلال جهاز دعم الإدماج المهني،في إطار المرسوم التنفيذي 08-126 مؤرخ في 19 أفريل 2008، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، والموجه إلى الشباب طالبي العمل لأول مرة [2].

---

[1]- محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 264.

[2]- لحسن عبد القادر، **" مكافحة البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية للسياسة العامة للتشغيل"**، المكتبة الجزائرية للطلبة والباحثين المتخصصين، 05-03-2015، متحصل عليه من الموقع:
http://www.docdz.net/play.php?catsmktba=604، تاريخ التصفح: 17-04-2016، 15:27.

بلغت نسبة البطالة في سبتمبر 2015 11.2% مقابل 10,6% في العام الماضي من نفس الشهر ووفقا لأرقام الديوان فإن عدد السكان المشتغلين بلغ 10.595 مليون شخص من إجمالي اليد العاملة النشيطة والمقدر ب11.932 مليون شخص وهو ما يعني ان عدد البطالين يبلغ1.337 شخص.

وارتفعت نسبة البطالة في أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة إلى 29.9 % في سبتمبر 2015 مقابل 25.2 % سجلت في سبتمبر 2014 و 31.1 % في نفس الشهر من 2005. كما يلاحظ من خلال بيانات الديوان أن نسبة البطالة بين النساء اكبر من النسبة المسجلة في أوساط الرجال: 9.9 % للرجال مقابل16.6% للنساء.

عن طبيعة الوسط المعيشي أظهرت نتائج التحقيق الذي أجراه الديوان أن نسبة البطالة تقدر ب11.9 % في المناطق الحضرية (10.7% للرجال مقابل 15.9% للنساء) مقابل 9.7 % في المناطق الريفية (8.3% للرجال مقابل 18.8% للنساء).

وفي طبقة الشباب بين 16 و24 سنة فإن البطالة وصلت نسبة 26.7 % عند الرجال مقارنة ب45.3 % لدى النساء.

وبالنسبة للأشخاص الذين تفوق أعمارهم 25 سنة فإن البطالة تقدر بـ (7%عند الرجال و 12.3 عند النساء)[1].

بالنسبة للمغرب شهدت السنوات الأخيرة(قبل المظاهرات)، تراجع معدلات البطالة لتصل سنة 2005 إلى 11.5، وفي سنة 2006 انخفضت لأول مرة تحت حاجز 10% لتسجل 9.7% وكانت هذه النتائج امتداد للنتائج الإيجابية لمعدلات النمو الاقتصادي الذي سمح بخلق أكثر من 256700 منصب عمل جديد خلال سنة 2006[2]، وبلغت سنة 2008 معدل 9.6% لتستقر مع نهاية سنة 2009 على معدل 9.1%، رغم انخفاض عدد مناصب

[1]- الإذاعة الجزائرية، **"ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر"**، 11-01-2016، 16:31، متحصل عليه من الموقع: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2016111/64139.html، تاريخ التصفح: 19-04-2016، 15:53.

[2]- محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 218.

العمل المستحدثة الصافية من 133000 سنة 2008 إلى 95100 سنة 2009، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تراجع قدرة الاقتصاد المغربي على استخدام موارده من اليد العاملة، كما كان للأزمة العالمية أثر سلبي في فقدان مناصب العمل بخصوص قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية (39700 منصب عمل أي -3%)، مع تراجع مهم لهذه المناصب في قطاع النسيج والجلد (11190 منصب عمل أي – 9.6%) ، وفي المقابل شمل خلق مناصب عمل قطاع الخدمات (78800 منصب عمل)، ويرجع سبب ارتفاع القدرة التشغيلية لهذين القطاعين إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة الضخمة الواردة إلى المغرب سنة 2009 والتي شكلت نسبة تفوق 80%[1].

يعد وصول حكومة العدالة والتنمية تحولاً كبيرًا في الخريطة السياسية المغربية، حمل معه وعودًا وطموحات لتجاوز الممارسات السابقة والاطلاع نحو سياسة اقتصادية جديدة، قادرة على مواجهة العقبات الاقتصادية، ومبنية على أعمدة تستجيب للتحديات والرهانات.

وفي هذا السياق تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى مواصلة بناء اقتصاد قوي، متنوع الروافد القطاعية والجهوية، وتنافسي ومنتج للثروة والشغل اللائق، وتحقيق سياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو. وقد رسمت الحكومة سياسات محددة بأهداف من قبيل رفع نسبة النمو الاقتصادي إلى 5,5%، ونسبة نمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بمعدل 6%، والحد من عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام، وضبط معدل التضخم في نسبة 2% ، وتخفيض البطالة إلى 8% وذلك في أفق 2016.

لقد حقق المغرب نموًا اقتصاديًّا بلغ 2,7% سنة 2012، وارتفع إلى 4,5% سنة 2013، مع قيمة مضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 19,4%. كما سجلت الأنشطة غير الفلاحية نموًا مطردًا وصل إلى 4,6%. ومما يلاحظ في هذا الشأن، أن النمو الاقتصادي في المغرب غير قادر على ترجمة التفوق الكمي إلى قفزات نوعية فيما يخص خلق فرص للشغل، بل كانت له انعكاسات جسيمة إبان الحكومة السابقة؛ حيث وصل النمو إلى معدلات

[1]- محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 219.

مرتفعة تجاوزت في العديد من الأحيان 5%، لكن في المقابل ازداد التفاوت الاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية.

وفي نفس السياق، نجحت الحكومة الحالية في تثبيت مستوى البطالة مع تخفيض طفيف من 9,8% سنة 2012 إلى 9% سنة 2013، وشكّل الاستثمار العمومي أساسًا لإيجاد 40000 منصب شغل. وتجدر الإشارة إلى خصوصيات البطالة في المغرب، فالشباب ما بين 25 و35 سنة هم الأكثر عرضة للبطالة بنسبة 80%، منهم 75% من الجامعيين. ويتمركز ربع العاطلين المغاربة بشمال وشرق البلاد. ولاحتواء إشكالية البطالة يحتاج المغرب لمعدل أقل من 6% في خمس سنوات متتالية، يتوازى مع توفير 300000 منصب شغل سنويًّا؛ مما يستدعي ترشيد النفقات وتحسين البيئة الاستثمارية بالمغرب، وتوجيه رؤوس الأموال لقطاعات اقتصادية مثمرة[1].

قالت المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب (الهيئة الرسمية المكلفة بالإحصاء)، إن معدل البطالة بالبلاد بلغ خلال الربع الأول من العام الحالي 9.9 % مقارنة مع 10.2% خلال نفس الفترة من عام 2014.

وأضافت المندوبية في بيان لها، أن عدد العاطلين تراجع على المستوى الوطني بـ 34 ألف عاطل، حيث انخفض عدد العاطلين، من 1.191 مليون عاطل خلال الربع الأول من عام 2014 إلى 1.157 مليون عاطل خلال نفس الفصل من عام 2015.

وذكرت المندوبية أن معدل البطالة بالوسط الحضري بلغ خلال الربع الأول من عام 2015 نحو 14.3% مقابل 14.6 % خلال نفس الفصل من عام 2014.

وبلغ معدل البطالة بالأرياف خلال الفصل الأول من عام 2015 نحو 4.7 % مقابل 5.1% خلال نفس الفصل من عام 2014.

[1]- يونس بلفلاح، **"المغرب : التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة والتنمية"**، مركز الجزيرة للدراسات، 18-03-2014، متحصل عليه من الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201431810152049905.html، تاريخ التصفح: 19-04-2016: 16:42.

وسجل معدل البطالة نحو 21.3 % لدى الشباب البالغين من العمر ما بين 15 و24 سنة، مقابل 9.9% بالنسبة لمجموع الأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فما فوق.

وبحسب المندوبية فإن أكثر من ربع العاطلين (27.6%) هم حاصلون على شهادة (جامعية) ذات مستوى عالي، وما يقارب النصف) 49.7%)، لم يسبق لهم العمل.

ووفر قطاع "الفلاحة والصيد" نحو 14 ألف منصب (فرصة) عمل على المستوى الوطني، خلال الربع الأول من عام 2015 وقطاع "الصناعة" وفر 9000 فرصة عمل، وقطاع الخدمات وفر 4000 منصب عمل[1].

2- القطاع غير الرسمي ودوره في التحولات الراهنة:

لعب القطاع غير الرسمي دورا هاما في عملية خلق فرص العمل في المغرب العربي خلال العقد الماضي، وسيكون من قبيل الخطأ حصر معاناة المواطنين المغاربة، ولا سيما الشباب في معضلة البطالة، فقد تفاقم الوضع الاجتماعي في هذه البلدان نظرا لانتشار الوظائف الهشة المتدنية الأجر في القطاع الخاص الرسمي، وصعود القطاع غير الرسمي كرد على فشل الاقتصاد الرسمي في تقديم فرص عمل لائقة، ويبدو معبرا جدا أن شرارة الاضطرابات الاجتماعية التي اندلعت في تونس، وانتهت بانهيار النظام السابق، أطلقتها التضحية العلنية بالنفس من شاب لم يكن عاطلا عن العمل، ولكنه كان يعمل في القطاع غير الرسمي، والذي كان يتعرض باستمرار إلى المضايقات من السلطات المحلية[2].

بالنسبة للجزائر شكل القطاع غير الرسمي نسبة 27 % من مجموع العمالة في العام 2007، مرتفعا بـ 20% في العام 2000، وبما أن جميع عمليات التوظيف الحكومية توصف بأنها رسمية، فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل، أما حصة التوظيف في القطاع غير الرسمي بلغت 42.6% في عام 2007، مرتفعة 34.9% إذا أخذنا في الإعتبار فقط عمليات التوظيف في القطاع الخاص في المناطق الحضرية. وفقا لذلك، فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في

[1]- أرقام الاقتصاد المغربي، **"وكالات أحداث أنفو"**، 05-05-2015، متحصل عليها من الموقع: http://www.ahdath.info/?p=71501، تاريخ التصفح: 19-04-2016، 16:59.

[2]- الحسن عاشي، **"التحديات الاقتصادية في تونس"**، ورقة عمل. مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت، ديسمبر 2011، ص 10، متحصل عليه من الموقع: http://carnegieendowment.org/files/lahsenpaperotunisia-arabicpdffinal21-12-، تاريخ التصفح: 19-04-2016، 17:55.

خلق فرص العمل على مدى الفترة 2000-2007 تصل إلى 150 ألف وظيفة كل عام، أي ما يعادل 45% من فرص العمل المستحدثة في الجزائر خلال تلك الفترة[1].

جدول رقم 02: مساهمة القطاع غير الرسمي في العمالة في الجزائر

	2003	2004	2005	2006	2007
حصة القطاع غير الرسمي في مجموع العمالة (%)	21.1	25.7	26.8	27.6	27.0
حصة القطاع غير الرسمي في عمالة القطاع الخاص في المناطق الحضرية (%)	36.4	42.1	43.0	43.8	42.6

المصدر: الحسن عاشي، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات التوظيف في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 10.

بالنسبة للمغرب شكلت عمالة القطاع غير الرسمي نسبة 37.3% من إجمالي العمالة غير الزراعية في العام 2007، وقد ازداد عدد الوظائف التي وفرها القطاع غير الرسمي من 1.9 إلى 2.22 مليون خلال الفترة الممتدة من 2000-2007، وبعبارة أخرى ساهم القطاع غير الرسمي بما يعادل 37.500 فرصة عمل سنويا خلال العقد الماضي[2].

3- دور الفقر والتنمية غير المتوازنة في التحولات الراهنة:

بالنسبة للجزائر حسب تقرير صادر عن البنك الدولي يفيد بأن عدد الفقراء في الجزائر ارتفع خلال عام 2015 إلى تسعة ملايين شخص، بعد أن كان ثمانية ملايين سنة 2014، لافتا إلى أن 20% من هؤلاء الفقراء ينفقون أقل من أربعة دولارات يوميا.

وأحصى تقرير البنك الدولي أكثر من 193.000 عائلة فقيرة بالجزائر خلال عام 2015، بعد أن كان العدد نحو 162.000 عام 2014، وأضاف أن الجزائريون ينفقون 44% من ميزانياتهم السنوية على تلبية حاجياتهم الغذائية.

[1]- الحسن عاشي، **"مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات التوظيف في المغرب العربي"**، ورقة عمل، العدد 23، مركز كارنجي للشرق الأوسط، بيروت، جويلية 2010، ص 10. متحصل عليه من الموقع: http://carnegieendowment.org/files/AR-Labor_Maghreb_Lahcen_Achy.pdf، تاريخ التصفح: 18-04-2016، 13:33.

[2]- المرجع نفسه، ص 11.

ورغم توقع البنك الدولي ارتفاع الناتج الداخلي من 2.8% في 2015 إلى 3.9% خلال العام الجاري، على أن يصل إلى 4% عام 2017، فإن البعض يشك في ذلك، في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد بسبب تراجع مداخيلها من المحروقات بنسبة 50% خلال 2015، ولجوئها إلى خيار التقشف ورفع أسعار المحروقات والسلع الإستهلاكية.

وأرجع الباحث والخبير المالي أستاذ العلوم الاقتصادية الجزائري الدكتور ناصر سليمان السبب في ارتفاع معدلات الفقر إلى فشل السياسات الحكومية التي عجزت عبر عقود من الزمن في التحرر من التبعية لقطاع المحروقات، وعدم تحرك عجلة التنمية المعطلة، والتي تسير بصورة بطيئة لا تواكب حجم النمو الديمغرافي الذي يبلغ عدد سكانه 40 مليون نسمة[1].

أدّت المركزية* المفرطة التي ميّزت البلدان العربية، إلى ظهور تباينات مناطقية كبيرة، وإقصاء اجتماعي واقتصادي لفئات عريضة داخل البلد الواحد. ولعبت هذه التباينات دوراً بارزاً في تأجيج الانتفاضات العربية. وتتيح التغيّرات الجارية في المنطقة فرصة تاريخية يتطلّع الناس من خلالها إلى مشاركة أوسع في صنع القرار، والاستفادة من الموارد المتاحة، والولوج إلى فرص اقتصادية أفضل، لا على مستوى الحكومة المركزية وحسب، بل أيضاً، في محيطهم المباشر وعلى مستوى المناطق التي ينتمون إليها[2].

انتقلت حمى الاحتجاجات في الجزائر من الشمال إلى الجنوب الذي يصفه متتبعون للشأن الاجتماعي بأنه (الغني- الفقير)، بالنظر إلى حجم ثرواته من بترول وغاز مقابل سيادة الفقر والبطالة وغياب التنمية. وقد جاءت هذه الاحتجاجات على خلفية اجتماعية اقتصادية تتعلق بالتوظيف أساسا في المناطق المهمشة في الولايات الداخلية وفي الجنوب

[1]- ياسين بودهان، " **التقشف يفاقم معاناة فقراء الجزائر**"، مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير، 17-01-2016، متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews، تاريخ التصفح: 19-04-2016، 20:10.

* المركزية هي حصر المهام والمسؤوليات والوظائف في نقطة واحدة من الدولة تمثل عاصمتها مثل رئيس الجمهورية الحكومة والبرلمان والمحكمة العليا للدولة والمجلس الأعلى للقضاء.

[2]- محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 223.

الجزائري، وقد أكد الخبير الاجتماعي أحمد صمار من جامعة مستغانم، أن هذه الخطوة التي أقدم عليها الشباب العاطل الحاصل على شهادات عليا، تعبر عن احتقان كبير، ورفض لمختلف البيروقراطية في وجه المتخرجين من الجامعات، حيث يجدون أنفسهم أمام شبح البطالة، بعدما أغلقت في وجههم الأبواب، وفتحت في المقابل للشباب في مناطق الشمال.

وقد ركز الإعلام الدولي منذ بداية مارس 2013 على أحداث جنوب الجزائر والحديث عن مليونية سكان الجنوب خاصة ولاية ورقلة للتنديد بالتهميش الذي يطال منطقتهم رغم توفرها على موارد الطاقة التي تشكل أساس العملة الصعبة للجزائر [1].

بالنسبة للمغرب وبالرغم مما حققه من تطور ملحوظ كشفت عنه تقارير مختلفة، وآخرها الإعلان عن تحقيق معدل نمو أكثر من 4% في الربع الثالث من العام الماضي، فإن أزمة الفقر مازالت تضرب في عضد الدولة.

وفي تقرير للمندوبية السامية للتخطيط نشر عنه موقع "المساء المغربي"، تناول في جزء منه خريطة الفقر في المغرب كالتالي:

- جماعة سيدي علي بالرشيدية ظلت تشكل قمة المناطق الأكثر فقراً في المغرب، بنسبة فقراء تصل إلى 80%، بالنظر إلى درجة العزلة التي تعيشها هذه الجماعة بإقليم الرشيدية، الذي تصل فيه نسبة الفقر إلى 29.5%، إلى جانب عدد من المدن الفقيرة جداً، كما هو الشأن مع زاكورة، وشيشاوة، وجرادة، وتاوريرت، وفكيك.

- القرى تتربع على عرش الفقر، حيث تصل النسبة إلى 22%، فيما لا تتجاوز في الوسط الحضري 7.9%.

- على مستوى المناطق، فيعتبر محور الدار البيضاء الرباط هو الأقل فقراً بالنظر إلى أن النسبة تصل في العاصمة الاقتصادية مثلاً إلى 2.73%، وتصل في العاصمة الإدارية إلى 2.38%.

[1]- توفيق بوقاعدة، **"استمرار احتجاجات جنوب الجزائر"**، شبكة طنجة الإخبارية، 25-03-2013، متحصل عليها من الموقع: http://www.maghress.com/tinjah/14719، تاريخ التصفح: 19-04-2016، 21:01.

وفي نفس المنطقة، تصل النسبة في منطقة الهراويين مثلاً إلى 22%، تماماً كما هي حال مناطق مثل مديونة، وعين حرودة، والنواصر[1].

وتكون المفاجأة صادمة في بعض المناطق التي كان يفترض ألا تصل فيها نسبة الفقر إلى مستويات عليا، كما هي الحال مع جهة سوس ماسة درعة، التي تصل فيها النسبة إلى 20%، على الرغم من أن للمنطقة أكثر من نشاط اقتصادي تتوزعه الفلاحة والصيد البحري والسياحة.

نفس الصورة مع جهة تانسيفت الحوز التي تصل فيها نسبة الفقر إلى 19.2%، رغم أنها تستفيد من أنشطة اقتصادية مهمة تأتي السياحة في مقدمتها.

ومع ذلك، فإن الرقم في مدينة مراكش يصل مثلاً إلى 7.91%، ويرتفع بشكل صاروخي في مدينة الصويرة ليصل إلى 29.80%، وفي العموم، فإنه كلما ابتعدنا عن محور الدار البيضاء الرباط والوسط، اتسعت دائرة الفقر.

- 14.2% من المغاربة يعانون من الفقر، وإن 4.2% منهم يعيشون تحت عتبة الفقر بمدخول يومي لا يتجاوز الثمانية دراهم.

- 10% فقط من الأسر الغنية تستحوذ بمفردها على 32% من النفقات، بينما لا يستفيد 10% من الفقراء إلا من 2.6 من كتلة النفقات.

- نسبة الفقر لدى النساء تصل إلى 18.9%، فيما تصل لدى الرجال إلى 19.1%، أما الشباب والأطفال البالغين من العمر أقل من 21 سنة، فيعتبرون الأكثر تعرضاً للفقر بالنظر إلى الصعوبات التي تعترضهم في سوق الشغل[2].

وفي الأخير، يمكن القول أن العوامل الاقتصادية لعبت دورا كبيرا في تفسير وفهم السبب وراء الاحتجاجات التي عرفتها المنطقة، ففي ظل بيئة تتسم بالاختلال الداخلي الذي تعكسه فشل السياسات التنموية المغاربية في تحقيق التنمية وخفض معدلات البطالة (تونس والمغرب)، والاضطراب واللإستقرار الخارجي الذي مازال يعاني منه الاقتصاد العالمي

[1]- الحسن عاشي، **تجربة المغرب في مواجهة الفقر.** مركز كارنجي للشرق الأوسط، بيروت، 2010، ص04.
[2]- المرجع نفسه، ص 05.

من أثر الأزمة المالية العالمية التي مازالت تؤثر على النمو العالمي وعلى استقرار أسعار المواد الأولية والغذائية (الجزائر)، كل هذه العوامل اتحدت معا لتهيئ الأرضية المناسبة لقيام مثل هذه التحولات التي تعرفها المنطقة حاليا.

الـخـاتـمـة

وفي الختام نتوج دراستنا بجملة من النتائج، التي وقفنا عليها من خلال التطرق إلى دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة في المغرب العربي، ومنه يمكننا أن نستخلص:

- أن العامل الاقتصادي يعتبر كمؤثر على المناخ السياسي كنشوب الحروب وهجرة الشعوب، وكذلك التحول، فموجة التحولات السياسية التي شهدتها العديد من الدول العربية مطلع عام 2011، بالرغم من تمتعها بأهمية إستراتيجية كبرى، إلا أن ضعف اقتصاديات المنطقة العربية عامة والمغاربية خاصة، فاعل وحاكم أساسي لعملية التحول السياسي، إلا أن العامل الاقتصادي وحده غير كاف لتفسير ما يحدث في هذه البلدان.

- بالرغم من استقلال البلدان المغاربية، منذ ستينيات القرن الماضي، إلا أن اقتصادياتها بقيت مرتبطة ارتباطا عضويا بأوروبا، مما جعل هذه البلدان في تبعية اقتصادية لأكثر من نصف قرن، مما خلق حالات من الفقر والحرمان والبطالة، إضافة إلى الإستبداد السياسي الذي حد من تحرك النخب ودور المجتمع المدني... خاصة في كل من: تونس وليبيا وبنسبة أقل المغرب، ومنه فليس من المستغرب في الوقت الراهن ربط موجة التحول نحو الديمقراطية، جراء الإضطرابات التي تحصل في الأنظمة الاقتصادية المغاربية، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ- عوامل اقتصادية داخلية: متمثلة في ارتفاع نسبة البطالة خاصة لدى فئة السباب الجامعي في كل من تونس والمغرب والجزائر...، تدني الأجور وغياب مناصب الشغل...

ب- عوامل اقتصادية خارجية: على الرغم من أنها لم تؤثر مباشرة في عملية التحول الديمقراطي، إلا أنها ساهمت في ذلك نتيجة ما خلفته الأزمة المالية العالمية سنة 2008، كارتفاع أسعار الغذاء العالمية التي أدت إلى الإرتفاع لدى الشعوب المغاربية، إضافة إلى أزمة الديون في منطقة اليورو والتي نتجت عنها ما يعرف بتقلص حجم التبادل التجاري وانخفاض الطلب على الصادرات المغاربية.

- كما يعتبر أيضا هذه التحولات السياسية نتاجا لعوامل داخلية سواء سياسية كترسيخ هياكل التسلط والاستبداد، والإقصاء السياسي، واجتماعية كتزايد الفقر والحرمان والتمييز

الطبقي، وضعف النظم الاقتصادية وعجزها عن خلق فرص عمل، كما ساهمت الطبقية الثنائية في العالم العربي في ذلك، دون نسيان الإعلام ودوره في الأوضاع السياسية الحالية في العالم العربي عامة.

أما العوامل الخارجية فتظهر من خلال تدخل القوى الكبرى في الشؤون الداخلية للدول تحت غطاء ما يعرف بحماية حقوق الإنسان، كالحالة الليبية وتدخل حلف " الناتو " الذي عجل بسقوط الجماهيرية الليبية والذي خلق صعوبات الانتقال الديمقراطي حاليا لأن ليبيا تواجه ثلاث فراغات خلفها نظام القذافي المتمثلة في: الفراغ السياسي، الفراغ المؤسساتي، الفراغ الجغرافي.

- وعن مستقبل الدول العربية والإسلامية عامة والمغاربية خاصة يمكن القول بأنها تعرض مستقبلها لأخطار كبيرة، لأن مستقبلها في هذه الأوضاع الراهنة، لن تخرج عن أحد الإحتمالين: **الأول** أن يأتي هذا المستقبل محصلة لعوامل عشوائية متضاربة بعد أكثر من خمس سنوات، وأن يخضع لاعتبارات من صنع المصادفة، لا من صنع العقل والتدبير والمصلحة الوطنية، و**الثاني** أن تتحكم في تشكيل هذا المستقبل قوى خارجية لا يهمها من مستقبل هذه الأمة إلا أن يخدم مصالحها، سواء كانت هذه المصالح متوافقة مع مصالح الناس أم لم تكن، وفي الحالتين يصبح مستقبل المنطقة المغاربية مرهونا بمقادير خارجية أو مصالح أجنبية، مثلما يحدث الآن في ليبيا وتونس، أو أن يصبح معلقا بعوامل لا دخل لإدارة شعوب هذه الدول ومواطنيها في تشكيل الدولة أو التأثير فيها مثلما يحدث الآن في الجزائر من صراع أمريكي فرنسي حول مصير الجزائر بعد الوضع الصحي الحرج للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

قـــائـــمـة
الـــجـد اول

1- قائمة الجداول:

رقم الجدول	إسم الجدول	الصفحة
01	مؤشرات الإقتصاد الكلي	84
02	مساهمة القطاع غير الرسمي في العمالة في الجزائر	96

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I- الكتب:

1- أبو عامود محد سعد، **الرأي العام والتحول الديمقراطي.** دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2010.

2- أبوخرس عبد الرحمن أحمد، **من قضايا التحول الديمقراطي في إفريقيا.** مطابع شركة السودان للعملة المحدودة، (د.ب.ن)، 2007.

3- الأسود شعبان الطاهر، **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة.** الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

4- إبراهيم عبد الله، **علم الإجتماع " السوسيولوجيا ".** المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004.

5- بودبوس رجب، **محاضرات في علم الثورة.** المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، القاهرة، 2011.

6- بوقارة حسين، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي.** مطبعة دار هومة، الجزائر، 2010.

7- بلقزيز عبد الإله، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل.** منتدى المعارف، بيروت، 2012.

8- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي.** مكتبة مدبولي الناشر، القاهرة، 2004.

9- براهيمي عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية.** مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996.

10- جندلي عبد الناصر، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة.** دار قانة للنشر والتجليد، الجزائر، 2010.

11- هنتغتون صامويل، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.** تر: عبد الوهاب عليوي، دار سعد الصباح، القاهرة، 1993.

12- الهرماسي محمد عبد الباقي، **التغيير الإجتماعي-الإقتصادي ومضاعفاته السياسية في المغرب العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

13- (ـــــــ ، ـــــــ)، **المجتمع والدولة في المغرب العربي: مشروع استشراف الوطن العربي.** ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

14- وهبة ربيع وآخرون، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

15- وود جوردن. س، **الثورة الأمريكية.** تر: نادر سعادة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

16- وناس جلال، **الصراع العربي الأمريكي من خلال أزمة لوكاربي.** (د.د.ن)، تونس، 2008.

17- الزاوي محمد الطيب والإمام سلمى، **الإنتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة.** دار الراية، عمان، 2011.

18- زهرو رضوان، **خصائص وبنيات الإقتصاد المغربي.** المركز الثقافي العربي، المغرب، 2002.

19- زروال محمد، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية.** دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

20- حميد حازم صباح، **الإصلاحات الدستورية في الدول العربية.** دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

21- كيسكو وداد أحمد، **العولمة والتنمية الإقتصادية: نشأتها تأثيرها تطورها.** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002.

22- لوران فلوري، **ماكس فيبر.** تر: محمود علي مقلد، دار الكتاب الجديدة المتحدة، (د.ب.ن)، 2008.

23- لعقاب محمد، **المواطن الرقمي.** دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

24- محفوظ عبد الرحمن علي، **الإقتصاد الليبي.** (د.د.ن)، ليبيا، 2012.

25- مصطفى طلال عبد المعطي، **أبحاث في علم افجتماع: نظريات ونقد.** دار هادي، دمشق، 2002.

26- المرزوقي منصف، **إنها الثورة يا مولاي.** الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2011.

27- المشاط عبد المنعم، **دليل الديمقراطية.** مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2011.

28- ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي.** دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

29- ساقور عبد الله، **الإقتصاد السياسي.** دار العلوم للنشر، الجزائر، 2004.

30- سلطاني أبو جرة، **أنظمة في وجه الإعصار: ثورة تونس نموذجا.** الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

31- عاشي حسن، **تجربة المغرب في مواجهة الفقر.** مركز كارينجي للشرق الأوسط، بيروت، 2010.

32- عبد الله فؤاد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د.س.ن).

33- العياري الشاذلي، **تجربة تونس مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

34- العيساوي ابراهيم، **في آليات التبعية في الوطن العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

35- العلو فتح الله والجعدي العربي، **مكانة الموارد الجبائية في تمويل الميزانية في بلدان المغرب العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

36- صيام شحاتة، **ثقافة الإحتجاج.** مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

37- القصيبي عبد الغفار الرشيد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي "التنمية السياسية وبناء الأمة".** (د.د.ن)، القاهرة، 2006.

38- رشيد عبد الرحمن حميد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني.** دار الهدى، سوريا، 2002.

39- الشبوكي مها محمد، **إشكالية قصية لوكاربي أمام مجلس الأمن.** دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000.

40- تيلين كاترين كوليو، **ماكس فيبر والتاريخ.** تر: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدرات والنشر والتوزيع، (د.ب.ن)، 1994.

41- غليون برهان، **بيان من أجل الديمقراطية.** المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006.

II- الدوريات:

1- إسكندر أمير، "التبعية البنيوية: محاولة لفهم حركة التطور- الإجتماعي الإقتصادي"، **مجلة المنار.** العدد 03، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 1985.

2- حنفي علي خالد، "تقديم"، **السياسة الدولية.** العدد 184، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، أفريل 2011.

3- كشك أشرف محمد، "حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، **مجلة السياسة الدولية.** العدد 185، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، جويلية 2011.

4- لكريني ادريس، "الإنتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي خطوة للأمام أم خطوة للوراء"، **المستقبل العربي.** العدد 352، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2008.

5- سويهر نواري، "دوافع وآفاق التهيئة القطرية في الجزائر"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.** المجلد 15، مصر، جويلية 2007.

6- سعد الدين ابراهيم، "حول مقولة التبعية والتنمية افقتصادية العربية"، **مجلة المستقبل العربي.** العدد 17، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 1980.

7- عبد الخالق عبد الله، "رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية"، **مجلة المستقبل العربي.** العدد 3223، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جانفي 2006.

8- عليوي مصطفى، "كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟"، **مجلة السياسة الدولية.** العدد 184، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، أفريل 2011.

9- فؤاد عبد الله ثناء، "الإصلاح السياسي... خبرات عربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية.** العدد 12، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

10- قاضي اسامة، "إشكالية الديمقراطية والتنمية الإقتصادية في العالم الإسلامي"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية.** العدد 03، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، فيفري 2007.

11- الخزلي أسامة وآخرون، " العرب إلى أين؟"، **سلسلة الكتب: المستقبل العربي.** العدد 21، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

III- دراسات غير منشورة:

1- بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية: دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب.** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010- 2011.

2- نوي سمية، **دور الحزاب السياسية في التحول الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر 1996-2011.** مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.

3- عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: مثال تونس.** كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008.

4- عطاء الله سمية، **دور الإنتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وإرساء الحكم الراشد " نموذج الجزائر".** مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

5- علي أسامة الجيلاني، **الخصخصة والتنمية الاقتصادية في الإقتصاد الليبي.** مذكرة ماجستير، جامعة قار يونس، ليبيا، 2006.

6- فريح زينب، **دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية.** مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

IV- الندوات العلمية:

1- أمينة المسعودي، " الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي... فترة الربيع العربي "، **ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة.** مركز الجزيرة للدراسات،

الدوحة، 17 و 18 فيفري 2013، ص 6، متحصل عليه من الموقع: http://www.studies.aljazeera.net/resorcegallery/media/documents/2013/5/28/20135281718172831 12Ameena.pdf

2- **العولمة وإدارة الإقتصاديات الوطنية.** وقائع الندوة المنعقدة في أبو ظبي، 18-19 نوفمبر 2000.

V- التقارير:

1- بنك التنمية الإفريقي، **ليبيا نظرة عامة.** 2011.

2- وزارة الداخلية المغربية، **تقرير حول عدد الأشخاص المحتجين في حركة 20 فبراير.** المغرب، 2011.

3- وزارة التجارة والصناعة التقليدية، **تقرير الإستشارة الوطنية حول التصدير.** المغرب، 2006.

4- وزارة المالية الجزائرية، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2007.** بنك الجزائر، الجزائر، 2007.

5- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، **دراسات حول واقع وآفاق الإقتصاد التونسي.** تونس، 2011.

6- المندوبية السامية للتخطيط، **دراسة حول الإقتصاد المغربي.** المملكة المغربية، 2005.

7- شامي رالف وآخرون، "ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص"، **تقرير صندوق النقد الدولي.** إدارة الشرق الأوسط وآسيا، 2013.

VI- أوراق العمل:

1- عاشي الحسن، "مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات التوظيف في المغرب، ورقة عمل. مركز كارنجي للشرق الأوسط، بيروت، جويلية 2010، متحصل عليه من الموقع: http://carnegieendowment.org/files/AR-Labor_Maghreb_Lahcen_Achy.pdf

2- (ـــــــ ، ـــــــ)، **"التحديات الاقتصادية في تونس"**، ورقة عمل. مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت، ديسمبر 2011، متحصل عليه من الموقع: http://carnegieendowment.org/files/lahsenpaperotunisiaarabicpdffinal21-12-

VII- الجرائد:

1- لحياني عثمان، "الباجي قايد السبسي رئيسا لتونس"، **جريدة الخبر.** يومية إخبارية جزائرية، 23 ديسمبر 2014.

2- عثمان لحياني، " رئيس تونس... عهدتان فقط وصلاحيات محدودة في الحرب والسلم"، **جريدة الخبر**، يومية إخبارية جزائرية، 23 نوفمبر 2014.

3- ع. فؤاد، "ثورة الزيت والسكر... الشرارة التي أطفأت الربيع العربي في الجزائر"، **جريدة الشروق.** العدد 3881، يومية إخبارية جزائرية، 04 جانفي 2013.

4- عليلي عبد السلام، "مستقبل الجزائر في ظل المتغيرات الإقليمية... التحديات والحلول"، **جريدة الخبر.** العدد 8085، يومية إخبارية جزائرية، 18 ديسمبر 2015.

5- العماني فاضل، "الأسباب العشرة للربيع العربي"، **جريدة الرياض.** العدد16932، يومية إخبارية سعودية، 02 نوفمبر 2014.

6- تصريح جيمس ستاريندس، **صحيفة الإتحاد.** يومية إخبارية إماراتية، 02 أفريل 2011.

VIII-الروابط الإلكترونية:

1- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، "الدستور الجزائري". متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/eventspdf

2- الإبراهيم بدر، **"المأزق الإقتصادي في الربيع العربي"**، 29-12-2014، متحصل عليه من الموقع: http://www.elaraby.com.uk/opinion

3- ابراهيم حسنين توفيق، **" معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي "**، متحصل عليها من الموقع: http://www.democracy.ahram.org.ug/news/1045.pdf.

4- أولير كفاية، **"جهود كبيرة لإعادة استقطاب المستثمرين إلى تونس"**، 08-04-2011، متحصل عليها من الموقع: http://www.albayan.æ/economy/discussion/1416774pdf.

5- إقتصاد ليبيا، سبتمبر 2013، متحصل عليه من الموقع: http://www.chronicle.fanack.com/ar/libya/economy.

6- أرقام الاقتصاد المغربي، **"وكالات أحداث أنفو"**، 05-05-2015، متحصل عليها من الموقع: http://www.ahdath.info/?p=71501

7- الإذاعة الجزائرية، **"ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر"**، 11-01-2016، 16:31، متحصل عليه من الموقع: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2016111/64139.html

8- بودهان ياسين، **" التقشف يفاقم معاناة فقراء الجزائر"**، مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير، 17-01-2016، متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

9- بوقاعدة توفيق، **"استمرار احتجاجات جنوب الجزائر"**، شبكة طنجة الإخبارية، 25-03-2013، متحصل عليها من الموقع: http://www.maghress.com/tinjah/14719

10- بلفلاح يونس، **"المغرب : التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة والتنمية"**، مركز الجزيرة للدراسات، 18-03-2014، متحصل عليه من الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201431810152049905.html

11- البنك الدولي، 30-09-2015، متحصل عليه من الموقع: http://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/overview

12- بن عنتر عبد النور، **" في مصطلح الربيع العربي "**، 24-05-2014 متحصل عليها من الموقع: http://www.alaraby.com.uk/opinion/

13- بترا. ن، **"أعمال نهب في تونس... والصيد: الأوضاع تتجه نحو الهدوء"**، متحصل عليه من الموقع: http://www.Addostor.com/17833/htm.

14- الجامعة العربية، متحصل عليه من الموقع: http://www.arableagueonlin.org/las/index.JSP

15- الجلاصي ياسين محمد، **"الرئيس التونسي يطلب الإسراع في تنفيذ غصلاحات اقتصادية"**، 05-04-2016، متحصل عليها من الموقع: http://www.alhayat.com/articles/14872583/pdf.

16- د. ق، " **تساؤلات الشارع في ذكرى 20 فبراير المغربي**"، 20-02-2016، متحصل عليه من الموقع: http://www.elraaed.com/ard/maghereb.

17- دوما عبد الله، " **مقتل القذافي بعد اعتقاله... وإعلان تحرير ليبيا اليوم**"، 21-10-2011، متحصل عليه من الموقع: http :// www.el-akhebar.com/node/

18- الهاوي هشام عبد النور ، **آليات وعوامل التحول الديمقراطي.** متحصل عليه من الموقع:http//:www.Work.Bank. /document/ paperdlinks pdf

19- زبير يحيى حميد ، "**الجزائر بعد الربيع العربي**"، 12 فيفري 2016، متحصل عليه من الموقع: http://www.noonpost.net

20- الزغبي رائدة، "**دول الربيع العربي تستقبل 2014 بإرث من الأزمات الاقتصادية**"، متحصل عليه من الموقع: http://www.alquds.co.uk/?p=118607.pdf

21- حلايقة غادة، **أهمية الإقتصاد.** 19- 05- 2015، 01:49، متحصل عليها من الموقع: http://mawdoo3.com

22- حسن صلاح عثمان، " **معركة الربيع العربي: الثورة والثورة المضادة، وصياغة عصر جديد**"، 20-03-2014، متحصل عليه من الموقع: http://www.studis.aljazeera.net/ar/bookrevion/3197204126620.pdf

23- يسين السيد، " **الربيع العربي والثورة المعرفية** "، متحصل عليها من الموقع: http://www.elhayat.com/opiniondetails/530215.pdf.

24- كشك أشرف محمد، "**من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية**"، متحصل عليه من الموقع: http://www.siyassa.org:eg/newsconten/3/14/1502pdf.

25- مهدي فاضل عباس ، " **الربيع العربي والإبعاد الاقتصادية**"، 04-01-2012، متحصل عليه من الموقع: http://www.iraquieconomits.net/ar

26- المنصوري عبد الرزاق ، "**المجلس الوطني الإنتقالي: الإعلان الدستوري**"، 11-12-2011، متحصل عليه من الموقع: http ://www.alsasee.wordpress.com،

27- العابدي منال، **" تونس البلد الأنسب لاستثمار ناجح".** متحصل عليه من الموقع: http//www.changement.tn/arab/index.php/option=125

28- عاشي الحسن، **الإقتصاد التونسي بعد ثلاث سنوات من الثورة**. وكالات RT، 03-01-2014 – 08:00، متحصل عليه من الموقع: https://arabic.rt.com/news/638585/

29- (ـــــ ، ـــــ)، "**كيف يمكن النهوض بالاقتصاد التونسي بعد الثورة؟**"، متحصل عليه من الموقع: http://www.siyassa.org.eg/newsQ/2134.aspx

30- عبد القادر لحسن، **" مكافحة البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية للسياسة العامة للتشغيل"**، المكتبة الجزائرية للطلبة والباحثين المتخصصين، 05-03-2015، متحصل عليه من الموقع: http://www.docdz.net/play.php?catsmktba=604

31- عكاز محمد سميح الباجي، **"أهم المؤشرات الاقتصادية لتونس في الربع الأول من سنة 2015"**، 04-04-2015، متحصل عليه من الموقع: http://www.nawaat.org/portail/

32- الشابي علي، **" الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي"**، 28-05-2013، متحصل عليها من الموقع: http://www.studies.aljazeera.net/resourcegallery/media/document/20135281195558 0alshabbi.pdf.

33- (ـــــ ، ـــــ)، "وثائق أمريكية رفعت عنها السرية"، **جريدة الرصيفة الإخبارية.** 18-01-2016، 03:51، متحصل عليها من الموقع: http://www.alrseefa.net/archives/28177

34- (ـــــ ، ـــــ)، **" في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة مع الإشارة لمصر"**، جامعة عين شمس كلية التجارة قسم الاقتصاد، 2000، متحصل عليه من الموقع: http://www.alanodom.com/index.php

ثانيا: باللغة الأجنبية

I- Books

1- Mario Dani, **« the concept of social movement » and « networks and social movement : Apesearch program »** , relational approaches to collective active (oxford university press, 2003).

2- Desrus Thiery, **« maroccan youth and the forming of a new feneration social change** », collective action and political activism mediterroncan politics, vol, 17, no, 1 (2012).

3- Economides Spyros et Wilson Peter, **the economic factor in international relation,** NEW YORK , I. B. Tauris publishers.

4- Gasiorowski Mark**, Economic Crisis and Political Regime Hange : Anevent History Analysis,** America Political Scirnce Review, Vol. 89, n 4, (December 1995).

5- Geoffrey Pridham , **the international dimension of democratistion : (theory pracitice, and inter-regional comparison.** In :pridham, geoffrey, herring, eria and sabord, george ceds…),

6- Guillermo O'donnell, " **delegative democracy** ". Helenkellogy institute for internitunal studies workng rapers 192, april, 1993.

7- Huntington Samuel, **After 20 years : The Future of The Third Wave**, Journal of Democraty, 8.4 (1997).

8- Kennedy Paul, **The rise and fall of the great powers : Economic change and military conflict from 1500-2000**, london, 1989

9- Landman Todd, **Economic requitement of Democracy**, In : Paul, Barry Clarke and Joe , Foweroker, Encyclopedia of Democratic Thought (London and New York : Routledge, 2001.

10- Mehmetcik Hakan, **The Relationship Between Democracy and Economic Growth An Empirical Study for Post-Communist Transition**, Moster's Thesis, Uppsala universitet (social science), 2010.

11- Rivlin Paul**, Arab Economies in the twenty-First Century** (New York : CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2010),

12- whyte Emma, **Regine Change or Democratization** ? Journal of International service, (Fall 2009).

II- Report

1- **« Le Palais royal au sommet de la corruption au maroc, d'apres les etats-unis »**, EL PAIS, 02-12-2010.

III- Cite of Internet

1- African Development Bank and all**,**"*African Economic* Outlook 2012", report about North Africa Countries,2012,p.8,available from: http://www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/uploads/PAGES%20Pocket%20Edition%20AEO2012EN.pdf,In:01/04/2016,at:11:27.

الـفـهـرس

العناوين	الصفحة
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار النظري للعامل الإقتصادي والتحول السياسي	08
المبحث الأول: عملية التحول الديمقراطي	09
- تعريف التحول الديمقراطي	09
- أنماط التحول الديمقراطي	12
- المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي	14
المبحث الثاني: دور العامل الاقتصادي في البناء السياسي	16
- البنى الاقتصادية وعلاقتها بالبنى السياسية داخليا	18
- البنى الاقتصادية وعلاقتها بالبنى السياسية خارجيا	19
- القوة الاقتصادية	23
المبحث الثالث: التصور الإيجابي والسلبي لدور العامل الاقتصادي في التحول الديمقراطي	25
- التصور الايجابي لعلاقة الاقتصاد بالديمقراطية	26
- التصور السلبي لعلاقة الاقتصاد بالديمقراطية	30
الفصل الثاني: أثر الوضع الاقتصادي على التحولات السياسية المغاربية	34
المبحث الأول: مظاهر التحولات السياسية الراهنة بدول المغرب العربي	35
- مقاربة مفاهيمية للمصطلحات التي أطلقت على التحولات السياسية العربية الراهنة	36
- التحولات السياسية المغاربية عام 2010 ومطلع 2011	43
- مسار الإصلاح السياسي والدستوري المغاربي 2011	51
المبحث الثاني: العوامل المحددة للتحولات السياسية بدول المغرب العربي	56
- العوامل الداخلية	56
- العوامل الخارجية	63
المبحث الثالث: إقتصاديات البلدان المغاربية في ظل العولمة	65
- العولمة والتنمية الاقتصادية	65
- أسس الخيارات التنموية والمخططات الاقتصادية لدول المغرب العربي	66
- الأوضاع العامة لاقتصاديات البلدان المغاربية	70
الفصل الثالث: تفاعل العامل الاقتصادي في تقرير مصير عملية التحول السياسي المغاربي	82
المبحث الأول: الاقتصاد السياسي التونسي " التحول الناجح "	83
- إيجابيات العامل الاقتصادي بعد التحول الديمقراطي	83
- سلبيات العامل الاقتصادي بعد التحول الديمقراطي	87
المبحث الثاني: تناقض المصالح الاقتصادية الأجنبية في ليبيا " التحول الدراماتيكي "	88
- الإمكانيات الاقتصادية الليبية	89
- ليبيا بعد الأحداث وتأثرها	92

- العامل الاقتصادي وتدخل الناتو	94
المبحث الثالث: الدولة الريعية في الجزائر والمغرب " مسار التحول القار "	96
- دور البطالة في التحولات الراهنة	96
- القطاع غير الرسمي ودوره في التحولات الراهنة	102
- دور الفقر والتنمية غير المتوازنة في التحولات الراهنة	103
الخاتمة	108
قائمة الجداول	111
قائمة المراجع	114
الفهرس	126